وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور يحيى فارس بالمدية
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

مؤتمر القاهرة 20 أوت 1957

التداعيات والخفيات

مذكّرة مقدّمة لنيل على شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد:
- زكية بورعدة
- نوال مشنتل

تحت إشراف:
د/ مديني بشير

السنة الجامعية: 1436-1437هـ /2015- 2016م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور يحيى فارس بالمدية
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

مؤتمر القاهرة 20 أوت 1957

التداعيات والخفيات

مذكّرة مقدّمة لنيل على شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر

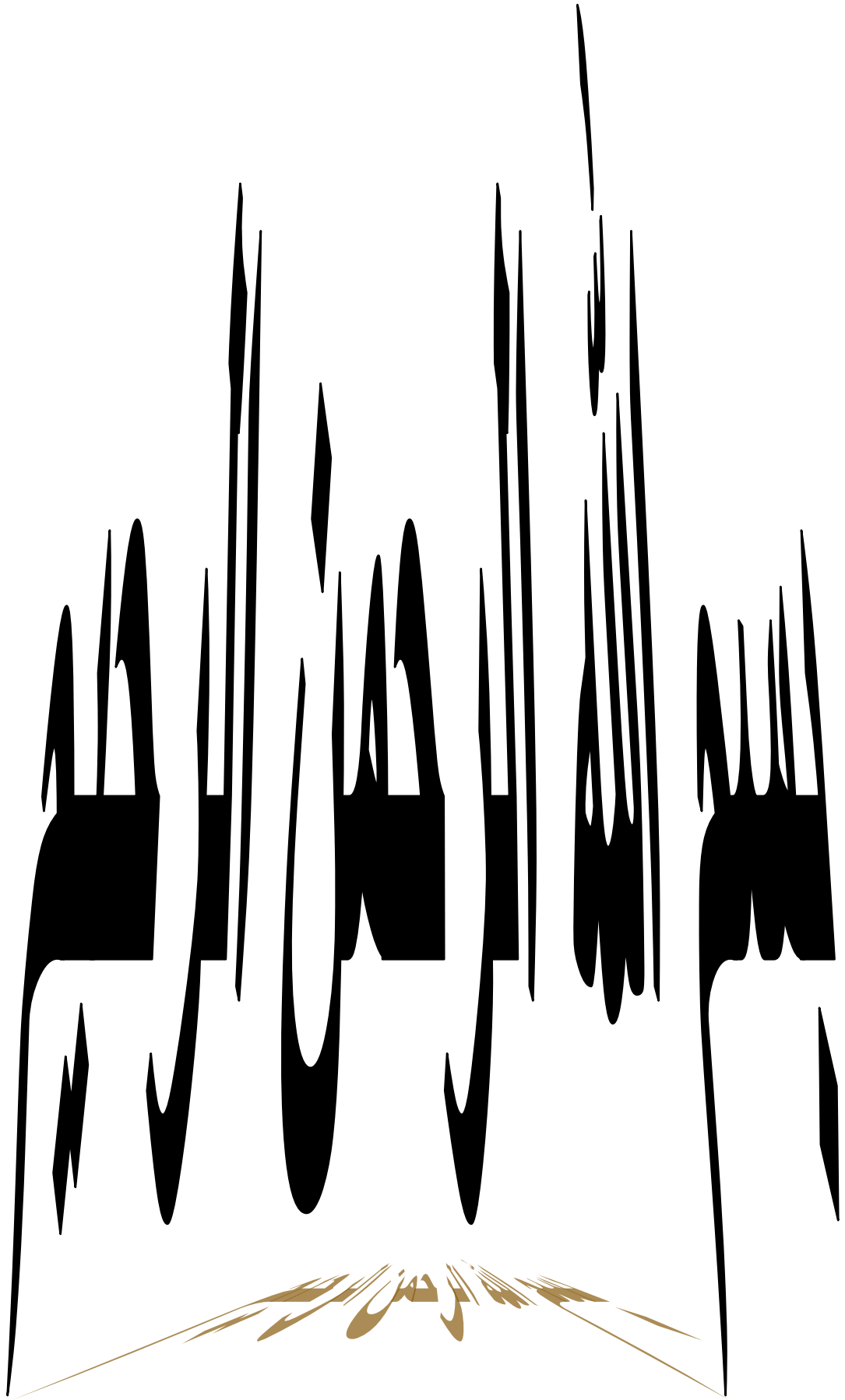
إعداد:
- زكية بورعدة
- نوال مشنتل

تحت إشراف:
د/مديني بشير

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الصفة	الجامعة
حميد قريتلي	رئيسا	المدية
كريم مقنوش	مناقشا	المدية
بشير مديني	مشرفا و مقررا	المدية

السنة الجامعية: 1436-1437هـ /2015- 2016م


بسم الله الرحمن الرحيم



شكر و تقدير

((ربِّ أوزعنِي أن أشكر نعمتك التي أنعمتَ عليَّ وعلى والديَّ وأن أعمل صالحًا ترضاه وأدخلني برحمتكَ في عبادك الصَّالحين)) سورة النمل الآية 19

الحمد والشكر لله أولًا وقبل كل شيء صاحب النعمة المسداة الذي رزقنا التوفيق والسداد ووفقنا بقدرته على إتمام هذا البحث المتواضع هذا العمل لم يكن ليرى النور لولا فضل الله تعالى وعونه.

وامتثالا لقوله صلى الله عليه وسلم (من لم يشكر الناس لم يشكر الله).

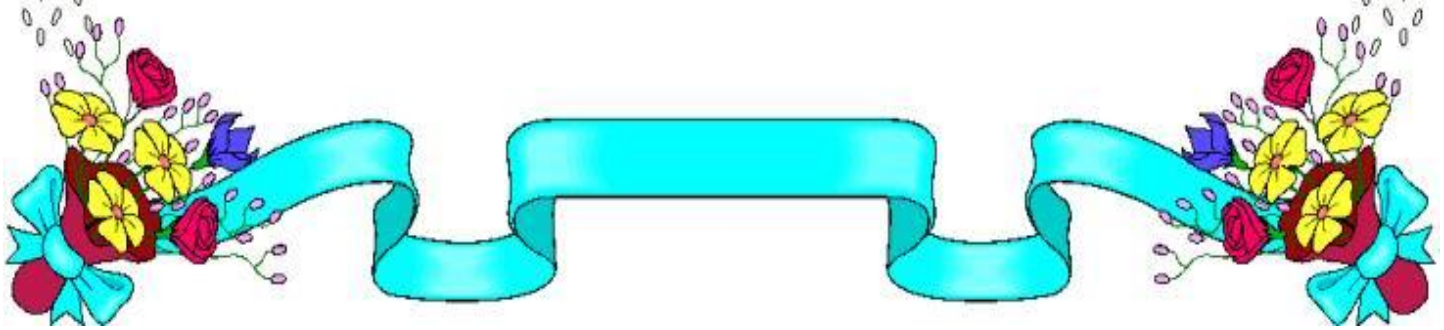
الشكر العظيم إلى الذين ضحوا بالنفس والنفيس من أجل أن تحيا الجزائر حرة مستقلة شهداء هذه الأرض الطيبة والذين بدمائهم رسموا جزائر الحرية والكرامة والأمن والأمان.

كما لايسعنا في هذا المقام، إلا أن نشكر أستاذنا المشرف "بشير مديني" الذي أعتز كل الاعتزاز بإشرافه على مذكرة تخرجنا، فبعلمه أضاء عقل غيره، وبتواضعه أضاء علمه، وبصبره استطاع أن يرافقنا طيلة مشوار الدراسة والذي منحنا من وقته الكثير ولم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته منذ اختيار الموضوع إلى غاية إتمامه في شكله النهائي، نسأل الله له دوام الصحة والعافية، فتحية تقدير واحترام أستاذنا الكريم.

تحية شكر وتقدير إلى الذين وضعوا مكتباتهم تحت تصرفنا وقيد أمرنا،ونخص بالذكر متحف المجاهد لولاية المدية، نبث ازكي تحياتنا وأسمى تشكراتنا،كذلك الشكر موصول لكل أساتذة قسم التاريخ الذين لم يبخلوا علينا بالنصح والمساعدة، وكل الأساتذة الذين درسنا على أيديهم في مختلف الأطوار التعليمية.ابتدائي المعلم الفاضل "صراح رمضان" و "خراشي لخضر" وكل أساتذة التعليم المتوسط والثانوي.

وفي الأخير أتقدم بالشكر الجزيل و الامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد بكلمة تشجيع أو حتى ابتسامة طيبة في انجازها.

نوال وزكية.



الإهداء

إلى من يرفرف القلب بلقائها إلى التي لطالما أضاءت شموع وحدتي، ومن علمتني أن أصبر إلى من أضاءت حياتي صاحبة القلب العطوف ، والصدر الحنون إلى التي قاسمتني الهموم والأوجاع، إلى التي كان دعاءها سر نجاحي وحنانها بلسمًا لجراحي، وعرفت أن نجاحي يسعدها فأنجحني الله لأسعدها "أمي الحبيبة والغالية على قلبي جنات".

إلى الذي غرس فيَّ مبادئ الأخلاق والإيمان وشملني بالعطف والحنان وكان لي درع أمان أحتمي به عند الكروب وتحمل عبئ الحياة حتي لا أحس بالنقصان إلى من ميزه الله بالهبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون إنتظار إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار إلى من أرى التفاؤل في عينيه والسعادة في سمته معلمي ومرشدي"أبي الغالي يحي أطال الله في عمره"

إلى زوجي الغالي ينبوع الصبر والأمل السند المتين الذي لم يبخل عني يوما بدعمه ونصائحه "سعيد"

إلى من شاركوني حضن الأم وبهم أستمد عزتي وإصراري إخوتي الأعزاء : سفيان، عبد الرؤوف ، عبد المنعم، عبد المؤمن، والكتكوت رياض آخر العنقود، والأخوات:مليكة، سليمة ، كلثوم ، وسمية.

إلى البراعم: آية الله، دعاء، عبد المهيمن، محمد، معاذ، مصعب، عبد العالي، نسرين ، عبد القادر ،عبد النور، عبد الباسط، أحلام.

إلى عائلة زوجي: حماتي الغالية، وحماي العزيز.

إلى خالي وعمي وكل خالاتي وعماتي ،إلى جميع صديقاتي ومن تقاسمت معهن حلاوة ومرارة الإقامة الجامعية، وكل من ساعدني من قريب أو بعيد، إلى الطلبة الزملاء والطالبات في التخصص أو خارجه.

إلى كل من قاسمني عناء هذا العمل، وإلى كل من قدر معنى العلم وسهل دربه وفتح أبوابه وعرف أنه لايباع ولايشترى إنما يكسب ولا يعطى.

إلى كل من يحمل لي ذرة حب في قلبه، وإلى كل من هم في ذاكرتي و لم تتسع لهم ورقتي.

إلى كل هؤولاء أهدي ثمرة جهدي

زكية

إهداء

إلى أعز وأجمل أم "نجية" سهرت الليالي على راحتي وعلى علمي و لم تبخل علينا بالدعاء و النصيحة والتوجيه، إلى من ادعوا الله أن يحفظها لي لأتزود من صبرها وحنانها.

إلى أعز وأجمل أب"أحمد" معلمي في الحياة الذي كان معي خطوة بخطوة في دراستي، وساهم في تقدمي ونجاحي، إلى من ادعوا الله أن يحفظه لي لأتزود من قوته وشجاعته.

إلى زوجي" عبد النور" الذي أشكره على إخلاصه وعطائه وصبره، فأشكره جزيل الشكر، إلى من ادعو الله أن يحفظه لي لأتزود من إخلاصه وعطائه.

إلى من لا أستطيع الابتعاد عنهم وحبهم يجري في عروقي، إلى أخي مراد وزوجته نجاة وأخي سالم وزوجته جهيدة، وكذلك أخواتي حنان، نانا، فاطيمة، حدة، وأزواجهم عبد المالك، اسماعيل، عبد القادر، رفيق، وكذلك الشكر الكبير لنهلة وهاجر.

إلى كل براعم العائلة الصغار، نور، ريحاب، سجود، هبة، أبرار، عقبة، اسحاق، اسلام، عصام، شعيب، عبد الباسط، عبد السميع، برار.

إلى كل من عائلة، مشنتل، موسوني، مباركي، شاوشي، عايد، شلبي، علون، تومي، بن عزوز، سيليمي.

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح و الإبداع، إلى كل صديقاتي رتيبة، نوارة، مليكة، صفية، عائشة، وكل طالبات قسم التاريخ الذين سرنا معا لتحقيق النجاح.

إلى كل من لم أستطيع ذكرهم في مذكرتي ولكن أكيد أن قلبي يتسع لهم.

نوال

قائمة المختصرات باللغة العربية.

جزء	ج
طبعة	ط
ترجمة	تر
دون طبعة	د ط
دون تاريخ	د ت
صفحة	ص

قائمة المختصرات باللغة الأجنبية.

P	**page**
CCE	**Comité de coordination et d'exucution.**
CNRA	**Conseil national de la révolution algérienne**

المقدمة

مقدمة:

كانت الثورة التحريرية محط اهتمام العديد من المؤرخين والباحثين محليًا ودوليًا، ولا تزال تثير انتباه الباحث المحترف والقارئ الهاوي على حدٍ سواءْ والدارس لتاريخ الثورة التحريرية، كموضوع للبحث التاريخي، كونها تشغل حيزًا ضخمًا من الذاكرة الجماعية للشعب الجزائري، كما أنّها تجربة ثورية يمكن توريثه للأجيال القادمة، وليس هذا التقديم من قبيل الذاتية، والتروع إلى الأسلوب الملحمي، وإنما هو نابع من كون ثورة التحرير شكلت في حينها حركة تحرير و انعتاق من سياسة استعمارية هدامة.

فقد استطاعت جبهة التحرير الوطني أن تقود الثورة، رغم بساطة إمكانياتها في مواجهة دولة استعمارية قوية متفوقة في العدة والعتاد، وهذا بفضل التحام الشعب حولها، والذي مكنّها من الدخول في مرحلة جديدة من تاريخ الكفاح المسلح، خاصة بعد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م، هذا المؤتمر الذي يعتبر منعرجًا حاسمًا في تاريخ الثورة التحريرية استطاع أن يفتح بابًا جديدًا أمام القضية الجزائرية، وذلك لما تمخض عنه من تشكيل هياكل تنظيمية كلجنة التنسيق والتنفيذ، باعتبارها الجهاز التنفيذي للثورة والمجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي يعتبر المؤسسة البرلمانية السياسية العليا لقيادة الثورة، فأصبح يمثل هذا المجلس مجلسا استشاريا من حيث أدائه ومجلسًا تمثيليًا (برلمانا) من حيث تشكله، فتمكنت الثورة بفضله قطع أشواط هامة من الكفاح خاصة بعدما فوض هذا المجلس لجنة التنسيق والتنفيذ، تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي واكب تشكيلها هيكلة الجيش ماديًا وبشريًا، وذلك من خلال إنشاء لجنة التنظيم العسكري، فلأهمية هذا المجلس ودوره في مسار الثورة، وجدنا أنفسنا بحاجة إلى البحث في تاريخ الثورة وخاصة المرحلة التي أنعقد فيها المجلس الوطني للثورة الجزائرية وانعكاساته على مسارها وأهم الانتقادات الموجهة له والمتمثلة أساسًا في مؤتمر القاهرة 1957م، وهو موضوع بحثنا هذا الأمر دفعنا إلى فتح باب جديد من أبواب البحث العلمي.

بالنسبة لاختيارنا موضوع مؤتمر القاهرة 20 أوت 1957م، بالذات فهو ينبع من قناعة قائمة على الإطلاع والدّراسة في تاريخ الثورة من 1954-1962م، ورغبتنا في معرفة الهيئات القيادية للثورة التي استطاعت أن تسيرها من الخارج خاصة في مرحلتها الصعبة وأن تحقق الاستقلال التام، وتحسم القضية الجزائرية لصالحها، وعن الظروف التي سبقت عقد هذا المؤتمر وأسباب الصراع والتصادم والشقاق بين الوفد الخارجي والوفد الداخلي، وانعكاساته على مسار الثورة، وليس في هذا الطرح انتقاص من الأهمية التاريخية بمرحلة الانطلاقة (1954-1956م) إنّما لكون المرحلة التي

تلت الصومام من 1956-1962م، ارتبطت بشكل ما بتبلور الصراع بين الوفدين الداخلي والخارجي.

- حاولنا إذن دراسة هذا الموضوع " مؤتمر القاهرة 20 أوت التداعيات والخلفيات" من أجل إعطاء صورة واضحة عن ظروف تأسيسه، وعن النظام الداخلي الذي كان يسيره وعن الاجتماعات التي عرفتها فترة انعقاده وعن النتائج التي خرج بها في اجتماعاته،

ورغم كل ما أعترض طريقنا من صعوبات ومشاكل عديدة متعلقة بجمع المصادر والمراجع واستحالة إمكانية الحصول على شهادات حيّة متعلقة بالموضوع، اضافة إلى ضيق الوقت الذي شكل أكبر عائق في إعطاء لهذا الموضوع حقه، إلّا أن ذلك لم يمنع المحاولة و التطرق لهذا الموضوع الشيّق وفك غموض ملابساته.

قمنا بإنجاز هذا العمل بطرح جملة من التساؤلات الفرعية تتصدرها الإشكالية الرئيسية للموضوع والتي تم صياغتها كالآتي:

هل حقيقة أن مؤتمر القاهرة جاء من أجل أن يصحح الأخطاء التي وقع فيها مؤتمر الصومام؟ كمبدأ الأولويات مثلاً؟ أم أن هناك أهداف وأغراض شخصية خفية وراء ذلك؟ والمتمثلة أساسًا في حصر الثورة في جماعة الخارج باعتبارهم القادة العسكريين الذين فجروا الثورة؟ هل حقيقة كانت نوايا الوفد السياسي المتمثل في عبان رمضان والقادة الآخرين هي إبعاد مخططي الثورة ومفجريها عن الثورة من خلال عقد مؤتمر الصومام؟ وحرمانهم من حضور المؤتمر؟. والأهم من كل ذلك هل كانت نتائج مؤتمر القاهرة لصالح الثورة؟ أم أنها انعكست سلبًا على مسارها ؟

ومن أجل الوصول إلى الإجابة على هذه التساؤلات، وكشف الغموض عن بعض الجوانب اعتمدنا منهجا تاريخيا وصفيا، من خلال وصفنا لمختلف تلك الأحداث التي عرفتها فترة ما قبل انعقاد المؤتمر وذلك بغرض إعطاء صورة واضحة وملمة لجوانب الموضوع واستعراضها بشكل يخدم الموضوع، وبالإضافة للمنهج الوصفي فقد اعتمدنا على المنهج التاريخي التحليلي بهدف عرض الأحداث التاريخية ثم ربطها بمسبباتها وعوامل وظروف حدوثها للانتهاء إلى شرحها ومحاولة تحليلها ومقارنة خلفياتها التاريخية.

وقد قسمنا موضوعنا إلى: مقدمة و تمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة.

تناولنا في المبحث التمهيدي ماهية المؤتمرات والقضية الجزائرية من خلال المؤتمرات المحلية والدولية خلال فترة مابين 1955-1957م، و أهميتها في مناقشة القضية في هيئة الأمم المتحدة و بالتالي اكتساب الثورة الجزائرية التأييد الداخلي و الخارجي.

أما عن المبحث الأول تناولنا فيه، مؤتمر القاهرة أوت1957م،و الظروف التي سبقت عقده والأطراف التي حضرت انعقاده.

أما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى أهم الخصوصيات التي ميزت المؤتمر وعن القرارات التي تمخضت عنه، والوثيقة التي خرج بها المؤتمرون، ثم قمنا بعرض أوجه الاختلاف بين قرارات مؤتمر القاهرة ومؤتمر الصومام.

أما المبحث الثالث فخصصناه لعرض نتائج مؤتمر القاهرة 1957م، وانعكاساته، على إستراتيجية عمل الثورة، من الناحيتين الإيجابية وكيف ساهم بتأسيس لجنة التنظيم العسكري و الحكومة المؤقتة وكذلك من الناحية السلبية وكيف كان عاملا في تغذية روح الاغتيالات و المؤامرات.

معتمدين في ذلك على جملة من المصادر والمراجع أهمها: سعد دحلب من خلال كتاب "المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر" الذي يعد من الكتب القيمة والتي تحدثت باسهاب على موضوع مؤتمر القاهرة.

مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري, 1946 – 1962م، هذا الأخير الذي لم يعطى أهمية كبيرة للمؤتمر بل أشار إليه بشكل وجيز جدا.

كتاب أحمد التوفيق المدني" حياة كفاح جزء الثالث" ويعتب هذا الكتاب من أهم الكتب التي تحدثت عن الموضوع وخصص الكاتب جزءا كبيرا له من خلال ذكره لإنعقادة والأطراف التي خرج بها المؤتمر.

كتاب فتحي الديب " عبد الناصر و ثورة الجزائر"، الذي تحدث فيه الكاتب عن جملة من الأحداث التاريخية خاصة وأن الكاتب كان ضمن الحاضرين في مكان انعقاد المؤتمر.

هذا عن أهم المصادر العربية أما عن المصادر الفرنسية فاعتمدنا على :

- mohamed cherif ould el –hocime; elèments pour la mèmoire afin que nul n'oublie,

أما فيما يخص المراجع فاعتمدنا بشكل كبير على " كتاب ازغيدي محمد لحسن مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائري 1956–1962م" ،وسليمان الشيخ."الجزائر تحمل السلاح". أو زمن اليقين، دراسة تحليلية في تاريخ الحركة الوطنية، ومحمد عباس "نصر بلا ثمن" وعمار بوحوش "التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م".

اعترضتنا في بحثنا هذا جملة من الصعوبات نذكر منها: اختلاف المصادر والمراجع في تقدير بعض المعطيات،لاسيما تلك المتعلقة بتاريخ عقد المؤتمر وبالقادة إضافة الذين حضروا المؤتمر وكذلك بعد مراكز البحث عنا، فضيق الوقت لم يمكننا من التوجه إليها.

وأملنا – في الأخير- كبير في أن يحضى عملنا بالاهتمام والتقدير، وعزمنا كبير أيضا في أن تزيده انتقادات الأساتذة وكشفهم لبعض ملابساته أو نقائصه، قيمة علمية من شأنها أن تفتح باب الاجتهاد لطلبة آخرين.

المبحث التمهيدي: ماهية المؤتمرات و القضية الجزائرية 1955-1957

أولا: ماهية المؤتمرات.

ثانيا : القضية الجزائرية في المؤتمرات.

ثالثا: مناقشة القضية الجزائرية.

المبحث التمهيدي:ماهية المؤتمرات والقضية الجزائرية 1955-1957.

لقد كان لانطلاقة الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954م، صدى كبير في نفوس الشعب الجزائري وكذلك العالمي الذي أصبح ينظر إليها على أنها الهدوء الذي يسبق العاصفة ، ومن أجل ضمان نجاح واستمرارية هذه الثورة كان لابد من القيام بخطوة محددة الأبعاد والمتمثلة في التعريف بالقضية الجزائرية .

وبالأحرى السير في عملية التنظيم والتقدم من خلال التوجه نحو سياسة دبلوماسية تقوم على المشاركة وطرح القضية في مختلف المؤتمرات ، سواء كانت دولية تعرف بالثورة والقضية أو مؤتمرات محلية تنظيمية لها.

أولا: ماهية المؤتمرات

لقد تعددت أساليب الحوار بين الأطراف وذلك من أجل تحقيق التعاون والتنسيق فيما بينهم أو الحفاظ على المصالح القائمة أو الحصول على منفعة جديدة ومن أجل تحقيق هذه المتطلبات وأخرى كان على الدول الراغبة في ذلك إيجاد طريقة تواصل فيما بينها عن طريق ما يعرف بالاجتماعات أو بمصطلح أدق بالمؤتمرات، وتتعدد هذه الأخيرة بتعدد أهدافها وموضوعاتها وأعضائها. إذن فكلمة المؤتمر تستعمل لعدة معاني، ففي حدود الدلالة السياسية لها فهو اجتماع بين عدد من رؤساء الدول أو مندوبي الحكومات أو الشعوب للتشاور و التباحث في قضايا مشتركة فيما بينهم، وقد تكون هذه القضايا سياسية، اجتماعية وحقوقية إعلامية أو حربية.[1]

يدل المؤتمر في الولايات المتحدة الأمريكية على القانون الدستوري أو الكونغرس المؤلف من مجلس الشيوخ ومجلس النواب، وفي فرنسا في ظل الجمهورية الخامسة يشير المؤتمر إلى اجتماع الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ بغية إنجاز العمل الدستوري.[2]

---

[1] عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، الموسوعة العربية للدراسات و النشر، ج 6، ط 2، دار الهدي، لبنان 1990، ص 375.

[2] احمد سعيفان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، عربي – إنخليزي – فرنسي، د ط، مكتبة لبنان للنشر، د ت، ص 289.

أما في القانون الدولي فإنه اجتماعات ممثلي القوى الأوربية العظمى في القرن التاسع عشر لاتخاذ قرارات ذات طبيعة سياسية أو وضع قواعد القانون الدولي.

أوهو اجتماع دوري لممثلي حزب سياسي بهدف تحديد قيادة الحركة وتحديد الأجهزة القيادية ويترادف مع الكلمة مصطلح المعاهدة.[1]

يسمى المؤتمر غالبا باسم المدينة التي يعقد فيها مثلا القاهرة، لندن، أكرا، أو نوع الاختصاص للمشتركين أو على حسب الاسم القاري للدول المشتركة آسيا، إفريقيا ... إلخ أو الغاية المستهدفة من عقد المؤتمر السلاح –نزع السلاح، أو الصفة الإقليمية والتنظيمية مثل مؤتمرات الأحزاب والنقابات،[2] إذن نستطيع القول أن المؤتمرات تكتسي أهمية كبيرة خاصة إذ استطاعت أن تعالج قضية هامة ومصيرية كقضايا السلم والحرب.

وفي الشأن السياسي يمكن أن يكون المؤتمر نوعان مؤتمر وطني، اذا كان يضم هيئات ومنظمات داخلية أما إذا كان يمثل مصالح العديد من الدول تحول إلى مؤتمر دولي.[3]

انعقدت العديد من المؤتمرات الوطنية والدولية التي ناقشت قضايا ذات أهمية كبيرة على الساحة الدولية، خاصة تلك التي تمس حق الشعوب في تقرير مصيرها ومن أهم القضايا التي لقيت صدى واستجابة داخلية وخارجية هي القضية الجزائرية أو بمصطلح أصح الثورة الجزائرية خاصة في الفترة الممتدة 1955-1957م حيث تم عرض القضية للنقاش في العديد من المؤتمرات سواء الوطنية التي كانت تنظم من طرف قيادات الثورة والوطنيين مثل مؤتمر الصومام الذي حمل صبغة تنظيمية وتقويمية، أو مؤتمرات دولية سواء كانت عربية من خلال احتضان قادة الثورة وعقد مختلف الاجتماعات لتقييم الثورة والتعريف بها، أو مؤتمرات دولية تم من خلالها العمل على التعريف بالقضية وكسب ود أكبر عدد من الدول لصالح الثورة الجزائرية، لذلك كان لابد من إتباع سياسة عقد العديد من المؤتمرات سواءا كانت تنظيمية، أو تقويمية ، أو تعريفية.

---

[1] أحمد سعيفان، مرجع سابق ، ص 290.

[2] عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص 376.

[3] يحي محمد نبهان، معجم المصطلحات التاريخية، ط1، دار يافا العلمية للنشر الأردن، 2008 ، ص 235.

ثانيا: القضيّة الجزائرية في المؤتمرات.

1: المؤتمرات الدولية

بعد الصراع على مناطق النفوذ وجلب الدول الصغيرة إلى الأحلاف كان لابد للشعوب الصغيرة أن تستيقظ بإبداء رغبتها في أن تعيش في سلام بعيدة عن كل صراع،[1] فقد ساهم النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني في المؤتمرات الإفريقية والعربية و الآفرو-آسيوية في توسيع مجال تدخلات المبعوثين الجزائريين في الخارج للدفاع عن قضية الجزائر المكافحة،[2] وتركزت إستراتيجيّة جبهة التحرير الوطني منذ الانطلاقة الأولى للثورة على إخراج القضية الجزائرية من الإطار الفرنسي وجعلها في نفس مستوى الأهمية الذي تحضي به كل من قضيتي تونس والمغرب،[3] وتحقيقا لهذه الغاية عملت جبهة التحرير على طرح القضية الجزائرية على بلدان و شعوب إفريقيا وآسيا انطلاقا من خلفيات تاريخية حضارية وآفاق مستقبلية تسعى شعوب القارتين إلى تحقيقها فإلى أي مدى وفقت في ذلك؟.

أ- **مؤتمر باندونغ:**

عقد مؤتمر باندونغ،[4]في 18 أفريل 1955م بحضور حوالي600 مندوب، جاؤوا من دول مختلفة من إفريقيا و آسيا وهي دول خرجت من الاستعمار وتعاني من مشاكل اجتماعيّة وصحيّة وانتشار الأميّة وزيادة هامة في السكان،[5]وحضر المؤتمر ممثلون عن الأحزاب المغاربية،(جبهة التحرير الجزائرية وحزب الدستوري التونسي وحزب الاستقلال المغربي)، وكانت على اتصال مع 29 بلد آفرو-آسيوي.[6]

---

[1] عبد القادر خليفي، المؤتمرات الآفرو-آسيوية والقضية الجزائرية، مجلة المصادر، عدد 8، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص217-225.

[2] الملتقي الوطني حول تطور الدبلوماسية ، الدبلوماسية الجزائرية من1830-1962، اعداد وحدة البحوث والتوثيق ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص91.

[3] عيسى ليتيم، الكتلة الآفرو-اسيوية وقضايا التحرر (القضية الجزائرية نموذجا)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف صاري أحمد، قسم التايخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005 – 2006، ص77.

[4] باندونغ: هي مدينة في اندونيسيا تقع في جزيرة جاوى .

[5] خليفي، مصدر نفسه، ص219.

[6] عبد الله مقلاتي، صالح لميش، مصر والثورة التحريرية ، د ط ، وزارة الثقافة، الجزائر، د ت، ص89.

اشتركت فيه دول كولومبو[1] باعتبارها دولًا بادرت بعقده، و24 بلداً آخرا منها 14 دولة من إفريقيا والشرق الأوسط،كل هذه الدول كانت كفيلة بمساندة الجزائر والمغرب وتونس وحقها في إدارة شؤونها.[2]

أما الدّول التي كانت ممثلة في المؤتمر فهي(الهند، باكستان، سيلان، برمانيا، اندونيسيا، أفغانستان، إيران، الفيليبين، تركيا، تايلاندا، العربية السعودية، العراق، الأردن، لبنان، أثيوبيا، غانا، وكمبوديا، الصين، اليابان، سوريا، نيبال، لاووس، الفيتنام، اليمن، مصر، السودان، ليبيا، ليبيريا)، كما دعت لحضوره أربع حركات تحريرية عن تونس، الجزائر ،المغرب، قبرص كأعضاء مراقبين اثناء المؤتمر المنعقد.[3]

جاء انعقاد مؤتمر باندونغ بعد 5 أشهر من اندلاع الثورة التحريريّة فرصة هامّة لقادة الثورة لطرح القضية الجزائرية على صعيد مجموعة دول العالم الثالث،[4] فقد التمس مؤتمر باندونغ (بدعم ملموس لكل الشعوب التي تناضل لأجل استقلالها) وعلاوةً على هذا التأييد أشارت هذه اللّائحة إلى أن الدول المشاركة في باندونغ ((تلتزم بتقديم مساعدتها المحسوسة إلى الشعوب المكافحة من أجل استقلالها))، هذا الدعم فتح الطريق نحو هيئة الأمم المتحدة التي شعرت رسميا برسالة مؤرخة من 26 جويلية 1955م، موجهة إلى الأمين العام للأمم المتّحدة والصادرة من طرف 14 بلداً مشاركاً في المؤتمر[5] مطالبين بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة العادية للجمعية العامة.

وقد انعقد هذا المؤتمر لتحقيق مبدأين أساسين هما:

---

[1] كولومبو هي عاصمة سرى لانكا – سيلان سابقا – عقد بها المؤتمر التحضيري لباندونغ الذي جمع دول كولومبو الخمس هي: الهند، اندونيسيا، برمانيا، سيريلانكا ، باكستان.

[2] الملتقي الوطني حول تطور الدبلوماسية، مرجع سابق، ص ص 88-89.

[3] نون عبد القادر، لكحل ناهد، تدويل القضية الجزائرية 1954-1962 ، مذكرة تخرج في التاريخ الحديث والمعاصر لنيل شهادة أستاذ تعليم ثانوي، إشراف حاج موسى، قسم التاريخ، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة ،2007-2008 ، ص ص44-45.

[4] عيسي ليتيم، مرجع سابق، ص77.

[5] هذه البلدان هي: (افغانستان، العربية السعودية، برمانيا، مصر، الهند، اندونيسيا، العراق، ايران، لبنان، ليبيريا، باكستان، سوريا، تايلاندا، اليمن)

- المساواة والحقوق.

- إعطاء حق تقرير المصير للشعوب المستعمرة في كل من إفريقيا وآسيا.[1]

وقد خلص المؤتمر إلى قرارات هامة تناولت مشاكل القارتين الإفريقية والآسيوية يمكن حصرها في النواحي التالية:

1- في مجال التعاون الاقتصادي: وافق المؤتمر على ضرورة تشجيع التنميّة الاقتصادية في المنطقة الآسيوية والإفريقية على أساس المصلحة المتبادلة واحترام السيادة القومية.

2- في مجال التعاون الثقافي: ركز المؤتمر على أهمية التواصل الثقافي بوصفه أحسن وسيلة لزيادة التفاهم بين الشعوب.[2]

3- في مجال التعاون السياسي: التزم بدعم ملموس لكل الشعوب التي تناضل لأجل استقلالها، وعلاوة على هذا التأييد أشارت هذه اللائحة إلى أنّ الدّول المشاركة في مؤتمر باندونغ تلتزم بتقديم مساعدتها المحسوسة إلى الشعوب المكافحة لأجل استقلالها.[3]

يعد انعقاد مؤتمر باندونغ الّذي سجل استيقاظ الشعوب المستعمرة، حدث كبير حيث ساهم في دعم الشعوب من أجل تحقيق استقلالها، أما بالنسبة للجزائر فكان له الدور الأكبر إذ ساهم فيما بعد في تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة، واستطاعت القضية أن تكتسب تأييد العديد من الدول، وبالتالي لعب هذا المؤتمر الدور الأكبر في التعريف بالقضية وساهم في تمهيد الأرضية لعقد مؤتمرات أخرى ومن بين هذه المؤتمرات مؤتمر بريوني الذي عقد في يوغسلافيا يومي 18-19 جويلية 1956م فكان يحمل نفس مطالب مؤتمر باندنغ ودعا إلى حق الشعب الجزائري في استرجاع السيادة وأعطى دعما دبلوماسيا للقضية الجزائرية.

ب- مؤتمر بريوني:

لقد أعقب مؤتمر باندونغ مؤتمرا آخرا عقد في (بريوني) بيوغسلافيا يومي 18-19 جويلية 1956م الذي لم يقل أهمية عن المؤتمرات التي سبقته، أنه كان امتداد لمؤتمر باندونغ، حيث في مطالبه كان يدعوا إلى حق الشعب الجزائري في استرجاع السيادة.

---

[1] الملتقي الوطني حول تطور الدبلوماسية، مرجع سابق، ص ص 89-90.

[2] عيسى ليتيم، مرجع سابق، ص ص 46 – 47.

[3] نون عبد القادر، مرجع سابق، ص46.

وخلاله قدمت جبهة التحرير الوطني إلى الرؤساء، (تيتو[1]-ونهرو[2]-وعبد الناصر[3]) مذكرة أكّدت فيها أهدافها السلميّة، ومطالبةً بعودة السيّادة للشعب الجزائري وممارستها بصورة حركة كاملة.[4] وبعد عقد هذا اللّقاء أدت مساعي الرئيس اليوغسلافي تيتو في نفس الاتجاه إلى عقد سلسلة من اللّقاءات بكل من بلغراد وروما وقد تقدم الجانب الفرنسي في لقاء موسع بالعاصمة الايطالية خلال الأسبوع الأول من سبتمبر بمقترح محدد، وهو إمكانية التفاوض على أساس استقلال ذاتي واسع في ميدان التسيير أي استبعاد موضوع الاستقلال والسيادة الوطنية منذ الوهلة الأولى.[5]

---

[1] **تيتو:** تيتو جوزيب بروز، ولد عام 1892م،بطل قومي ثوري ورجل دولة يوغسلافيا ، انخرط في الحركة النقابية والاشتراكية ، انضم إلى الحزب الشيوعي اليوغسلافي... تم سجنه عدّة مرات، وبعد أن تمّ الإفراج عنه عام 1934 م، توارى عن الأنظار وأخذ يستخدم أسماء مستعارة منها اسم (تيتو)...ترأس الحكومة المؤقتة بوصفه رئيساً للجنة التّحريرية في نوفمبر1934م، وبعد الحرب العالمية 2 ترأس الحكومة الفيدرالية وانتخب رئيساً، للمزيد انظر: عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص835.

[2] **نهرو:** اسمه الكامل نهرو جواهر لال، ولد عام1889م، وهو زعيم وطني هندي، ابن موتيلال نهرو، يعدّ أحد بناة الهند الحديثة، ناضل تحت راية المهاتما ماغاندي من اجل استقلال بلده فتم سجنه هو وغاندي من طرف البريطانيين،كان أول رئيس للوزراء في الهند المستقلة (1947-1964م)، التزم سياسة عدم الانحياز في السياسة الخارجية وكافح الفقر ومشكلات التضخّم السكّاني التي أرهقت كامل بلاده توفيّ عام1964م وللمزيد انظر: منير البعلبكي، معجم أعلام المورد موسوعة تراجم لأشهر الأعلام العرب والأجانب القدامى والمحدثين، ط1، دار العلم لبنان ، 1992، ص458.

[3] **جمال عبد الناصر:** ولد 1918بالإسكندرية من أسرة تنتمي إلى بلدة بني مر بأسيوط نشأ وتعلّم بالإسكندرية و بالقاهرة، التحق بالكليّة الحربية عام1937م، ورقيّ ضابطاً عام 1938م، عيّن مدرساً بالكلية الحربية والتحق دارسا بكلية الأركان، بدأ بالتخطي للثورة المصرية ضد الفساد والخيانة واخذ ينظم جماعة الضباط الأحرار وتقلد منصب رئيس الوزراء عام 1953 ووزير الداخلية واصدر كتاب فلسفة الثورة عام 1955م، لعب دورا هاما في مؤتمر باندونغ،حيث انطلقت دعوة الحياد الإيجابي من دول آسيا وإفريقيا وتطوّرت إلى مبدأ عدم الانحياز فكان له دوراً بارزًا فيها وفي المجال العربي ساند ثورة الجزائر1954-1962م ضدّ الاستعمار الفرنسي بالعتاد والرجال، غير أنّه توفّي فجأة في سبتمبر 1970م بالقاهرة. للمزيد انظر: تركي ضاهر، أشهر القادة السياسيين (من يوليوس قيصر إلى جمال عبد الناصر)، ط 2، دار الحسام للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان، د ت، ص ص156-158.

[4] عبد الله المقلاتي، مرجع سابق، ص91.

[5] محمد عبّاس، نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية 1954- 1962، ط 1 ، دار القصبة للنّشر،2007، ص204.

وقد أكد فيه الزعماء الثلاثة في قراراتهم على مبادئ باندونغ وعلى بنوده، وطالبوا بالإضافة إلى ذلك بضرورة نزع السلاح وحظر التجارب النووية، ومنح المزيد من المعونات غير المشروطة للدّول النامية.[1]

أعطى هذا المؤتمر للقضيّة الجزائرية دعماً دبلوماسياً على المستوى الدولي وعبرت عن ذلك جريدة المجاهد-لسان حال جبهة التحرير الوطني-بقولها:(لاشك أن هذا الانتصار الدبلوماسي الذي أحرزناه في مؤتمر بريوني يمثل تقدما هاما في توسيع نطاق الاهتمام الدولي بحرب الجزائر فهو يمكننا من ضبط الوسائل لإشعار العالم بجرائم فرنسا وفي حق الجزائريين في العيش مستقلين)[2]. وبالتالي استطاع هذا المؤتمر أن يحمل مجموعة من المبادئ العادلة لصالح القضية الجزائرية وأن يركز على مبدأ أساسي في مطالبه وهو أحقية الشعب الجزائري بالعيش في استقلال تام.

ومن أهم القرارات التي خرج بها مؤتمر بريوني هي:

- إنّ عدم الانحياز لم يعد يشمل فقط المعيار الجغرافي المقتصر على إفريقيا وآسيا بل يشمل دولاً أوروبية مثل يوغسلافيا.

- إنّ اشتراك يوغسلافيا في هذا الاجتماع أكد أنّ سيّاسة الحياد الإيجابي ليست قاصرةً على الّدول التي تخلّصت من الاستعمار الغربي فحسب.

- إنّ سيّاسة عدم الانحياز يمكن أن تعتنقها أيّ دولة مهما كان نظامها السيّاسي والاقتصادي.[3]

ج – مؤتمر التضامن الآفرو-آسيوي:

عقد مؤتمر التضامن الآفرو-آسيوي بالقاهرة أواخر ديسمبر عام1957م، ضم عدداً كبيراً من حركات التّحرر والأحزاب والتنظّيمات السيّاسية المختلفة في كل من القارتين، وتولّت مصر مسؤوليّة الاتصال بالتّنظيمات المختلفة لحضور هذا المؤتمر، ذلك أن القاهرة قد أصبحت العاصمة السيّاسية لحركات الاستقلال والقاعدة الأساسيّة لتحرير إفريقيا لهذا اختيرت لانعقاد هذا المؤتمر ومقراً للسكرتارية الدائمة لمؤتمر تضامن الشعوب الإفريقية والآسيوية[4].

---

[1] عيسى ليتيم، مرجع سابق، ص50.

[2] عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص92.

[3] ليتيم، مرجع نفسه، ص51.

[4] مقلاتي، مرجع نفسه، ص93.

وفي كل واحدة من هذه المرات كانت الجمعيّة تتخذ قرارات تعرب فيها عن أملها في أن تتوقف الحرب في الجزائر بواسطة التفاوض بين فرنسا وجبهة التحرير الوطني لكن في كل مرة كانت فرنسا تضرب هذه القرارات عرض الحائط بتوصيات الجمعية العامّة مستغلّةً عضويتها في مجلس الأمن وما يتبع ذلك من حق استعمال الفيتو،[1]لقد أعطى هذا المؤتمر أهميّةً للقضيّة الجزائرية حيث أظهر التقدّم الكبير الذي حققه الشعب الجزائري في حربه من أجل استرجاع حريّته واستقلاله، إضافةً إلى ذلك فقد كان المؤتمر بالنسبة للوفد الجزائري الذي شارك فيه فرصة للاتصال بأعضاء الوفود الأخرى وشرح جوانب القضية الجزائرية لهم وجلب تأييد ومساندة دولهم التي أدركت بوضوح أهداف الشعب الجزائري في حربه ضدّ فرنسا.[2]

ففي17 جويلية1957م قررت (اللجنة الآفرو-آسيوية)، إرسال برقية إلى الأمين العام لهيئة الأمم المتّحدة للمطالبة بإدراج (القضية الجزائرية) في جدول أعمالها وهذا مكسب كبير للقضية الجزائرية، التي تبنى الدفاع عنها علناً العملاق(الآفرو-آسيوي) الذي يضم بين أعضائه(الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية) وهما عملاقان في هيئة الأمم المتحدة، وعلى المستوى الدولي كقطب قوي شرقي يقف في وجه القطب الغربي الذي توجد به فرنسا والذي يساندها ويدعّمها ويدافع عنها.[3]

أوصى المؤتمر بأن يكون يوم 30 مارس من كل سنة تضامن مع الشعب الجزائري وطلب بتكوين لجنة لتحرير الجزائر وتقديم المساعدة الفعالة للاّجئين الجزائريين وناشد البلاد الآسيوية و الإفريقية أن تحاول التأثير على فرنسا لإنهاء الحرب بينها وبين الجزائر وبذل المساعي لدى الحكومات العربية الأخرى كي تكف عن مساعدتها لفرنسا ووافقت جبهة التحرير على الاشتراك في الأمانة العامّة للمؤتمر،[4]ولقد كان لهذه المؤتمرات الدور الكبير في عرض ومناقشة القضية الجزائرية على هيئة الأمم المتحدة وبالتالي إعطائها شرعية دولية وخلق لها قاعدة تأييد كبيرة من طرف أكبر عدد من دول

---

[1] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصرة (1954-1962)، ج2، د ط، منشورات إتحاد الكتاب العرب 1999،ص ص 117 118.

[2] عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص93.

[3] بشير كاش الفرحي، مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830- 1962، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر، دت، ص186.

[4] مقلاتي، مرجع نفسه، ص93.

العالم وبالتالي ازدياد وتعالى الأصوات المنادية بحق الشعب الجزائري في الاستقلال، وذلك من خلال المؤتمرات التي عقدت حول القضية « باندنغ وبريوني » وفي خضم هذا النشاط الدولي الكبير و الدور الذي أصبحت تلعبه جبهة التحرير الوطني في الخارج فلقد رأى القادة في الداخل وجوب عقد مؤتمر داخلي لبحث قضايا الثورة في الداخل والخارج وتم الاتفاق على عقد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 والعمل على إعطاء الثورة السلطة التشريعية والتنفيذية وبالتالي تدعيم موقف الثورة داخليا وخارجيا.

2- المؤتمرات المحلية:

- مؤتمر الصومام 20 أوت 1956:

عندما اندلعت الثورة التحريرية في أول نوفمبر 1954م، اتفق القادة الذين أعدوا لها وأشعلوها ووضعوا في اعتبارهم وجوب الإعداد لأول مؤتمر عام يضم جميع القادة و المناضلين في أول فرصة تتاح لهم. ولكن لم يتحقق الأمر في 1955م نظرا لظروف التي كانت تواجهها الثورة في المجالين الداخلي و الخارجي كشأن كل ثورة في بدايتها. [1]حيث إن القادة الذين اتخذوا قرار القيام بثورة نوفمبر 1954م فقد افترقوا على أن يلتقوا في موعد بعد 3 أشهر بهدف تحليل الوضع ودراسة احتياجات الثورة، غير أن اللقاء لم يتم حيث وقع ثلاثة أخماس المسؤولون الذين كانوا داخل البلاد سواء بين يدي العدو أو استشهدوا، إضافة إلى أن المسؤولون الذين كانوا في الخارج لم يتمكنوا من الالتقاء في الداخل بسبب الخطر الذي كان يمثله تنقلهم و أيضا بسبب غياب الارتباط بين المناطق الذي لم يكن موجود، حيث أن الثورة بدون هذا اللقاء سوف تبقي بدون سلطة وطنية معترف بها ولحسن الحظ أن هذه الوضعية الرهيبة لم تدم إلا بضعة أشهر وشيئا فشيئا راحت الثورة تتقدم وبدأت جبهة التحرير تتوغل في أوساط الشعب، وفي أوائل 1956م استطاعت الثورة أن تتخلص من كثير من الصعاب والمشاكل وتتخطي العراقيل و العقبات وذلك من خلال عقد مؤتمر الصومام الذي يعد المحطة الثالثة الهامة بعد نوفمبر 1954 و 20 أوت 1955م فهذا المؤتمر كان صغير في حجمه كبير من حيث قراراته, انعقد في ظل تطورات هي التي كونت المؤتمر.[2]

---

[1] يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون، ج 2، ط 2، 1996، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر،1996، ص 157.

[2] محمد الشريف عباس، من وحي نوفمبر، ج 2، د ط، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2004، ص 264.

وفي ظل مجموعة من الظروف الداخلية وحتى الخارجية التي ساهمت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في عقده.

1- الظروف التي سبقت عقد مؤتمر الصومام:

قبل الانطلاقة الرسمية في عقد مؤتمر الصومام 20أوت 1956م كانت هناك عدة ظروف سبقت عقده سواء كانت ظروف داخلية أو حتى خارجية، بحيث لعبت دورا هاما في إعداد أرضية مناسبة لعقد المؤتمر.

أ- على الصعيد الداخلي:

مناعة الثورة: فبعد سنة من اندلاع الثورة بدأت تنتشر في كل مكان وتبددت مخاوف البعض مما اعتقدوا بأنها سوف تنتهي في بضعة أشهر وأسقطت مزاعم الاستعمار الذي راهن على خنقها في أسابيع وفي ظرف شهر واحد وصلت الثورة حد المناعة وذلك بانضمام التشكيلات السياسية إلى الثورة جانفي1956م،[1] حيث انضمت حركة الانتصار الحريات الديمقراطية و جمعية العلماء المسلمين والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بجهة التحرير الوطني فسهل هذا الانضمام الالتفاف بجبهة التحرير الوطني وسهل كذلك لكل الطاقات الحية في البلاد بحدوث الاتحاد بينها في خضم كفاح كل الشعب الجزائري .

إضافة إلى النجاح الذي حققته الثورة على الصعيد العسكري خاصة بنجاح هجومات الشمال القسنطيني التي كان لها تأثير كبير على مسار الثورة « حيث انضم المئات من المجاهدين إلى صفوف الثوار حيث بلغ سنة 1956حوالي 40 ألف مجاهد »[2].

الإجراءات الفرنسية: بعد الاستمرار والنجاح الذي حققته الثورة في 1955م بدأت السلطات الاستعمارية في سياسة جديدة للقضاء على الثورة خاصة بعد الصدى الكبير الذي بدأت تعرفه، فقامت بعدة إجراءات سياسية وعسكرية،[3] حيث في سنة 1955م أصدرت قرار إعلان حالت الطوارئ وعملت على سن العديد من القوانين للتضييق على الحريات وعزل الشعب عن الثورة،

---

[1] عون يمينة، الدور التنظيمي لمؤتمر الصومام وتأثيره على الثورة 1954 – 1956، الولاية السادسة التاريخية نموذجا, رسالة لنيل شهادة الماستر، إشراف شلبي شهرزاد، قسم التاريخ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص ص 11- 12.

[2] جمال يحياوي، ظروف انعقاد مؤتمر الصومام، مجلة المصادر، العدد 5، يصدرها المركز الوطني لدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر 2002، ص 7.

[3] نفسه، ص 7.

فأقدمت على حل المجلس الجزائري أفريل 1956م، وإصدار قوانين منها مرسوم 17 مارس 1956م الذي يعد من القوانين الجائرة التي من خلالها تم منع التجمعات من طرف الحاكم العام وبقي هذا المرسوم لغاية 3 جويلية 1962م، إضافة إلى إصدار العديد من القرارات حول منع الهجرة نحو الخارج بموجب قرار 14فيفري 1956 ثم قرار 19 مارس 1956م إضافة لقرار 15جوان 1956م القاضي بضرورة الحصول على رخصة السفر إلى الخارج والذي لم يستثنى حتى الفرنسيين،[1] أما على الصعيد العسكري فعملت السلطات الفرنسية على زيادة قواتها وتعزيزها حيث أصبحت ترسل الآلاف من الجنود في كل دفعة مثلا صدر قرار 11 أفريل 1956م يعلن عن إرسال سبعين ألف جندي إلى الجزائر.[2]

كل هذه القوانين والمراسيم هدفت من خلالهم فرنسا للقضاء على الثورة التحريرية في عامها الأول ومنع الشعب من الالتفاف من حولها والإبقاء على فكرتها أنها عبارة عن بعض الأعمال التي قام بها مجموعة من الشباب الخارجين عن القانون، ورغم هذه السياسة الفرنسية إلى أنها لم تستطع الوقوف في وجه الثورة بل تم مواصلة العمل على إنجاحها وإلغاء المقولة الفرنسية أن الجزائر جزأ لا يتجزأ من فرنسا، فبدأ العمل للإعداد لمؤتمر لتقييم ومواصلة الكفاح والتنظيم المحكم .

ب- على الصعيد الدولي:

أما عن الظروف الدولية التي سبقت عقد المؤتمر فتمثلت في إضراب الطلبة الجزائريين بتاريخ 23 فيفري 1956م أي نقل الثورة إلى التراب الفرنسي مما يسمح لها أن تجد وتكتسب صدى دولي واسع، حيث سمح ذلك بطرح القضية الجزائرية لأول مرة على مجلس الأمن ورغم رفضه إلى انه اعتبرها قضية دولية وهذا يعتبر انتصار خارجي[3] إضافة أن فرنسا منحت الاستقلال لكل من المغرب 2 مارس 1956 وتونس 20 مارس1956م، وكل هذا تحت تأثير الثورة الجزائرية وهذا الأمر الذي يعني أن هذه الثورة أصبحت تشكل الخطر الكبير على فرنسا لذلك أسرعت لمنح الاستقلال لكل من تونس والمغرب لتتفرغ لثورة الجزائرية التي أصبحت تهددها داخليا كما هو الحال خارجيا خاصة في ظل التأييد الدولي الكبير الذي أصبحت تعرفه القضية.

---

[1] جمال يحياوي، مصدر سابق، ص 7.

[2] مصطفى طلاس وبسام العسلى، الثورة الجزائرية ،ط 1، دار الشورى لبنان 1982، ص 190.

[3] يمينة عون ، مرجع سابق ، ص 13.

2- عقد المؤتمر:

لقد كانت هناك عدة محاولات لعقد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956م، حيث حدد الموعد في البداية في 30 جويلية – بقلعة بني عباس – وبدأ التحضير لتنظيم هذا الملتقي أو ندوة وطنية منذ شهر أفريل 1956 فشرع القادة للإعداد للمؤتمر فجرت اتصالات، عديدة بين مسؤولي المناطق وقادتها[1], فكانت الفكرة متجهة في البداية لعقده في شمال قسنطينة –المنطقة الثانية – حيث مركز قيادة زيغود يوسف فبدأ الإعداد لعقده في– المشروحة– ولكن استشهاد باجي مختار أدى إلى ظهور مشاكل داخلية وبالتالي تغير عقد المؤتمر[2] ثم تقرر عقده في ضواحي الأخضرية – بالسترو سابقا – المنطقة الثالثة في 21 جويلية 1956م، تأجل أيضا بسبب تسرب أخبار مكانه وزمانه إلى السلطات الاستعمارية بسبب حادثة البغلة وضياع مستندات ووثائق المجاهد كريم بلقاسم قائد المنطقة الثانية ووقوعها في يد العدو مابين مشدالة[3] و تازمالت ببني منصور قرب البويرة،[4] فوجدت جماعة المؤتمر نفسها أمام حقيقة أن العدو أصبح على علم بالمؤتمر ومكان انعقاده وإزاء هذا الحادث غير المتوقع فكر المسؤولون في إلغاء الاجتماع أو على الأقل إبعاده أقصى ما يمكن عن منطقة القبائل خصوصا أن ردة فعل الطرف الآخر قد تجسدت في تركيز القصف على المنطقة خاصة منطقة البيبان،[5] إضافة إلى أنها أقامت مركزا عسكريا بقلعة بني عباس، وعلى اثر ذلك اقترح الرائد «عميروش مسئول القبائل الصغري المسؤول عن حماية المؤتمر، نقل

---

[1] محمد لحسن ازغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائري، 1956 - 1962، دط، دار هومة الجزائر 2009، ص 133.

[2] علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري، 1946 – 1962، ط 1، دار القصبة الجزائر 1996، ص 98.

[3] مشدالة هو عرش يقع في واد الصومام بالجانب الشمالي للسلسلة الجبلية لالة ڤوراية، تحتوي قراه على كثافة سكانية عالية، ينشطون في الزراعة مثل الزيتون، للمزيد أنظر:

Camille Lacoste-Dujardin, Dictionnaire de la culture Berbère en Kabylie, Ed La Découverte, Paris, 1947, p 237.

[4] ازغيدي، مرجع نفسه، ص ص 133 -134.

[5] **منطقة البيبان** كانت تضم كل من بني عباس ، بني اورتيلان ، بني يعلا، للمزيد انظر: مبروك بلحسين ، المراسلات بين الداخل و الخارج – الجزائر القاهرة – 1954 – 1956 مؤتمر الصومام في مسار الثورة الجزائري التحريري، تر: الصادق عمار، د ط ، دار القصبة الجزائر2004، ص 53.

المقر من الضفة اليمني لواد الصومام إلى الضفة اليسرى للصومام »[1]، ورغم ذلك فلا شيء يدل على أن أسرار اللقاء قد كشفت والاحتمال المرجح أن وثائق المؤتمر التي ضاعت من كريم بلقاسم لم تكن تحمل تاريخ ومكان عقده بالدقة المطلوب.[2]وهذا الأمر يجعلنا نطرح تساؤلا عما إن كانت السلطات الاستعمارية تعلم عن مكان عقد المؤتمر خاصة في ظل عمليات التمشيط الواسعة التي قامت بها في المنطقة.

بدأ التحضير لعقده لكن دون أن يخرج عن منطقة القبائل، « وفي الأخير استضافت المنطقة الثالثة مؤتمر الصومام الذي عقد 20 أوت 1956م في منطقة أوزلاقن[3]، بلدية إغزر أمقران دائرة أقبو»[4], وقام العقيد عميروش بتجنيد 3000 جندي لحماية المؤتمرين و1500 مجاهد لحماية المؤتمر من أي هجوم فرنسي مفاجئ، إضافة لتوظيف الاستعلامات كوسيلة إستباقية للتنبؤ بمخططات العدو، بالإضافة إلى انه تم تكليف بعض المجموعات بالقيام بالعمليات التمويهية بغرض صرف أنظار العدو بعيدا عن مكان المؤتمر،[5]مثلا تم شن العديد من العمليات على امتداد منطقة البويرة إلى حدود بيبان الحديد وبعد أن تم تحديد مكان وزمان المؤتمر وجهت الدعوات ممضية من قبل كريم بلقاسم الذي يمثل ذلك تقليدا تنظيميا باعتبار منطقته المستضيفة للمؤتمر والمؤتمرين، والملاحظ أن مجموعة الخارج بقيادة بن بلة استثنيت بحيث لم توجه لها الدعوة كتابيا[6]، و لم تعلم بتغير مكان المؤتمر فحين فحين كانت تنتظر الإشارة الخضراء لدخول الجزائر هذه الإشارة التي لم تأت من الداخل، فبقي خيضر في روما وبن بلة في مدريد، و بوضياف في المغرب وصالح الوانشي في مرسيليا بفرنسا ممثل

---

[1] عبد الله مقلاتي ، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية 1954 -1962، دط، شمس الزيبان لنشر والتوزيع 2011، ص 121.

[2] جودي أتومي، العقيد عميروش بين الأسطورة والخيال، د ط، منشورات ريم، الجزائر 2008 ، ص ص 57-58.

[3] أوزلاقن عرش صغير من سفوح جبال جرجرة في وادي الصومام يقيمون بإعمال و حرف الخشب , ومن أهم قراها قرية افري التي عقد فيها مؤتمر الصومام للمزيد انظر: Camille Lacoste. op- cit. p 276

[4] محمد عباس, نصر بلا ثمن, مرجع سابق، ص 176.

[5] أتومي، مصدر نفسه، ص ص 63 - 65.

[6] يفسر غياب الوفد الخارجي بخلاف عميق نشب بين قيادة الداخل و الخارج ، ويمكن إن نلاحظ ذلك من خلال المراسلات المتبادلة حيث مواقف الخارج كانت تتعارض مع جماعة الداخل وربما تعمد عبان عدم حضور قيادة الخارج حتى يتجنب الصدام معها ولا تقف ضد القرارات التي سوف يتخذها .

الجالية هناك،[1] وعرف أيضا المؤتمر غياب المنطقة الأولى بسبب – استشهاد مصطفى بن بولعيد مارس 1956م، إضافة إلى غياب القاعدة الشرقية—سوق هراس[2]– فحين اقتصر الحضور على المنطقة الثانية بوفد يضم ستة قادة

برئاسة زيغود يوسف، والمنطقة الثالثة المنظمة للمؤتمر بوفد من أربعة قادة برئاسة كريم بلقاسم، والرابعة بوفدين برئاسة عمر أعمران والمنطقة الخامسة مثلها العربي بن مهيدي والذي «حسب علي كافي انه لم يأت بوثائق خاصة بالولاية الخامسة، رغم انه شارك باسمها، وقيل انه لم يجتمع بقيادة المنطقة بخصوص هذا المؤتمر»[3]، حسب بوصوف أيضا انه لم يبلغ المنطقة بالمشاركة في المؤتمر أي أنه جاء بتفويضه الخاص، أما بالنسبة لعبان رمضان فجاء بصفته ممثلا للجبهة.

وقد اختلفت الروايات والشهادات بهذا الخصوص «حيث يذكر علي كافي أن وفد منطقته بقيادة زيغود يوسف لم يكن على علم بعدم حضور المناطق الأخرى وأن عبان كان وراء هذه العملية لحسابات خاصة به »[4].

وبعد 14 يوما من النقاش والحوار بين القادة الذين حضروا المؤتمر،[5]مرت أشغال المؤتمر بمستويين

- **جلسات عمل** وكان الاجتماع الأول في 14 أوت 1956م[6]، وضم كل من:

1- زيغود يوسف عن المنطقة الثانية – شمال قسنطينة –.

2- كريم بلقاسم عن المنطقة الثالثة – القبائل –

---

[1] مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، د ط، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية ثورة أول نوفمبر، د ت، ص117.

[2]عرفت هذه المنطقة غياب عن المؤتمر حيث أعلنت نفسها وبطريقة غير شرعية مستقلة عن الشمال القسنطيني و لم يكن لها الصفة للمشاركة في المؤتمر و استقلت هذه المنطقة فيما بعد وأصبحت تعرف بالقاعدة الشرقية خلال الثورة التحريرية وحدودها اصبحت تمتد من باب البحر الى السكة الحديدية مرورا ببوشقون الى النبايل وسدراتة والمرسط جبل بوخضرة ثم المريخ للمزيد انظر: الطاهر جيلي، مؤتمر الصومام والقاعدة الشرقية، مجلة المصادر، العدد 9، يصدرها المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر مارس 2004، ص 9.

[3]علي كافي، مصدر سابق، ص 101.

[4] نفسه، ص 102.

[5]عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط 1، دار الغرب الإسلامي 1997، ص ص 393 – 394.

[6]علي العياشي، مؤتم الصومام أول مؤتمرات جبهة التحرير الوطني، مجلة أول نوفمبر عدد 78، المنظمة الوطنية للمجاهدين الجزائر 1986، ص 9.

3- أوعمران عمار عن المنطقة الرابعة – الجزائر –

4- بن مهيدي العربي عن المنطقة الخامسة – وهران – ترأس المؤتمر.

5- عبان رمضان عن جبهة التحرير الوطني مدينة الجزائر وكان مقررا ومحررا للوائح.

6- بن طوبال لخضر نائب زيغود شارك في الاجتماع بصفة استثنائية[1].

الأعضاء الغائبون:

بن بولعيد مصطفى[2] ممثل الأوراس – النمامشة

سي الشريف ممثل الجنوب متغيب بعذر بعدما أرسل تقريره للاجتماع[3].

ترأس المؤتمر السيد العربي بن مهيدي وأسندت أمانة المؤتمر إلى السادة عبان رمضان، كريم بلقاسم، عمر أوعمران[4] وشرع في العمل يوم 14 أوت 1956م وتم الانتهاء من الاجتماعات في 20 منه فكانت اجتماعات مضيقة لم يحضرها سوى كبار المسؤولين للاتفاق على الصيغ الأخيرة لمقررات المؤتمر و في 23 أوت عقد الاجتماع الأخير الموسع تليت فيه المقررات التي نالت مصادقة الوفود التي حضرت. [5]

جلسات– مفتوحة – كانت عبارة عن مداخلات متبوعة بمناقشات تخص وضعية الثورة عموما وآفاقها السياسية الدبلوماسية على وجه الخصوص واستغرقت الأشغال أسبوعين فبت في جل القضايا التنظيمية مع حسم القضايا العالقة والخلافية[6]، وقد شهدت جلسات العمل مناقشات ساخنة ودارت المناقشات، حول المبدأين الشهيرين أولوية الداخل على الخارج وأولوية السياسي على العسكري وطبقا لهذا القرار فان إدارة جبهة التحرير الوطني يجب أن تتمركز وتستقر داخل الوطن وهو ما لم يتم العمل به،[7] أما عن غياب الوفد الخارجي عبر زيغود عن تخوفه من هذا الغياب الذي يسقط الجدوى من المؤتمر فكان متوقعا أن يرفض بن بلة ورفاقه نتائج المؤتمر، وتوسيع

---

[1] ميروك بلحسين، المراسلات بين الداخل والخارج – الجزائر القاهرة – 1954 – مرجع سابق ، ص 53.

[2] مصطفى بن بولعيد الذي كان قد استشهد بتاريخ 23 مارس1957، على الساعة السابعة ونصف تقريبا.

[3] عيسى كشيدة ، مهندسو الثورة، تر: موسى اشرشور، د ط ، منشورات الشهاب 2003، ص 215.

[4] بشير كاش الفرحي، مرجع سابق، ص 168.

[5] ازغيدي محمد لحسن، مرجع سابق، ص 134.

[6] محمد عباس، مرجع سابق، ص 159.

[7] علي كافي، مصدر سابق، ص 102.

الجبهة للمعتدلين واعترضت المنطقة الثانية على فتح أبواب الجبهة أمام السياسيين وقد عبر زيغود عن ذلك بعبارته المشهورة« الاستقلال ممكن التحقيق أما الثورة فقد انتهت »[1].

3- قرارات المؤتمر:

بعد انعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956م خرج المؤتمر بمجموعة من القرارات التي تخص بالدرجة الأولى تنظيم الثورة الجزائرية الذي أعطى لها مفهوم دولة الثورة من خلال قراراته التي شملت جميع المجالات العسكرية و السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية، خرج المؤتمر بوثيقة سياسية التي تعتبر الميثاق أو المنهج السياسي الذي سارت عليه الثورة الجزائرية وقد تضمنت هذه الوثيقة مجموعة من القرارات

وهي على النحو التالي :

1. **غايات الكفاح وشروط وقف القتال:** حيث خرج المؤتمر بمجموعة من النقاط التي تخص الشروط السياسية لوقف إطلاق النار والتي من بينها الاعتراف بالأمة الجزائرية ووحدتها التي لا تتجزأ والاعتراف باستقلالها في جميع الميادين بما في ذلك الدفاع الوطني والسياسة الخارجية والاعتراف بجبهة التحرير الوطني[2] بوصفها الوحيدة التي تمثل الشعب الجزائري، أي هي الوحيدة التي لها الحق والصلاحيات لإجراء المفاوضات وبالتالي تكون لسان الثورة وشعبها أي أنها الممثل الشرعي والوحيد الذي يقف مع فرنسا على الطاولة المستديرة.
2. **تنظيم جبهة وجيش التحرير الوطني على مستوى الوطن وقواعد سيرها بوضع مبدأين .**

أولوية السياسي على العسكري: حيث تم الإقرار بوجوب أن تعطى الأولوية للهيئة السياسية لتشرف على الهيئة العسكرية، ويرجح الحكم السياسي على الحكم العسكري، ولكن يجب على كل المسئولين السياسيين والعسكريين في مراكز القيادة أن يحرصوا على حفظ التوازن بين جميع فروع الثورة، وتحقيق السعادة للشعب الجزائري وعلى هذا الأساس على كل واحد أن يؤدي واجبه في حدود اختصاصه.[3]

أولوية الداخل على الخارج مع مبدأ القيادة الجماعية: حيث تعطي الأولوية للهيئة الداخلية لتشرف على الهيئة الخارجية ويكون رأيها هو الأرجح، لكن على الهيئة الداخلية أن يكون رائدها في الحكم

---

[1] محمد عباس، مرجع سابق ، ص 159.

[2] يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص ص 171-172.

[3] نفسه، ص 167.

والعمل الإخلاص، والتجرد التام لأن الإخوان في الخارج يؤدون عملا نبيلا والجميع ينتمون إلى الثورة وجبهة التحرير الوطني، وأنشأ المؤتمر أجهزة قيادة للثورة وعين الأعضاء الذي تتكون منهم[1].

3. أعطى قيادة وطنية لحركة التحرير وأنشأ ثلاثة أجهزة قيادية ممثلة في :

المجلس الوطني للثورة الجزائرية CNRA: وهو عبارة عن برلمان جبهة التحرير الوطني يمثل مختلف الاتجاهات الوطنية الإسلامية، حزب الشعب الجزائري، حركة انتصار الحريات الديمقراطية الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، جمعية العلماء المسلمين،[2]وكان يتكون من 17 عضو كامل العضوية و17 عضو إضافيا[3]وهو الوحيد الذي يفصل في مسألة المفاوضات ويوجه سياسة جبهة التحرير الداخلية والخارجية، وهو الهيئة الوحيدة التي لها الحق في إن تتخذ ما تشاء من القرارات الحاسمة التي تتعلق بمستقبل البلاد، وهو صاحب الأمر في اتخاذ قرار وقف إطلاق النار أو مواصلة الحرب،[4] وتكون قرارات هذا المجلس شرعية في حالة إذ لم يقل عدد أعضائه عن اثني عشر عضوا سواء كانوا دائمين أو مستخلفين ولقد كان هذا المجلس يجتمع مرة واحدة في السنة وذلك بطلب من لجنة التنسيق و التنفيذ.

لجنة التنسيق والتنفيذ CCE: هي هيئة تنفيذية للمجلس الوطني للثورة[5] مكلف بمراقبة هياكل جبهة التحرير الوطني، مقرها الجزائر تستطيع اللجنة أن تحدث لجانا متخصصة، فكانت بمثابة مجلس الحرب الحقيقي للثورة مسئول عن توجيه وإدارة جميع فروع الثورة وأجهزتها العسكرية والسياسية والدبلوماسية ولها كامل السلطة على جميع هيئاتها ومنظماتها وجميع القادة السياسيين و العسكريين الذين يباشرون النشاط الثوري في جميع الولايات،[6] أي نستطيع القول أنها كانت هيئة

---

[1] مبروك بلحسين ، مرجع سابق، ص 54.

[2] بشير كاش الفرحي, مرجع سابق, ص 167.

[3] انظر الملحق رقم 01.

[4] بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية , د ط، دار النعمان للطباعة والنشر 2012, ص 210.

[5] تكونت اللجنة الأولى من رمضان عبان, محمد العربي بن مهيدي, بلقاسم كريم, يوسف بن خدة, سعد دحلب, للمزيد انظر بوعلام بن حمودة، مرجع نفسه، ص 211.

[6] نفسه، ص 211.

أركان الجزائر المكافحة وأعضائها كان يتم اختيارهم من بين أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية، الذين يوجدون داخل الجزائر.

إنشاء اللجان حيث أنشئت العديد من اللجان من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ وتكون محلية للسهر على مصالح الثورة والشعب وتطبيق قرارات المؤتمر ومن أهم هذه اللجان اللجنة الاقتصادية، الثقافية، السياسية.[1]

4. **التنظيم الإقليمي للجزائر**: حيث خلال مؤتمر الصومام تقرر تقسيم البلاد إلى ست مناطق مع جعل الحدود لكل منطقة، [2]وابتداء من تاريخ المؤتمر تغير لفظة المنطقة وأصبح يستعمل مكانها كلمة ولاية والناحية تصبح منطقة والقسم ناحية[3]، وبالتالي يصبح التقسيم على النحو التالي ولاية – منطقة – ناحية – قسم، ولقد كان لكل ولاية مجلس يرأسه عقيد، ويساعده أربعة ضباط، برتبة رائد وكل رائد يكون مسئول عن قطاع معين، أما فيما يخص مراكز القيادة فلقد كانت تخضع لمبدأ الإدارة الجماعية، وتتكون من القائد الذي تكون له صفتان عسكرية وسياسية وهو يمثل السلطة المركزية لجبهة التحرير الوطني،[4] ولقد كانت هناك مراكز قيادة لكل من الولاية، المنطقة، الناحية، القسم وكان يتم من خلالها الاعتناء بثلاثة فروع رئيسية والمتمثلة في الفرع العسكري،الفرع السياسي، وفرع الاستعلامات والاتصال.

5. التنظيم العسكري: وذلك من خلال إنشاء هيئة أركان ممثلة في جيش التحرير الوطني واعتماد مقاييس عسكرية موحدة، وتم إقرارا وجوب توحيد العمل العسكري من خلال النواحي التنظيمية والرتب و المخصصات. فمن الناحية التنظيمية نظم جيش التحرير على النحو التالي الفوج يتكون من 11 جندي الفرقة 35جندي، الكتيبة 110جندي، الفيلق 350 جندي.

أما من ناحية الرتب فعمل المؤتمر على خلق جيش نظامي، يتمتع برتب عسكرية كغيره من جيوش العالم حيث قسمت الرتب على النحو التالي: الجندي الأول، العريف، العريف الأول، المساعد،

---

[1] يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص 159.

[2] انظر الملحق رقم 02.

[3] ازغيدي محمد لحسن ، مرجع سابق ، ص 138.

[4] بشير كاش الفرحي، مرجع سابق، ص 168.

الملازم، الملازم الثاني، الضابط الأول، الضابط الثاني، الصاغ الأول « الرائد »، الصاغ الثاني «عقيد».

أما من ناحية المخصصات فقد تم تحديد رواتب جنود جيش التحرير، حسب رتبهم العسكرية فمثلا الجندي يتقاضي 1000فرنك، الجندي الأول 1200فرنك، العريف 1500 فرنك، العريف الأول 1800 فرنك، المساعد 2000 فرنك ...الخ، كما حددت الألفاظ المستعملة للجيش وهي المجاهد والمسبل و الفدائي.[1]

إذن يمكن القول أن مؤتمر الصومام خرج بميثاق سياسي للتسيير الثورة وتنظيمها، وبالتالي أعطى لها نظام دولة الثورة الذي يعد منهاجا ودستورا لها وقد جاء في كراسة تشتمل على أكثر من ثلاثين صفحة وقد تم تحضيرها أشهر قبل انعقاد المؤتمر، وذلك بمساهمة عبان رمضان وبن مهيدي[2]، وقد ورد في محضر المؤتمر أن المجتمعين اطلعوا على الميثاق وتم الموافقة عليه ولكن السؤال الذي يمكن أن يطرح نفسه هو هل تم مناقشة جميع القضايا والمصادقة عليها أم صودق عليه بشكل عام دون التطرق بالتفصيل لكل القضايا التي حملها ومن ثم تم اتخاذ قراراته والمباشرة بالعمل بها خاصة وأن المدة التي جرت فيها أشغال المؤتمر لا تسمح بمناقشة كل القضايا والتفصيل فيها.

4- تقييم المؤتمر:

مما لا شك فيه أن مؤتمر الصومام حدث تاريخي عظيم, فقد كانت الوضعية عبر التراب الوطني تتسم بعد التنسيق فكل مسؤول يتخذ المبادرة التي يراها مناسبة لمنطقته, والاتصالات شبه منعدمة و لم تكن هناك قيادة موحدة إضافة إلى الصراعات على زعامة الثورة بين جماعة الخارج والداخل فكل هذا استدعى ضرورة اللقاء[3]، فبدأت عملية واسعة بعد عقد المؤتمر لتطبيق نصوصه و قراراته حيث بدأت الحملة لشرح أرضية الصومام بمجرد أن عاد المسؤولون إلى مناطقهم فعقدت

---

[1] الغالي غربي، جيش التحرير الوطني دراسة في النشأة و التعداد و التكتيك، أعمال الملتقى الدولي حول: نشأة و تطور جيش التحرير الوطني، المنعقد بفندق الأوراسي 4.3.2 جويلية 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2005، ص ص125-127.

[2] عبد الله مقلاتي، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 125.

[3] علي كافي، مصدر سابق، ص 105.

اجتماعات و عينت الإطارات على رأس الهياكل الموحدة[1]، حيث من خلال المؤتمر« الذي كان حدثا تاريخيا عظيما كرس التنظيمات التي كانت مطبقة في بعض المناطق »[2].

و عمل على تنظيم المناطق من الناحية العسكرية و السياسية و الاقتصادية أي جاء ليعطي مفهوم دولة الثورة حيث تطرق إلى جميع الجوانب التنظيمية للثورة و قد سجل المؤتمر ارتياحا من العمل المنجز على المستوى الخارجي خاصة بعدما استطاعت جبهة التحرير الوطني المشاركة في مؤتمر باندونغ الذي خرج بتوصيات في فائدة القضية الجزائرية.[3]

إلا أن البعض يرى في قراراته أنها انحراف عن مبادئ أول نوفمبر عندما غيب البعد الإسلامي و أن الثورة منحت للسياسيين على حساب العسكريين حيث يقول عبان رمضان « إن وجود عناصر من المدن مكونة سياسيا و ذات تجربة تحت القيادة الواعية أو البصيرة لجبهة التحرير الوطني و قد سمح من تسيير النواحي المختلفة »[4]، فكان هذا هو ناقوس الخطر الذي أعتبره العسكريون ضياع لحقهم في الثورة و انه بداية اللعبة السياسية المنحرفة وكذا الانتهازية.[5] ورغم ذلك إلى انه يعتبر منعطفا حاسما في مسار الحركة الوطنية لأنه نجح في وضع تأسيس جديد وتنظيم دقيق للثورة التحريرية، لأنه كرس شموليتها وضمن استمراريتها فكان له أبعاد سياسية، عسكرية، ودبلوماسية تحققت في الميادين.

فإن تكلمنا عن الأبعاد السياسية فتتمثل في تعيين المجلس الوطني للثورة وبذلك انتقلت الثورة من مرحلة المبادرات والأشخاص إلى مرحلة التنظيمات والمؤسسات أي أصبح للثورة قيادة تشرف عليها.

أما فيما يخص الأبعاد العسكرية فأصبحت الثورة تملك مجموعة من القادة الذين أوكلت لهم مهمات عسكرية متمثلة في جلب السلاح، والمؤن والعتاد ونذكر كل من محمد بوضياف، أحمد بن بلة، أحمد محساس، وفي الناحية الدبلوماسية أصبح للثورة ممثل يدافع عن القضية ويعمل جاهدا

---

[1] بوعلام بن حمودة, مرجع سابق, ص 213.

[2] كافي, مصدر نفسه, ص 105.

[3] محمد العربي الزبيري وآخرون, كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954 – 1962, طبعة خاصة وزارة المجاهدين, منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954, الجزائر, ص 50.

[4] علي كافي, مصدر سابق, ص 103.

[5] نفسه, ص 104.

للتعريف بالقضية وكسب التأييد الدولي من حولها وهذا ما تجسد فعلا، حيث استطاعت دبلوماسية الثورة في عرضها على العديد من المؤتمرات ليكلل هذا النشاط والإصرار بإيصال القضية إلى هيئة الأمم المتحدة

ثالثا: مناقشة القضية الجزائرية:

لقد لعب ممثلو جبهة التحرير الوطني- مدعمون بالأعمال التحريرية الملحقة من طرف جيش التحرير- دورا أساسيا للتعريف بالقضية الجزائرية وإعطائها صدى عالمي وجماهيري من خلال تواجد ممثليها عبر مناطق مختلفة و هامة في العالم، فقد كان لتمثيليات جبهة التحرير الوطني في أماكن مختلفة من العالم دورا إعلاميا وسياسيا ودبلوماسيا في التعريف بالقضية الجزائرية والعمل على إدراجها في الأمم المتحدة ويقول محمد يزيد: « إن تدويل القضية الجزائرية مبرمجا منذ بداية الثورة ...»[1]، وفي هذا الإطار عملت جبهة التحرير الوطني برغم حداثة نشأتها، وضعف وسائلها تمكنت من إيصال صوت الثورة الجزائرية إلى مختلف المحافل الدولية وكان أهم عمل دبلوماسي قامت به هو سعيها المبكر في العمل على المشاركة في أكبر محفلين دوليين هما :مؤتمر باندونغ أفريل1955م، والدورة العاشرة للأمم المتحدة سبتمبر 1955م .

فالثورة لم تعتمد على العمل المسلح فقط كوسيلة لتحقيق أهدافها بل اعتمدت كذلك على العمل السياسي والدبلوماسي من أجل تدويل القضية وجعلها حقيقة واقعة في العالم كله، ولم يكن استعمال العمل الدبلوماسي هدفا في حد ذاته بل في الواقع كان خيارا آخر بعد فشل الخيارات الأخرى فتم استخدامه وسيلة مؤقتة للضغط على فرنسا وعلى المؤسسات الدولية خاصة منظمة الأمم المتحدة للوقوف إلى جانب حق الشعب الجزائري وتقرير مصيره،[2] فما هي المراحل الرئيسية التي مرت عبرها تدويل القضية الجزائرية؟

---

[1] أحمد سعيود، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1954- 1958، د ط، دار الشرق لطباعة و النشر 2008، ص99.

[2] اسماعيل دبش، السياسية العربية و المواقف الدولية اتجاه الثورة الجزائرية 1954-1962، د ط، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر 1999، ص 33.

الدورة العاشرة من 20 سبتمبر إلى 20 ديسمبر 1955

لقد ساهمت العديد من العوامل على بداية تدويل القضية الجزائرية ومناقشتها في هيئة الأمم المتحدة والتي عرفت البدايات الأولى لمناقشتها في الدورة العاشرة 1955م فبدأ ذلك مباشرة عقب مؤتمر باندنغ 1955م الذي كان وفد جبهة التحرير حاضرا فيه[1] وكان نشاطه سببا في كسب ود الكثير من الدول ومن خلاله التزمت الكتلة الآفرو آسيوية بمساعدة حق الجزائر في إدارة شؤونها واستقلالها ولقد كانت هذه الأخيرة الوجهة الأولى لنشاط الحكومة الدبلوماسي والذي مكنها من تدويل القضية الجزائرية إضافة إلى بعض الدول الأوربية والدول الصديقة من افريقيا وآسيا التي كان يجمعها مصير مشترك،[2] وأيضا لا يمكن أن نتناسى أن المواقف العربية الموحدة في الهيئات الدولية اتجاه القضية الجزائرية كان لها الدور الأساسي في تعبئة الرأي العام الدولي لمساندة القضية الجزائرية ونتيجة لهذين العاملين قامت هيئة الأمم بإرسال رسالة مؤرخة في 26 جويلية 1955م[3] موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة والصادرة من طرف 14 دولة مشاركة في مؤتمر باندونغ، مطالبين بتسجيل القضية في جدول الدورة العاشرة العادية للجمعية العامة واقتصرت المناقشة في الدورة العاشرة للجمعية العامة على الوجه الإجرائي للمسألة، وكان الهدف من وراء ذلك إصدار قرار أهلية الأمم المتحدة لبحث القضية الجزائرية أو عدم أهليتها،[4] وتم النقاش في الجمعية بمشاركة 25 متدخلا للدول المشاركة فكان التصويت الأول لصالح فرنسا 8 دول ضد إدراج القضية[5] ومع إدراج القضية 5دول،[6] وامتنعوا دولتين الصين وأثيوبيا، أما في التصويت الثاني لإدراج القضية الجزائرية فكانت النتيجة ضد التدويل 27دولة، مع تدويل القضية 28 دولة وامتناع 5 دولة،[7]ولقد

---

[1] تكون وفد جبهة التحرير من محمد خيضر، حسين آيت احمد ، احمد بن بلة، محمد بوضياف و ابتداء من 1955 محمد يزيد

[2] عبد القادر خليفي، المؤتمرات الآفرو-آسيوية والقضية الجزائرية، مجلة المصادر، عدد8، المرجع السابق. ص127.

[3] هذه الوثيقة أرسلت إلى مجلس الأمن من طرف السعودية إلى هيئة الأمم المتحدة مشيرة إلى خطورة الوضع في الجزائر و لم تلقى هذه الرسالة أي رد.

[4] علي تابليت، سمير حشاني و آخرون ، القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة 1957- 1958، طبعة خاصة ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص 99.

[5] هي فرنسا، هايتي، لوكسابور، زلاندا الجديدة، النرويج، المملكة المتحدة، أمريكا، الشيلي للمزيد انظر: عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، د ط، دار الهدى الجزائر 2012، ص 226.

[6] هي مصر، مكسيك، تايلندا، الاتحاد السوفياتي، بولونيا، للمزيد انظر: عمار ملاح، مصدر سابق، ص226.

[7] نفسه، ص 226.

عرفت هذه المناقشات انقساما شديدا في وسط الوفود المناقشة حيث نوقشت القضية في 6 اجتماعات وفي الاجتماع الذي كان يوم 30 سبتمبر 1955م قررت الجمعية بأغلبية الأصوات إدراج القضية في جدول أعمالها، ومع ذلك فإن الموضوع لم يدرس في اللجنة الأولى للدورة الحادي عشر باقتراح عام، ومن هنا حددت عمليا الدورة العاشرة على قرار مسألة الأهلية لإدراج القضية[1]، ولقد كانت نتائج هذه المحاولات الأولى أن قررت فرنسا عدم المشاركة في الجمعيات العامة في حال تم طرح القضية الجزائرية، و بين ذلك ما مدى الأحقاد الفرنسية على الثورة الجزائرية والدليل كان واضحا من خلال انسحاب الوفد الفرنسي من الدورة والذي لم يشارك في مناقشة القضايا الأخرى، مع العلم أن الدورة امتدت من الفاتح أكتوبر إلى أواخر شهر نوفمبر وقد صرح وزير الخارجية "**بيناي Pinay**" أن الحكومة الفرنسية تعتبر أن التوصيات التي تتخذ في هذا الشأن باطلة و لا قيمة لكل التوصيات التي تتخذ في هذا الشأن،[2] أما جبهة التحرير الوطني فاعتبرت ذلك انتصارا أوليا للشعب الجزائري في المحافل الدولية مما دفعها إلى تكثيف مجهوداتها في سبيل تدويل القضية وعملت على إتباع سياسة الضغط الداخلي عن طريق العمل المسلح ضد القوات الفرنسية،[3] وفي ظل هذا التطور السياسي و المسلح للثورة التحريرية تمت موافقة الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في دورتها الحادي عشر 1957 على طرح القضية الجزائرية، وأصدرت الجمعية قرارا يعتبر القضية الجزائرية قضية دولية خلافا لإدعاء فرنسا بأنها قضية فرنسية داخلية[4].

ورغم الاختلافات في الآراء داخل جمعية الأمم المتحدة حول القضية الجزائرية والانقسامات التي حالت دون إصدار قرار يخص إدراج القضية إلى أن ذلك لم يشكل عائق أمام جبهة التحرير على الاستمرارية بالتعريف بالقضية الأمر الذي أدى إلى قيام الجمعية بتأجيل لنظر في القضية إلى غاية الدورة الحادي عشر التي تم خلالها إصدار لائحة تنص على إدراج القضية الجزائرية.

---

[1] علي تابليت، مرجع سابق، ص 99.

[2] عمار ملاح، مصدر سابق، ص 226.

[3] نفسه، ص ص 126-127.

[4] اسماعيل دبش، مرجع سابق، ص 37.

الدورة الحادي عشر من 12نوفمبر 1956إلى 8 مارس 1957

في هذه الدورة تمت مناقشة القضية لأول مرة بعد تأجيلها في الدورة العاشرة على إثر الأزمة التي خلفها الوفد الفرنسي بانسحابه من أشغال الدورة، حيث أن جبهة التحرير كانت تعلق آمالاً كبيرة على القرار الذي سوف تصدره في شأنها، «فالمناخ المعادي للاستعمار الذي ساد أروقة الأمم المتحدة خلال هذه الدورة، خاصة بعد اعتراض فرنسا طريق طائرة مغربية تعبر الأجواء الدولية التي كانت تحمل القادة الجزائريين 22أكتوبر 1956م وكذلك العدوان الثلاثي الذي شنته كل من: فرنسا وانجلترا وإسرائيل على مصر في 29 أكتوبر 1956م، فلقد أوجدت هذه العوامل المختلفة المناخ الملائم لمناقشة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة »[1] فكان ذلك مبعث تفاؤل لجبهة التحرير الوطني التي عبأت الدول العربية، وكذلك الشعب الجزائري، وفي هذا الإطار تم الإعلان أيضا عن إضراب ثمانية أيام الممتد من 28جانفي- 4 فيفري1957عبر كامل التراب الوطني، تزامنا مع انعقاد الجمعية العامة[2] فبرزت في اكتوبر 1956 أغلبية داخل الكتلة الآفرو اسيوية مؤيدة ومتحمسة لعرض القضية الجزائرية حيث تقدم الوفد بطلب تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها الحادي عشر، وقد وقع الطلب خمسة عشر دولة[3] وأرفقت هذه الدول طلبها بمذكرة إيضاحية عبرت فيها عن استيائها للحالة في الجزائر،[4]و انعقدت اللجنة الأولى لبحث القضية مابين 4- 13 فيفري 1957 في 17 اجتماعا ومن خلال هذه الاجتماعات تم تقديم وثيقة في 5 فيفري 1957م تحت رعاية 18دولة افريقية وآسيوية وطلبت من فرنسا أن تعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير والتفاوض من اجل تسوية سلمية مع الوطنيين الجزائريين كما طالبت من الأمين العام أن يساعد في إجراء المفاوضات،[5] وفي هذا الصدد قام وفد جبهة التحرير بإرسال مذكرة إلى رئيس اللجنة التابعة للدورة 11للجمعية العامة للأمم المتحدة تتعلق بالمحادثات الجزائرية الفرنسية التي جرت خلال سنة 1956 قصد الوصول إلى حل سلمي وأيضا حول

---

[1] أحمد سعيود، مرجع سابق، ص 103.

[2] مصطفي طلاس، بسام العسلي، مرجع سابق، ص 356.

[3] الدول هي: أفغانستان، مصر، اندونيسيا ، إيران، العراق، لبنان، باكستان، المملكة العربية السعودية، اليمن، سوريا، الأردن، ليبيا، الفلبين، برمانيا، سيلان .

[4] أحمد سيعود، مرجع سابق، ص ص104- 105

[5] علي تابليت ، مرجع سابق ، ص 100

المساعدات العسكرية التي تتلقاها فرنسا لتصعيد حربها الإجرامية في الجزائر،[1] وتم إدراج القضية الجزائرية يوم 15 نوفمبر 1956م في جدول الأعمال رغم معارضة فرنسا مدعية دائما أن كل هذه الأمور من شأنها وليست أبدا من صلاحيات جمعية الأمم وجاء في قرار الجمعية ما يلي :« إن الجمعية العامة التي استمعت إلى تصريحات الوفود المختلفة، وناقشت القضية الجزائرية، تعتبر أولا أن الحالة في الجزائر تسبب الكثير من الألم والخسائر في الأرواح البشرية، وتعبر عن أهلها في إيجاد حل سلمي ديمقراطي عادل مطابق لروح التعاون بالوسائل المناسبة وفق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة»[2]، وبحجة واهية عارضت بعض الدول عرض القضية على مجلس الأمن[3]، أما المجلس فلم يرفض القضية بل اعتبر أن الوقت لا يسمح بمناقشتها، إذن مادام لم يرفض مناقشة القضية رفضا مطلقا بحجة عدم وجود الوقت المناسب فهذا يعني أنه اعتراف بدولية القضية الجزائرية واقتنع أن الحرب الدائرة بالجزائر من شأنها أن تهدد الأمن الدولي وأن للمجلس حق النظر فيها، وفي هذه الفترة طالبت جبهة التحرير تدخل جمعية الأمم في القضية الجزائرية والضغط على فرنسا بقبول الدخول في مفاوضات مع جبهة التحرير الممثل الشرعي للشعب الجزائري وهذا للوصول إلى حل سلمي وفي ظل ضغط جبهة التحرير قدمت لافتة من طرف 17 دولة،[4] وكان مشروع هذه اللائحة:

– الحق للشعب الجزائري في تقرير مصيره حسب مبادئ وميثاق الأمم المتحدة.

– دعوة فرنسا والشعب الجزائري أن يشرعوا في الحين في مفاوضات من أجل إنهاء الصراع وإيجاد حل سلمي لخلافاتهم.[5]

وشرعت اللجنة السياسية في مناقشتها ابتداء من 4 إلى 13 فيفري 1957م، حاولت حينها فرنسا أن تتمسك بموقفها الصارم لكن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية غير من موقف فرنسا فقد قبلت تسجيل القضية دون نقاش، وشاركت في المناقشة بعد أن كانت ترفضها رفضا قاطعا، وهذا

---

[1] جريدة الشعب، عدد 3392، 1 نوفمبر 1974، ص 11.

[2] إسماعيل دبش، مرجع سابق، ص37.

[3] الدول التي عارضت عرض القضية على مجلس الأمن هي: تركيا ، الحبشة، الفلبين، الهند، سيلان، برمانيا، نيبال، لاووس

[4] هذه الدول هي أفغانستان، المملكة العربية السعودية، رومانيا، سيلان، مصر، اندونيسيا، العراق، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، باكستان، السودان ، سوريا، تونس، اليمن، نيبال.

[5] عما ملاح، مصدر سابق، ص 228.

ناجم عن إحساس فرنسا وحلفائها بإمكانية مناقشة القضية الجزائرية ولو غاب وفدها عن المناقشات من طرف هيئة الأمم[1]، لقد كان لجبهة التحرير دور كبير لما حققته القضية الجزائرية في هذه الدورة حيث تمكنت من إدراج وعرض القضية رغم المحاولات الفرنسية المكررة للحيلولة دون إدراجها بحيث اعتبرتها قضية فرنسية وليست من صلاحيات الأمم المتحدة التدخل، غير هذا الموقف لم يدم طويلا فسرعان ما قبلت تدويل القضية تحت ضغوطات العديد من الدول، و لم تعلم أنها سوف توجه لها أصابع الاتهام في الدورة الثانية عشر.

الدورة الثانية عشر من 17 سبتمبر 1957إلى 14 ديسمبر 1957

بعد الانجاز الذي حققته جبهة التحرير الوطني في الأمم المتحدة والمتمثل في صدور أول قرار للجمعية العامة حول المشكلة الجزائرية واصلت نشاطها الدبلوماسي في مختلف عواصم العالم للتعريف بالقضية الجزائرية والسعي لاكتساب أصوات دولية جديدة عند عرض ثان للقضية الجزائرية على هيئة الأمم المتحدة وكانت في مساعيها هذه تستغل التعسف و القمع الوحشيين اللذين يتعرض لهما الشعب الجزائري الأعزل على أيدي القوات الفرنسية وتوظف بذلك الدعاية للقضية الجزائرية في الخارج على مستوى العمل السياسي المباشر،[2] لهذا تم معالجة موضوع الجزائر مرة أخرى من طرف اللجنة الأولى ودرس في اللقاء الرابع عشر، وقدم مشروع القرار الأول حول القضية من 17 حكومة افريقية و آسيوية في 15ديسمبر 1957م[3]، ولقد شهدت هذه الدورة زيادة في تدهور الموقف بين مناصري القضية الجزائرية وعلى رأسهم الدول العربية داخل الكتلة الأفرو أسيوية وفرنسا ومؤيديها من الدول الغربية وهذا ما أدى بممثلي كل من المملكة العربية السعودية، سوريا، اليمن، ليبيا، لبنان، الفلبين، باكستان، برمانيا، وسريلانكا إلى طلب تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الأممية،[4] وقدم مشروع لائحتان وفي كل لائحة يلاحظ فيها انشغالات جمعية الأمم أي: الجمعية العامة عن الحالة السائدة في الجزائر وتطلب الحل السلمي و

---

[1] جمال قنان، نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني، "الذاكرة "، مجلة الدراسات التاريخية والثورة، العدد4، 1996، ص19.

[2] أحمد سيعود، مرجع سابق، ص ص 112- 113.

[3] على تابليت، مرجع سابق ، ص 103.

[4] نون عبد القادر، لكحل ناهد، مرجع سابق، ص 86.

تطبيق تقرير بناءا على أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة فكان التصويت كما يلي: ضد تدويل القضية الجزائرية 27 دولة ومع تدويل القضية 37 دولة، وامتنعوا 6 دول.[1]

وبعد مناقشات طويلة توصلت الجمعية العامة إلى قرار وسط، وصادقت عليه في 10ديسمبر1957م تقدمت به مجموعة من الدول و ينص على ما يلي: "إن الجمعية العامة بعد أن ناقشت القضية الجزائرية، ذكّرت بقرارها السابق الصادر في 15فيفري1957م تعبر عن قلقها لتطورات الوضع" وفي الجزائر تسجل العرض المقدم من طرف ملك المغرب الأقصى "محمد الخامس" والرئيس التونسي بورقيبة لوساطتهما وبذل مساعيهما الحميدة لحل القضية، ويعبر كل منهما بأن تقوم مفاوضات في روح من التعاون الفعلي، وأن يتم استخدام وسائل آخري مناسبة، تسهيلا لإيجاد حل منسجم مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة[2]. وعلى اثر قرار الأمم المتحدة أذاعت جبهة التحرير الوطني بيانا جاء فيه : «إن الأمم المتحدة بحثت مرة أخرى المشكلة الجزائرية وأعربت عن قلقها من الموقف»[3]، وقد توج هذا الطرح للقضية الجزائرية بإصدار الأمانة العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية عشر لائحة تضمنت دعوتها إلى ضرورة إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية وهو اعتراف ضمني بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره،[4] فكانت هذه الدورة انتصارا ثالثا لجبهة التحرير الوطني ما دامت القضية الجزائرية أخذت حيزا كبيرا من مناقشات الجمعية العامة، وبالتالي فهي خيبة أمل أخرى منيت بها الدبلوماسية الفرنسية في هذه القضية رغم محاولاتها في إقناع بعض الدول الآسيوية ودول أمريكا الجنوبية بما سميت بالإطار القانوني[5]، لكن كل جهودها باءت بالفشل بسبب وقوف الدول العربية والكتلة الآفرو آسيوي إلى جانب القضية الجزائرية في المحافل الدولية.

بعد الجهود والنشاط الذي قامت به جبهة التحرير الوطني في المجال الدبلوماسي على الصعيدين الداخلي والخارجي، لم تذهب تلك الجهود هباء منثورا بل أتت أكلها من خلال إيجاد أرضية صلبة وحققت بذلك مساعيها من خلال الاعتراف بالقضية الجزائرية، رغم المعارضة الشديدة من طرف

---

[1] عمار ملاح، مصدر سابق، ص 229.

[2] سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، دراسة تحليلية في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، تر: محمد حافظ الجمالي، ط1، دار القصبة للنشر الجزائر 2003، ص 505.

[3] مصطفى طلاس ، مرجع سابق ،ص 394.

[4] عمر بوضربة النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة الجزائرية سبتمبر 1958- جانفي 1960، د ط ، دار الحكمة للنشر الجزائر 2012، ص 192.

[5] جريدة المجاهد: العدد 11، بتاريخ نوفمبر 1957، ص 2.

فرنسا في كل مرة وادعائها بأنه لا يحق لهيئة الأمم التدخل وذلك باعتبارها قضية فرنسية ولكنها لم تستطع أن تمنع هيئة الأمم من تدويل القضية ولقد كان لجبهة التحرير الدور الأكبر بالتعريف بالقضية بتبني سياسة عرضها على المؤتمرات الأمر الذي يساعد على الالتفاف العديد من الدول بالقضية وبالتالي اطلاع أكبر على الثورة ومعرفة ما مدى التطورات التي أصبحت تعرفها وما مدى نجاحها وبعد أن عرضت القضية لأول مرة في مؤتمر باندنغ وبريوني استطاعت الثورة أن تلقى مساندة شعوب أسيا هذا الأمر الذي حفز جبهة التحرير لإعطاء الثورة بعد أكبر، فعملت قبل مواصلة سياسة العمل الدبلوماسي إلى وجوب تنظيم أكثر لثورة من خلال عقدها لمؤتمر محلى تنظيمي، وهو مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، وبالتالي إعطاء للثورة شرعية و تنظيم دقيق وشامل و أقر أيضا بضرورة قيام جبهة التحرير المواصلة بالتعريف بالقضية وذلك باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الجزائري، هذه الأخيرة التي استغلت التأييد الذي عرفته القضية في مؤتمر باندونغ و بريوني وكذلك التأييد الكبير من طرف الشعوب العربية من خلال مؤتمر التضامن الآفرو آسيوي 1957 في انطلاق القضية إلى هيئة الأمم المتحدة وبداية العمل على مناقشتها والعمل على تدويلها، إذن كل هذه المؤتمرات كانت عوامل ايجابية في صالح القضية الجزائرية، حيث كانت الأرضية أو الجسر الذي سمح بانطلاقة القضية للعالمية من خلال هيئة الأمم المتحدة.

وفي ظل مناقشة القضية الجزائرية مابين 1955-1957م في هيئة الأمم المتحدة، كان في الجزائر بعض المشاكل مابين قادة الثورة ، وذلك بعد انعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م والنتائج التي ترتبت عنه خاصة فيما يتعلق بقراراته التي تخص المبدأين الشهيرين وهما أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج، فكان ذلك القطرة التي أفاضت الكأس، فبدأت الخلافات تظهر على مسرح الأحداث مابين القادة فكان لابد من اجتماع لمناقشة هذه الخلافات، فتم الاتفاق على عقد مؤتمر تقويمي وتصحيحي لمؤتمر الصومام وذلك من أجل إعادة النظر في القرارات التي تم اتخاذها والعمل على تصحيحها، من أجل تفادي الخلافات والمشاكل التي أصبحت تعرفها الثورة . فتم الاتفاق على الالتقاء في القاهرة في 20 أوت 1957م وذلك بعد خروج لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الخارج لأن الظروف الداخلية لم تكن تسمح بعقد هذا المؤتمر في الداخل.

المبحث الأول: مؤتمر القاهرة 20 أوت 1957

المطلب الأول: الظروف التي سبقت عقد المؤتمر.

المطلب الثاني: مؤتمر القاهرة 20 أوت 1957.

المطلب الثالث: أهم الأطراف التي حضرت المؤتمر.

المبحث الأول: مؤتمر القاهرة 20 أوت 1957.

كان لتوالى الأحداث التي عرفتها الثورة التحريرية خاصة في الفترة مابين 1956– 1957 الأثر الأكبر الذي جعل قادة الثورة يرون ضرورة التفكير لعقد مؤتمر في هذه الفترة، يكون تصحيحي لمؤتمر الصومام ويكون تقويمي للثورة، فتم عقد مؤتمر القاهرة 20 أوت 1957 بالقاهرة ، وامتد انعقاده إلى غاية 27 أوت 1957 وتخللت فترة انعقاده العديد من النقاشات والاجتماعات، وحضور العديد من الأطراف الثورية.

المطلب الأول: الظروف التي سبقت عقد مؤتمر القاهرة.

لقد تميزت الفترة التي سبقت عقد مؤتمر القاهرة 20 أوت 1957 بالعديد من الظروف وذلك مابين سنة 1956 إلى غاية 1957، ولعل من أهم الأحداث نذكر انعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت بالإضافة إلى اختطاف طائرة الزعماء الخمسة من طرف السلطات الفرنسية، وكذلك معركة الجزائر 1957، فكانت هذه من بين أهم الظروف التي أدت إلى ضرورة عقد المجلس الوطني دورته في الخارج فتم الاتفاق على اختيار القاهرة لعقد المؤتمر.

1– اختطاف طائرة الوفد الخارجي:

بعد النجاح الذي حققه مؤتمر الصومام وقراراته، الأمر الذي أدى إلى انتصار جبهة التحرير الوطني و جيشها على الجبهة السياسية و العسكرية، عمل المستعمر على اللجوء إلى أساليب المكر والخداع ظنا منه أنها الطريقة الوحيدة لإيقاف زحف الثورة و منعها من التقدم و الاستمرارية، فخطط لاختطاف بعض قادة جبهة التحرير في الخارج، فقام بعملية القرصنة الجوية لطائرة الوفد الخارجي،[1] خاصة بعد النجاح الذي حققه الوفد في تضخيم صدى العمليات المسلحة الأولى و استقطاب دعم البلدان العربية و بعض البلدان الإسلامية و الآسيوية مثل اندونيسيا– برمانيا،[2]

[1] يعد الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني الأداة الدبلوماسية الأولى للثورة التحريرية الكبرى في الجزائر حيث أدرك قادة الثورة منذ الوهلة الأولى أهمية المعركة الدبلوماسية في الكفاح التحرري الذي سوف يخوضه الشعب الجزائري ضد القوة الاستعمارية. للمزيد انظر: أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954- 1962، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية، إشراف عبد الكريم بوصفصاف، قسم التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة، 2006- 2007، ص74.

[2] محمد عباس، نصر بلاثمن، مرجع سابق، ص 246.

لتحسم المخابرات الفرنسية الموقف في عملية القرصنة الشهيرة 22 أكتوبر 1956 باختطافها للوفد الخارجي الذي كان يضم في البداية ثلاثة من أبرز قادة الحركة الوطنية الثورية وهم أحمد بن بلة، محمد خيضر، حسين آيت أحمد،[1] وانضم إليهم محمد بوضياف، وكان مع الوفد أثناء عملية الاختطاف مصطفى الأشرف[2].مع العلم أن أول اتفاق شهده العالم لحضر القرصنة كان في باريس 1856، ومن المفارقات أن تكون فرنسا أول دولة تلجأ بعد قرن من الزمان إلى انتهاك هذا الاتفاق وغيره من القوانين، لتعود بالعالم إلى عصر تميز بغياب التشريعات و تضبط العلاقة بين الدول و الاحتكام إلى قانون الغاب حيث الحق إلى جانب القوى دائما،[3] وهذا ما كان بالفعل بقيام فرنسا بضرب القوانين الدولية عرض الحائط وتقوم بعملية القرصنة الجوية لطائرة الوفد الخارجي للجبهة التحرير الوطني.

القرصنة الجوية لطائرة الوفد:

قبل عام من قيام فرنسا بعملية القرصنة كانت هناك عدة اتصالات مابين الوفد الخارجي و الحكومة الفرنسية الممثلة بالرئيس غي موليه[4]، حيث جرت العديد من اللقاءات وذلك قبل الاتفاق النهائي على الالتقاء في تونس والمقرر 22 أكتوبر 1956، وهذا ما يؤكده أحمد بن بلة في مذكراته حيث يقول: «..كنا قد دخلنا في اتصالات مع حكومة الرئيس غي موليه منذ عام لمحاولة وضع نهاية

---

[1] **حسين آيت أحمد:** ولد 26 أوت 1926 بعين الحمام القبائل درس بثانوية تيزي وزو وبن عكنون، تحصل على شهادة البكالوريا بدأ نضاله في حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية منذ 1942- 1954، حكم عليه في مؤامرة 1950، فر إلى القاهرة وأصبح ممثلا للحزب في المحافل الدولية مثل مؤتمر باندونغ، عبن عضو في المجلس الوطني للثورة 1956-1962 وعضوا شرفيا في لجنة التنسيق و التنفيذ 1957 للمزيد انظر: حسين ايت احمد، روح الاستقلال مذكرات مكافح 1942-1962، تر: سعيد جعفر، دط، منشورات البرزخ الجزائر، دت، ص ص15-40.

[2] **مصطفي الأشرف:** ولد 7مارس 1917 في سيدي عيسى ولاية المسيلة ،كان كاتبا ومفكرا، انخرط في جبهة التحرير الوطني حيث كان مكلفا بتحقيق الاستعلام ضد الاستعمار، اعتقل في حادثة اختطاف الطائرة 22آكتوبر1956 حيث كان على متن الطائرة التي توجهت من الرباط الى تونس، أي تم سجنهم ، توفي بعد الاستقلال للمزيد انظر:

Mohamed cherif ould el –hocine , éléments pour la mémoire afin que nul n'oublie, Edition , Alger, 2009 , p 44

[3] ابراهيم طاس، السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1956- 1958، دط، دار الهدى، عين مليلة الجزائر، 2013، ص ص246-247.

[4] **غي موليه:** سياسي فرنسي 1905- 1975 رئيس الحكومة الفرنسية أو المجلس مابينجانفي1956- 1975 والأمين العام للحزب الاشتراكي الفرنسي مابين1946-1969 وقدم هذا الأخير عند وصوله لسلطة في فرنسا 1956 عرضا للتفاوض مع الثوار الجزائريين يقوم على إيقاف القتال وإجراء الانتخابات للمزيد انظر: أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962،مرجع سابق، ص 36.

لحرب الجزائر باتفاق نتفاوض عليه وقد أجرينا خمسة من هذه الاتصالات، واحدا في القاهرة واثنان في بلغراد واثنان في روما »،[1] وتم في آخر اجتماع في روما الاتفاق مع رسول الحكومة الفرنسية على عقد اجتماع في العاصمة التونسية بحضور دول افريقيا الثلاث «الجزائر، تونس، المغرب »، وبحضور ممثلين الحكومة الفرنسية، على أن تنظر فرنسا بعين الاعتبار في مطالب الجزائريين، فأقنعت بذلك كل من تونس والمغرب بالحضور وبعقد الاجتماع.[2]

فبمبادرة من الملك محمد الخامس و الحبيب بورقيبة تقرر عقد هذا المؤتمر، وذلك من أجل تأسيس اتحاد فدرالي بين تونس، الجزائر، المغرب، على أن يساعد هذا الاتحاد في حل المشكل الجزائري ومناقشة آفاق السلم في منطقة المغرب العربي وإعطاء فرصة لفرنسا كي تضع حدا للحرب ومحاولة تقريب وجهات النظر بينها وبين قادة الثورة، ووسط الترحيب الفرنسي الكبير بهذا اللقاء أبدت في المقابل جبهة التحرير قبولها ولكن مع التحفظ وعدم الالتزام بشيء من شأنه أن يلحق الضرر بالثورة ومستقبلها. [3]

في ظل هذه الظروف قام الملك المغربي محمد الخامس ببعث رسولا إلى أعضاء الوفد لمقابلته في الرباط والتحدث معه، فلبوا الدعوة واتجهوا نحو الرباط [4]وهناك تقرر الانتقال نحو تونس لعقد الاجتماع الذي كان مقررا 22 أكتوبر 1956 على متن طائرة الملك الخاصة لكن قبل الانطلاقة تقرر عدم مرافقة الوفد الملك على نفس الطائرة ويقول بن بلة في هذا الصدد «...كان من المفروض أن نأخذ نفس الطائرة التي تقل الملك المغربي لكن عشية السفر أعلمنا أن الملك سيكون مرفقا بزوجته وهذا يعني لن نسافر على نفس الطائرة »[5]، ليتم تغيير الطائرة وفي المقابل كانت مصالح مكافحة التجسس الفرنسية تتابع موضوع السفر خطوة بخطوة لتتم عملية اختطاف الطائرة المغربية التابعة لشركة طيران الطاسيلي التي توجهت من مطار مراكش إلى تونس، حسب شهادة الجنرال أوساريس: « فإن الحكومة عندما علمت أن هؤلاء الأشخاص سينتقلون من المغرب صوب تونس ، أمرت وحدات الطيران المتواجدة بوهران بإسقاط الطائرة. ولم يمنع تنفيذ هذه المهمة سوى علمنا – في اللحظات الأخيرة – بأن طاقم

[1] روبير ميرل، مذكرات أحمد بن بلة ، تر: العفيف الأخضر، دط، دار الآداب، بيروت، دت، ص 118.

[2] مصطفي طلاس، الثورة الجزائرية ، مرجع سابق، ص325.

[3] يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص 343.

[4] زهير احدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، ط1، مؤسسة إحدادن للنشر و التوزيع الجزائر 2007، ص 34.

[5] طاس ابراهيم، مرجع سابق، ص 252.

الطائرة فرنسي »[1] وهذا التصريح يؤكد ويعمق من العنصرية الفرنسية ضد الثورة والجزائريين فلولا الطاقم الفرنسي لقامت بإسقاط الطائرة بكل وحشية وعنصرية.

فتمت عملية القرصنة باستعمال سلاح الطيران الفرنسي[2]، و أرغمت الطائرة على الهبوط في مطار الدار البيضاء الجزائري يوم الاثنين 22 اكتوبر 1956 على الساعة التاسعة مساء[3]، وفي اليوم الموالى على الساعة الواحدة صباحا أذاع راديو"مونتي كارلو " النبأ وقد جاء فيه: « إن السلطات الفرنسية قد ألقت القبض على الزعماء الجزائريين الخمسة الذين ذهبوا من المغرب الى تونس من أجل المشاركة في مؤتمر سياسي و أنزلتهم في مدينة الجزائر حيث سارت بهم مقيدين الى السجن »[4]، و رغم هذه العملية المحكمة و التي كان مخطط لها من قبل و الدليل على ذلك نجاح العملية و سرعة و دقة تنفيذها غير أن العملية تمت دون الأخذ برأي مجلس الوزراء في فرنسا، ووزير الخارجية، ووزير الدفاع، ووزير الدولة "الان سافاري"، هذا الأخير الذي قدم استقالته احتجاجا على العملية الشنيعة حيث تشير جل المصادر إنها كانت بتحالف العسكريين و لاكوست و المستوطنين، فهم الذين خططوا لعملية قرصنة الطائرة المغربية وذلك دون إعلام حكومتهم. وفي هذا الصدد يقول احمد بن بلة «...لقد كنا نفكر على أننا على أبواب السلام عندما دبر لاكوست و العسكريين بدون علم الرئيس غي موليه، هذا العمل اللصوصى العالمي الذي دعوه – ضربة الطائرة – ووضعوا الحكومة أمام الأمر المقضي و ضعفا منها قبلته، وهكذا استسلمت أمام العسكريين دافنة بيديها السلام الذي ترغب فيه و مدينة في نفس الوقت و إلى أمد بعيد المؤسسات التي أنتجتها...»[5]، وما أن انتشر الخبر في العالم حتى اجتاحت موجة من الغضب، فقد تصدت شعوب العالم لعملية القرصنة هذه الجريمة الشنيعة فكانت ردود فعل رسمية وشعبية، حيث ثارت العواصم العربية فقامت المظاهرات الصاخبة لتعبر عن غضبها ضد الممارسات الفرنسية التي تعمل على الانتقام لهزائمها المتكررة من خلال اعتقال الزعماء الأحرار ضانة أنها بهذا العمل سوف تقضي على الثورة .

---

[1] أوساريس، شهادتي حول التعذيب مصالح خاصة الجزائر 1955- 1957، تر: مصطفى فرحات، دط، دار المعرفة الجزائر 2008، ص 161.

[2] انظر الملحق رقم 03.

[3] ازغيدي محمد لحسن، مرجع سابق، ص ص343-344.

[4] احمد توفيق المدني، حياة كفاح، ج3، دط، دار البصائر الجزائر، 2009، ص 314

[5] روبير ميرل، مصدر سابق، ص 119.

فبدأت ردود الفعل الخارجية بحيث تأثر محمد الخامس والرئيس بورقيبة ونددت حكومتيهما وقامت تونس بسحب سفيرها من باريس، واعتبرت المغرب هذا العمل موجها ضد سيادتها وكرامتها وضد تقاليدها الاسلامية[1]، وتشكلت لجنة دولية من ايطاليا، لبنان، بلجيكا، المغرب، فرنسا، للنظر في شرعية الخطف ولم تسفر مباحثات اللجنة عن أية نتيجة ايجابية، الأمر الذي أدى إلى انسحاب كل من المغرب ولبنان من المباحثات[2] .

أما عن ردود الفعل الداخلية رغم أنها كانت كلها منددة بالعملية من خلال توالي التصريحات وهناك من اعتبرها أنها كانت في صالح الثورة حيث استطاعت أن توقف أزمة كانت في الأفق بين قيادة الداخل والخارج، وقد عبرت جبهة التحرير الوطني في بيان لها عن استنكارها لهذه الجريمة وشنعت بفاعليها وأصدرت بلاغا بعنوان– عرقلة مؤتمر تونس– أكدت خلاله الطابع الاستعماري للحكام الفرنسيين[3]، ويدل ذلك على انه لاشيء يرجي من فرنسا لأن قاموسها مبنى على مصطلح الحرب ولا تعرف الالتزام بوعودها، ولذلك لابد من التعامل معها بلغة الحرب وليست لغة المفاوضات، وإن الثورة سوف تتابع مسيرتها ولن تتأثر باعتقال قادتها .

حيث اعتبر الكثيرون أن فرنسا من خلال هذه العملية التي أرادتها نقمة انعكست لتصبح نعمة بحيث لم تكن تعلم أن بإبعادها للزعماء الخمس عن ساحة المعركة لفائدة الثورة وجنبها كثيرا من المشاكل، وهو نفس الرأي الذي ذهب اليه بن عودة حيث يرى انه ورغم خطورته يعد مناسبة للتخلص من الشقاق و النزاع وإراحة الثورة من الزعامات،[4]وهي نفس الملاحظة التي ذهب إليها أحمد توفيق المدني الذي يقول بأنهم أرادوها نقمة فكانت نعمة لأنه لو بقي بن بلة [5]وخيضر على رأس الوفد لما وافقا إطلاقا على مقررات مؤتمر الصومام أو على جل تلك المقررات ولوقع من أجل ذلك خلاف مرير كان سوف يحطم جهودنا وبالتالي أزال عقبة كانت في طريق وحدة القيادة، وانتهى أمر قيادة القاهرة

---

[1] مصطفي طلاس، مرجع سابق، ص 326.

[2] نفسه، ص ص326-327 .

[3] أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص ص216- 219.

[4] مصطفي هشماوي، تحديات مؤتمر الصومام، مجلة 1نوفمبر العدد 164، 2000، ص 24.

[5] **احمد بن بلة** ولد بمغنية 1916 انضم إلى حزب الشعب الجزائري ترأس المنظمة الخاصة سنة 1949 اعتقل 1956 مسؤول عن الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني اعتقل في عملية الاختطاف للطائرة أول رئيس للجمهورية الجزائرية أنظر محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر:نجيب عياد وآخرون، دط، موفم للنشر والتوزيع الجزائر 1994، ص 186.

وقيادة الداخل،[1] ورغم الاختلافات في وجهات النظر حول حادثة القرصنة إلى أن معظم الكتابات تتفق على أن هذه العملية ساهمت الى حد كبير في تهدئة الخلافات بين جماعة الداخل والخارج، وأخمدت المعارضة الشديدة لمقررات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 التي كانت سوف تأخذ الثورة في منعرج خطير، وبعد ذلك تفرغ عبان رمضان إلى قيادة الثورة وكلف العربي بن مهيدي بالعمل الفدائي بالعاصمة فكانت معركة الجزائر 1957 وبعد هذه المعركة سيطر المظليين على العاصمة وبدأت فرنسا في سياسة أكثر صرامة من خلال إتباع سياسة المضايقات والمداهمات المتكررة للعناصر الثورية، الامر الذي أدى إلى استشهاد العربي بن مهيدي 1957، وفي ظل هذه الظروف قرر قادة الثورة بوجوب الخروج للخارج فانتقلت لجنة التنسيق والتنفيذ إلى تونس.

2- معركة الجزائر وخروج لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الخارج:

بعد اختطاف طائرة الوفد الخارجي من طرف فرنسا، لم يشكل ذلك حاجزا أمام استمرارية العمل الثوري لأن الثورة كانت ثورة قيادة جماعية وليست محصورة في جماعة الداخل أو الخارج، كما كانت تعتقد فرنسا بأنها بعملية الاختطاف سوف تقضي عليها، بل استمرت الثورة في القيام بعمليات عسكرية واسعة خاصة في الجزائر العاصمة منها معركة الجزائر 1957 والتي شكلت تهديدا كبيرا للسلطات الاستعمارية التي اصبحت تستيقظ على دوى الانفجارات، هذا الأمر الذي خلق الرعب في نفوس الفرنسيين وخاصة المستوطنين.

أ- معركة الجزائر1957:

معركة الجزائر هو اسم شاع إطلاقه على الأحداث التي عرفتها العاصمة في فترة معينة دامت حوالي عشرة أشهر، إذا اعتبرنا أنها امتدت من 7 جانفي1957 بصدور قرار منح صلاحيات الشرطة للجنرال ماسو[2] إلى 8 أكتوبر 1957 تاريخ القضاء على عمار المعروف بعلي لابوانت مساعد ياسف سعدي.[3]

---

[1] احمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 394.

[2] **جاك ماسو** قائد الفرقة العاشرة للمظليين و الذي يعتبر أحد المعجبين بهتلر وموسيليني ، القي العديد من المحاضرات على تلاميذته والتي دعا فيها إلى ممارسة التعذيب للحصول على المعلومات لأنه خبير في الحرب السيكولوجية للمزيد انظر: وحيدة نعمى الحكومة المؤقتة الجزائرية 1958- 1962، مذكرة لنيل شهادة الماستر، إشراف: محمد الطاهر بنادي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012- 2013، ص16.

[3] ابراهيم طاس، السياسة الفرنسية في الجزائر، مرجع سابق، ص 269.

وهناك رأي آخر يرى أن المعركة امتدت من ديسمبر 1956 إلى سبتمبر 1957،[1] غير أن المؤرخ الانجليزي " ألسترن هورن "ذكر أن معركة الجزائر بدأت بسلسلة من الأحداث كان آخرها إعدام الشهيد أحمد زبانة، وعبد القادر فراج وكان ذلك في 19جوان 1956[2] ، وتعد معركة الجزائر من المعارك الهامة التي خاضها جيش التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية مابين 1954–1962 ولقد تم اقتراح هذه المعركة من طرف المناضل الشهيد العربي بن مهيدي حيث طالب قادة الثورة بضرورة خوض معركة الجزائر والقيام بإضراب عام لمدة شهر في البداية ليتم فيما بعد تقليص الفترة إلى ثمانية أيام[3]، فاستطاعت بذلك جبهة التحرير الوطني منذ 1957 أن تكون جبهة جديدة مع الجيش الفرنسي بحيث صعدت من عملياتها الفدائية في المدن الكبرى في العاصمة، حيث أدى التصعيد في العمليات الفدائية المكثفة – التي كان يقودها العربي بن مهيدي بمساعدة ياسف سعدي[4]، إضافة إلى مشاركة العنصر النسوي في العمليات الفدائية مثل مشاركة جميلة بوحيرد[5] وحسيبة بن بوعلي وغيرهما – إلى إدخال الرعب في نفوس الأوربيين، ومن أهم العمليات التي أدخلت الرعب في نفوس الأوربيين تلك التي نفذها الفدائي علي لابونت[6] يوم 28 ديسمبر 1956 إذ تمكن بناءا على أوامر من ياسف سعدي، وقرار صادر من لجنة التنسيق والتنفيذ و المكلف بالعمليات الفدائية قام باغتيال أميدي فروجي– Amedèe froger رئيس فدرالية شيوخ بلديات الجزائر ورئيس بلدية بوفاريك لأنه يعتبر من

---

[1] عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي و الإداري للثورة 1954- 1962، ط1، دار البصائر للنشر الجزائر 2013، ص348 .

[2] إبراهيم طاس، مرجع سابق، ص 269.

[3] عبد الوهاب بن خليف ، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، ط1، دار طليطلة الجزائر 2009، ص206.

[4] **ياسف سعدي** من مواليد 20جانفي1928 بالجزائر العاصمة قاد الحملة الانتخابية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1947 في المدية عين مسؤولا للجناح العسكري للمنطقة الحرة من طرف رابح بيطاط إلى ان القي عليه القبض 23 سبتمبر 1957 للمزيد انظر عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية، تر: عالم مختار، دط، دار القصبة الجزائر،د ت، ص 194.

[5] **جميلة بوحيرد** ولدت عام 1935 من عائلة متواضعة وقد كانت في كلية الآداب الجزائر كانت تجيد اللغة الفرنسية وتتحدث باللغة العامية الجزائرية تم استدعاؤها من طرف ياسف سعدي لتكون مسؤولة عن مصلحة الاتصالات السرية بالجزائر العاصمة اطلق عليه اسم القاتلة الحسناء القي القبض عليها 9أفريل 1957 للمزيد انظر: شريط شريط، جميلة بوحيرد، دط، دار موفم للنشر و التوزيع الجزائر 2012، ص ص410–414.

[6] **علي لابونت** هو علي عمارة 1926تربي بالقصبة سجن لمدة عامين بسبب تمرده على أوامر الشرطة في نوفمبر 1954 جندته جبهة التحرير الوطني في سجن بربروس الذي فر منه ليتصل بياسف سعدي ليصبح أحد مساعديه استشهد في 8آكتوبر رفقة حسيبة بن بوعلى و الطفل عمار بعد أن رفض الاستسلام خلال معركة الجزائر للمزيد انظر: عاشور شرقي، المرجع السابق، ص 288.

أكثر الأوربيين تطرفا ومعاداة للشعب الجزائري[1] وذلك بتاريخ 28 ديسمبر 1956 أمام منزله بالعاصمة.[2] ورغم النجاح الذي حققته هذه العمليات الا أن الرد الفرنسي كان عنيفا، حيث جندت قواتها المختلفة من جيش وشرطة وعملاء للقضاء على الجبهة في العاصمة بعدما أعلن لاكوست في أواخر سنة 1956 أن أجهزته فشلت في إقرار الأمن في العاصمة و السيطرة على الوضع في مواجهة تنظيم فدائي قوي[3]، وبعد مجيء الجنرال ماسو قام هذا الاخير بعملية كبيرة في القصبة[4] بدأت على الساعة الحادي عشر ليلا من يوم 8 جانفي 1957 واستمرت إلى نهار اليوم التاسع[5]، وهذا بدون شك يعكس تصميم السلطات الاستمرارية على خنق الثورة و القضاء عليها حيث تم فرض حراسة مشددة على مدينة الجزائر وتم إخضاع أحيائها ومنازلها وسكانها للتفتيش وتم تسليط كل أنواع القمع والتنكيل وأبشع أنواع التعذيب على كل من يشتبه أنه مع الثورة و الثوار من قريب أو حتى من بعيد.

ونتيجة لسياسة الحصار التي اتبعها الجنرال ماسو على الثورة أدى ذلك إلى اكتشاف خلايا التنظيم السري لجبهة التحرير الوطني بالقصبة، وأمام هذا الضغط الكبير وفي ظل استشهاد العربي بن مهيدي 1957، قررت لجنة التنسيق و التنفيذ يوم 27 فيفري مغادرة البلاد متجهة نحو تونس و المغرب

انتقال لجنة التنسيق والتنفيذ نحو الخارج:

لقد انبثقت لجنة التنسيق و التنفيذ وتشكلت رسميا خلال مؤتمر الصومام بعضوية من خمس شخصيات ثورية عبان رمضان، كريم بلقاسم، العربي بن مهيدي، سعد دحلب، بن يوسف بن خدة[6]، ومارست اختصاصاتها في بداية الأمر على أرض الوطن في مدينة الجزائر حيث يوجد مقرها

---

[1] عقيلة ضيف الله، مرجع سابق، ص ص348- 349.

[2] عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص 207.

[3] علي العياشي، الوضع السياسي و العسكري في أواخر سنة 1956 وبداية 1957، مجلة أول نوفمبر، عدد 81جانفي1987، ص5.

[4] قام الجنرال ماسو بقيادة ومساعدة فرقته العاشرة من جنود المظلات بمحاصرة العاصمة للاستيلاء على حي القصبة وقامت وحدة المظليين بقيادة العقيد ترينكي وذلك بشن هجوم واسع النطاق على أساس التقييم المعروف بالطريقة التربيعية للمزيد انظر: عقيلة ضيف الله، مرجع نفسه، ص349.

[5] ابراهيم طاس، المرجع السابق، ص 270.

[6] رخيلة عامر، التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر1993، ص70.

وذلك لمدة 11شهرا من تأسيسها إلى أن ذلك لم يدم طويلا إذ اضطرت لنقل مقر قيادتها إلى العاصمة التونسية في شهر جويلية1957 وكان السبب الذي جعل لجنة التنسيق و التنفيذ تعمل على نقل مقرها من مدينة الجزائر إلى تونس الإجراءين الحاسمين اللذين اتخذتهما اللجنة والمتمثلين في:

- شن إضراب عام لمدة ثمانية أيام .

- تبني حرب عصابة المدن كسند للنضال في الريف.

فقد أدى هذان الإجراءان إلى إبادة شبه تامة للخلايا السياسية الحضرية، كما تعرض الجزائريون لأبشع أنواع القمع و العدوان و النهب و التخريب كما أستشهد أحد أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ البطل العربي بن مهيدي[1]، وأمام هذا الوضع أجبر أعضاء اللجنة على الخروج، وتعين على اللجنة أن تعمل من خارج الجزائر بسبب الهزيمة التي منيت بها جبهة التحرير الوطني في الجزائر العاصمة، على الرغم من كل العمليات العسكرية التي نفذت خلال الأشهر السابقة . ونتيجة لهذه الظروف تقرر مغادرة الجزائر في بداية مارس 1957 حيث تكلف محمد أوعمارة بنقل كريم بلقاسم وابن خدة، ونقلت المناضلة كلودين شولي[2] عبان في سيارتها، وانتقل سعد دحلب بواسطة وسائله إلى مسقط رأسه بالشلالة، فكان اللقاء في منطقة الشريعة وانتقلوا جماعة إلى مقر قيادة الولاية الرابعة وقد قرروا حفاظا على الثورة عدم المغامرة بالبقاء داخل الوطن، واتفقوا على أن يسلك كريم وبن خدة طريق الشرق لدخول تونس عبر الولايتين الثالثة و الثانية و يتوجه عبان و دحلب إلى الغرب لدخول المغرب عبر الولاية الخامسة[3] فالتقى الجميع بالخارج بعد خمسين يوما من السفر راجلين[4]، فكانت الرحلة شاقة و طويلة استغرقت شهرين و نصف. وفي بداية جوان اجتمع قادة لجنة التنسيق و التنفيذ في تونس لتقييم المرحلة المقطوعة حيث تدارسوا انعكاسات إضراب الثمانية أيام وتطورات القضية الجزائرية و استعدوا لخدمة أهداف الثورة فكان لهم نشاط حثيث في تونس[5]، و رغم ما لقيته الثورة من

[1] ضيف الله عقيلة، مرجع سابق، ص ص309- 310.

[2] أمراة جزائرية من أصل فرنسي خدمة الثورة الجزائرية.

[3] عبد الله مقلاتي، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص271.

[4] بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص312.

[5] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر1830-1989، مرجع سابق، ص 98.

مساعدات في تونس لكن حتمية الوقوع في يد العدو الذي كان لا يزال يحتفظ بنفوذه فيها و ازدياد ضغوط الرئيس الحبيب بورقيبه الداعية إلى قبول المفاوضات مع فرنسا[1].

ونتيجة هذه الظروف و الخلافات التي كانت تلوح في الافاق بين قادة الثورة استطاعوا أن ينهوا اجتماعهم بتونس بالتصديق على ورقة عمل تضمنت تقييما مفصلا للمراحل التي قطعتها الثورة والاتفاق على الانتقال إلى القاهرة فشرع في نهاية الاجتماع بإرسال الدعوات لعقد أول اجتماع عادي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في القاهرة ولقد سبق هذا الاجتماع العديد من الاجتماعات التحضيرية للمؤتمر ليتم عقده في 20 أوت 1957 ويمتد لغاية 28 أوت 1957 .

المطلب الثاني: عقد مؤتمر القاهرة 20 أوت1957.

لقد قرر المؤتمرون في الصومام 20 أوت 1956 بإيعاز من عبان رمضان، الذي أعلن عن قرار مبدأ يفصل فيه بين السياسي والعسكري، ويقر فيه بأولوية أو أسبقية السياسي على العسكري، فلم يكن صانعو الثورة ومفجريها في بدايتها يميزون بشكل واضح بين السياسي والعسكري، فكانوا يفصلون بينهم في أن المجاهدين الحقيقيون هم الذين كانوا عسكريين في الميدان يحملون السلاح ويقاتلون العدو، أما السياسيين كانوا وسط الشعب هم الذين يقومون بتعبئة الشعب ودعوته للانضمام للثورة والالتحاق بها، أي أن كل واحد منهم مكمل للآخر وكلاهما يسيران لهدف واحد ولتحقيق غاية واحدة وهي نصرة البلاد و تحقيق الاستقلال، غير أنه في مؤتمر الصومام وجد الثوار أنفسهم مصنفين إما سياسيا أو عسكريا.

1- دواعي انعقاد المؤتمر:

كانت هناك صراعات داخل الثورة الجزائرية كل من الصراع بين العسكري والسياسي من جهة والصراع بين الداخل والخارج من جهة أخرى، وترد جذور هذين الصراعين إلى قرارات مؤتمر الصومام التي نصت على أولوية السياسي على العسكري، مما أدي إلى رفض الوفد الخارجي لهذه القرارات ونشوب صراع بين بن بلة وعبان رمضان الذي انتهى باختطاف طائرة الزعماء الخمس يوم 22 اكتوبر1956، مما يدفعنا إلى القول أن فرنسا قد قدمت بذلك من حيث لا تعلم خدمة كبيرة للثورة لأنها بذلك أوقفت عملية تآكل بين الثوار كانت آتية لا محال، لكن برز صراع آخر على

[1] مقلاتي، مرجع سابق، ص 172.

السطح بين العسكريين والسياسيين، وكان على رأس العسكريين ما يعرف بالباءات الثلاث،[1] أما السياسيين فكان على رأسهم عبان رمضان لكن رغم اغتيال هذا الأخير عام1957 على يد خصومه العسكريين إلا أن الصراع بقي مستمرا ونجده أكبر من الطرفين[2].

هذا ما ورد في بعض المراسلات التي كانت تتم بين لجنة التنسيق والتنفيذ والوفد الخارجي في القاهرة وأيضا التهديد الذي أورده عبان رمضان بإرسال قوة إلى تونس لمعاقبة كل من يرفض قرارات مؤتمر الصومام.[3]

لقد كان إذن لمؤتمر الصومام أوت 1956، اثر هام في تعميق مفهوم القيادة الجماعية لدى قادة الثورة والشعب معا، وبما أن هذا المؤتمر كان لقاءا تاريخيا وحاسما بالنسبة للثورة ومستقبلها فقد حرص القادة على اعتبار شهر أوت فترة مناسبة للقاء و لتدارس الأوضاع والنتائج، ولوضع خطط وبرامج جديدة وبهذا الاعتبار انعقد بالقاهرة المؤتمر الثاني لمجلس للثورة الجزائرية،

ب– عقد مؤتمر القاهرة:

انعقد بمدينة القاهرة يوم 20 أوت1957، اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائري حضره قادة الخارج وبعض قادة الداخل وتدارسوا أوضاع الثورة الحاضرة وخططها المستقبلية وبحثوا الخلاف بين قادة الداخل والخارج،[4]وكان الاجتماع برئاسة عباس فرحات[5]ومحمد الصديق بن يحي كاتبا للجلسة وافتتحت الجلسة بهذا السؤال« هل كان ضروريا تسجيل المناقشات والقرارات المتخذة في هذه الدورة ضمن حوليات الثورة» و بهذا السؤال بدأت أشغال الدورة الاستثنائية التي تمت بناء على اقتراح العقيد كريم بلقاسم عضو لجنة التنسيق والتنفيذ،[6] انعقد أول مؤتمر للمجلس الوطني للثورة بالقاهرة، وما من شك أن الدعوة إلى عقد مؤتمر القاهرة كان من طرف أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية وقد كان عددهم 34 عضوا، وهم الذين كانوا وراء تشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ الجديدة غير تلك

---

[1] كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف،الأخضر بن طوبال.

[2] رابح لونيسي، الصراعات الداخلية للثورة الجزائرية في الخطاب التاريخي، إنسانيات، عدد25- 26، جويلية-ديسمبر،2004 ص ص27-42.

[3] مبروك بلحسين، مصدر سابق،ص216.

[4] يحي بوعزيز، ثورات الجزائر، مرجع سابق، ص ص187-188.

[5] احمد توفيق المدني، حياة كفاح ، مصدر سابق، ص490.

[6] علي زغدود، ذاكرة ثورة التحرير الجزائري، دط، المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر الرويبة 2004، ص ص31-34.

التي أعلن عنها في مؤتمر الصومام 1956[1] فتم إعادة تشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ التي ارتفع عدد أعضاءها من 5 أعضاء إلى 14عضو[2]، بحيث أضيف إليهم الأعضاء 5 المعتقلون بسجون فرنسا[3]، وهم القادة التاريخيون كأعضاء شرفيين رغم أنهم كانوا معتقلين في حادثة اختطاف الطائرة القادمة من المغرب إلى تونس،[4] فتم تعيينهم كأعضاء شرفيين بها، يذكر بن يوسف بن خدة قائلا:

«... لما غادرنا التراب الجزائري عقدنا اجتماعا للمجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA)،[5] في أوت 1957 وتم خلاله اتخاذ قرارات حاسمة تمثلت في الزيادة من عدد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ (CCE)[6]حيث أصبح بها 14 عضو بدل 5 أعضاء».[7] وفي هذه الفترة بالذات حدثت القطيعة بين عبان رمضان وعبد الحفيظ بوصوف وكريم بالقاسم والآخرين وظهرت بوادر الشقاق تطفو على السطح وتطورت الأحداث بعد ذلك، يذكر بن خدة ويقول: «...إنني لم أعد عضوا بلجنة التنسيق والتنفيذ حتى تم تعييني في الشؤون الخارجية تحت وصاية لمين دباغين...» ،[8] فقد تم تعيين أعضاء اللجنة على أساس الأولوية، وذلك لحل مشكل استمرارية الثورة في الميدان المسلح والسياسي، وأضيف عبان رمضان إلى أعضاء اللجنة باقتراح من الأمين دباغين وعباس فرحات وعبد الحميد مهري وهذا حتى يتم القضاء على إشاعات العدو وتسوية الخلافات التي أشار إليها كريم بالقاسم في تدخله عند ذكره بأنه سبب هذه الخلافات، فقام بتقسيم أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ وقرروا ايضا بأغلبية الحاضرين توسيع عدد أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية من34 إلى54 عضوا، وهكذا تم تسوية الخلافات التي كانت بين كريم بلقاسم وعبان رمضان، وقرر تبني مبدأ خضوع الأقلية إلى رأي

---

[1] مريم الصغير، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954- 1962، ط2، دار الحكمة للنشر الجزائر 2012،ص197.

[2] انظر الملحق رقم 04.

[3] احمد بن بلة ،حسين ايت، احمد محمد خيضر، محمد بوضياف، رابح بيطاط.

[4] محمد علي داهش، الحركة الوطنية الجزائرية1954-1962،الفكر السياسي،ص256.

[5] يقصد به المجلس الوطني للثورة الجزائرية ويتشكل من34 عضو،17 دائمين و17إضافيين من مختلف الاتجاهات الوطنية في الساحة الجزائرية،ماعدا الحزب الشيوعي،ونجد ان المجلس يجتمع مرة كل سنة بطلب منCCE في الحالات الاستثنائية. للمزيد انظر: علي زغدود، مرجع سابق، ص9.

[6] هي هيئة أركان الحرب العامة وتتمتع تحت إشراف المجلس الوطني للثورة بامتيازات واسعة من حيث توجيه وإدارة جميع أجهزة الثورة العسكرية وتتكون من عبان رمضان،والعربي بن المهيدي،وكريم بالقاسم، وسعد دحلب، وبن يوسف بن خدة للمزيد انظر: زغدود، نفسه،ص125.

[7] باتريك ايفينو وجون بلانشايس، حرب الجزائر ملف وشهادات، تر: بن داوود سلامنية،ج2، د ط، دار الوعي للطباعة والنشر والتوزيعالجزائر2013،ص ص5- 6.

[8] نفسه، ص5.

الأغلبية بدل أولوية السياسي على العسكري، وأولوية الداخل على الخارج الذي قرره مؤتمر الصومام 1956[1]، وبذلك أكدوا على تعميق صيغة(القيادة الجماعية)[2] ، استغرق اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بالقاهرة أسبوعا كاملا، من 20 إلى 28 أوت 1957، إلا أنه هناك اختلاف كبير حول تاريخ بداية المؤتمر و نهايته مابين المؤرخين، خاصة وأن الذين عاصروا تلك الفترة من مؤرخين وصحافيين لم يولوا اهتماما كبيرا بتلك الدورة التي عقدها المجلس الوطني للثورة، اضافة إلى أن أعضاء المجلس في هذه الفترة لم يعطوا أهمية كبيرة لكتابة مذكراتهم .لذلك جاء الاختلاف فيما بين المؤرخين حول تاريخ انعقاد المؤتمر، يذكر السيد فليب تريبي في كتابه تشريح لحرب الجزائر:أن المجلس الوطني للثورة اجتمع في دورة سرية 23 أوت1957، اما السيد جاك ديميشال في كتابه تاريخ جبهة التحرير الوطني فإنه يذكر أن الدورة انعقدت في شهر أوت واختتمت في يوم 27 من نفس الشهر[3]، أما فتحي الديب في كتابه عبد الناصر و الثورة الجزائرية يذكر انه وقعت اتصالات مكثفة بين قادة الكفاح وأعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ وتقرر عقد الاجتماع السنوي لقيادة الثورة لعام 1957 بالقاهرة وحدد له مبدئيا النصف الأول من شهر سبتمبر 1957 وصدر الأمر في أواخر شهر مايو إلى جميع أعضاء مجلس الثورة للتواجد بالقاهرة في الموعد المحدد[4]. تدارس المجتمعون خلاله كل ما يتعلق بالجزائر وبالثورة التحريرية الكبرى ماضيا وحاضرا ومستقبلا، و أكدوا على الوحدة الوطنية ووحدة التراب الوطني وعدم وقف الكفاح المسلح حتى يتحقق الاستقلال التام للجزائر[5]، ويذكر الشيخ المدني بأن الجو كان متوترا ومشحونا حيث قيل لهم على حد قوله:«...إنما قيل لنا قبل الاجتماع انه يجب علينا جميعا السكوت والحذر المطلق الآن الحالة خطرة جدا وأن هناك أعمالا تقع تحت طيي الخفاء اذ ما ظهرت فان الجو ينقلب نارا وشرارا وانه ستقع تغيرات مهمة في القيادة...»[6]، ويذكر سعد دحلب أن كريم بالقاسم دعى إلى اجتماع المجلس الوطني للثورة من طرف بوصوف،و كان الدافع لذلك عاديا فقد كان الواجب تعيين خليفة لبن مهيدي، وكان بوصوف قائد الولاية الخامسة مؤهلا لذلك وكانت الفرصة موالية وقد استغلها كل من كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف لوضع عبان رمضان في حدود

---

[1] علي زغدود، مرجع سابق، ص ص31-34.

[2] محمد علي داهش، مرجع سابق، ص256.

[3] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص 99.

[4] فتحي الديب، عبد الناصر و ثورة الجزائر، ط 1، دار المستقبل العربي القاهرة 1984، ص325.

[5] بشير كاش الفرجي، مرجع سابق، ص187.

[6] احمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص490.

تناسبه والتخلص من دحلب وبن خدة اللذين كانا يتفقان معه[1]، فقد أكد ذلك أحمد توفيق المدني بقوله :«...بعد أن تمكن المشاركون في اجتماعهم السري بصفة مؤقتة من التغلب على الصعاب ونزع المسؤولية الشخصية عن عبان رمضان وإقرار سلطة لجنة التنسيق والتنفيذ الخاضعة في أقوالها واعمالها لثلاثة[2]، عقدنا اجتماعا عاما ساكتا هادئا خطب فيه الرئيس عباس فرحات خطابا لم يكن من لحم ولم يكن من سمك كما يقول الفرنسيين ثم خطب عبان رمضان خطابا بائسا حزينا على غير ما كنا ننتظر إطلاقا...»[3]،وهناك من يرى أن البعض أصبح يطعن في الحكومة المؤقتة من ناحية الشرعية فيما بعد، وعدم أحقية لجنة التنسيق والتنفيذ الإنفراد بمثل هذه الأهمية، ويعتبرون ان المجلس الوطني للثورة الجزائرية هو المؤهل الوحيد لذلك وهو أمر مبرر فانه من المعلوم بأن هذا الاخير كان قد كلف في مؤتمره الثاني المنعقد بالقاهرة في20 أوت1957 لجنة التنسيق والتنفيذ بتشكيل حكومة مؤقتة التي رأت الظروف مناسبة لذلك[4]، وقد كانت التبريرات لعقد المؤتمر كالأتي:

-نظرا للظروف والوضعية الداخلية والخارجية للثورة الجزائرية.

-نظرا للكفاح الذي يخوضه الشعب الجزائري.

-نظرا لنداء شهداء الثورة.

-نظرا للاختلافات التي تقسم أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ.

ونظرا لهذه الأسباب والتبريرات افتتحت المناقشات بتدخل كريم بلقاسم الذي أشار إلى الصعوبات التي تلقاها من طرف الاخوة الذين شاركوا معه في لجنة التنسيق والتنفيذ التي تكونت من5 أعضاء في مؤتمر الصومام وتطرق أيضا للوضعية العامة والمشاكل التي تعاني منها الثورة والقوة الجزائرية.[5] وقد اصبح المجلس الوطني للثورة هو صاحب السيادة الوطنية وهو يشرع مؤقتا إلى غاية تحرير التراب الوطني و اصبح يمثل السلطة التشريعية المؤقتة يقرر ويعبر عن مواقف، أي يناقش ويصوت ومن جهة أخرى

[1] سعد دحلب، المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، د ط ،منشورات دحلب الجزائر 2008، ص67.

[2] كريم بالقاسم ،عبد الحفيظ بوصوف ،لخضر بن طوبال

[3] احمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص491.

[4] عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، مرجع سابق، ص56-57.

[5] علي زغدود، مرجع سابق، ص ص31-34.

فإن أي مسألة تعرض عليه إنما هي أمر إجباري[1] وبذلك اصبحت السلطة الفعلية في تسيير الثورة بيد المجلس الوطني وذلك مباشرة بعد انعقاد مؤتمر القاهرة 20 أوت 1957، و الذي اصبح يقرر و يعبر عن مختلف القرارات وأصبحت في المقابل لجنة التنسيق و التنفيذ مسؤولة أمام المجلس.

ج- محضر اجتماع القاهرة:

اجتمع العديد من قادة الثورة في مؤتمر القاهرة ابتداء من20 أوت1957 في دورة استثنائية فكان من الضروري تدوين في سجلات الثورة المداولات والقرارات المتخذة في هذه الدورة، وقد عرف هذا المؤتمر العديد من الاجتماعات خلال المدة التي امتد فيها انعقاد المؤتمر.

اجتماع يوم21 اوت1957:

تم الاجتماع على الساعة الثانية عشر قبل الزوال ب (فونتانا) اعتبارا للظروف والوضع الداخلي والخارجي للثورة الجزائرية واعتبارا للكفاح الذي يخوضه الشعب الجزائري بكل بسالة، واعتبارا لنداء شهداء الثورة، واعتبارا للخلافات التي كانت تمزق أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ[2]، وبناءا على اقتراح من الأخ كريم بلقاسم عقد اجتماع خارق للعادة حضره الأخوان الأتي أسماؤهم:

كريم بلقاسم، بن طوبال، محمود الشريف، اوعمران عمر، عمر بن عودة، الحاج علي، ادريس، عمارة بوقلاز، عموري محمد، استهلت المداولات بتدخل أدلى به الأخ كريم بلقاسم يطلعنا بجميع الأمور التي تتعلق بالثورة الجزائرية والصعوبات التي تلقاها من الأخوان الذين معه، وبعد مباحثات طويلة ومناقشات حول الحالة الحاضرة داخل الجزائر وخارجها، اتفق الجميع على أن يحل محل لجنة التنسيق

والتنفيذ،[3] واثر عدة مداخلات ومناقشات تتعلق بمضمون المداولة حصل اجتماع عام حول المسائل التالية:

-حل لجنة التنسيق والتنفيذ.

---

[1] علي هارون،خيبة الانطلاقة فتنة أو صيف 1962،تر: الصادق عماري،أمال فلاح، د ط، دار القصبة للنشر الجزائر، 2003،ص149.

[2] زغدود،مرجع نفسه،ص ص36-37.

[3] عبد الحميد زوزو،محطات في تاريخ الجزائر دراسات في تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية(على ضوء وثائق جديدة)،د ط،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر2005،ص502.

-انتخاب لاحقا لجنة جديدة متكونة من الاخوة،كريم بلقاسم، مبروك بلحسين، بن طوبال، محمود الشريف، عمار اوعمران، الامين دباغين، فرحات عباس، عبد الحميد مهري، ويكون الاخوة، أحمد بن بلة، حسين ايت احمد، محمد بوضياف، رابح بيطاط، أعضاء شرفيين في لجنة التنسيق والتنفيذ.

رفعت الجلسة على الساعة الثالثة ونصف بعد الزوال[1].

اجتماع يوم22 اوت1957:

تم هذا الاجتماع على الساعة الحادية عشر ليلا بالقاهرة بالمكان المسمي(فونتانا)،حظره نفس الاخوة وكان يدور حول ادخال عبان رمضان للجنة التنسيق والتنفيذ من جديد بناء على اقتراح من الأمين دباغين، عباس فرحات، عبد الحميد مهري، ونظرا للدعاية التي يقوم بها العدو في الداخل والخارج، ومصلحة الجزائر العليا، بعد نقاش طويل ومعارضات وخاصة من عمار بن عودة وقع الاتفاق على قبول عبان رمضان عضوا في هذه اللجنة،كما وقع الاتفاق على توسيع مجلس الثورة فأصبح يضم54 عضوا، وتم ترسيم الأعضاء في لجنة التنسيق والتنفيذ، ورفعت الجلسة على الساعة الثانية عشر ونصف[2].

اجتماع 23اوت1957:

انعقد (بفونتانا) على الساعة العاشرة صباحا ، ودار النقاش حول قضية عبان رمضان الذي لم يكن يريد اعتماد وجهة نظر كافية للأعضاء الآخرين و كان رأيه يختلف تمام الاختلاف مع أراء الأعضاء الآخرين[3]، وكان لا يريد الاعتراف بالنظام الذي وافق عليه الجميع من الأعضاء المذكورين، وكانت لديه نظرية خاصة ولم يكن يريد أن يقتنع رغم المحاولات، واتفق الجميع على أن لا تكون معه اتصالات فردية وكان كلما توجه اليه أحدهم بالكلام لا يزيد على أن يقول: الجواب عند سي عبد الله وتم الاتفاق على أن يتوجه كل من كريم، محمود، الحاج علي، عمار بن عودة، إلى عباس والأمين لإقناعهم، ويذهب بن طوبال، مبروك بلحسين، محمد لعموري، إلى امحمديزيد وعبد الحميد،

[1]علي زغدود، مرجع سابق، ص38.

[2]عبد الحميد زوزو ،مرجع سابق، ص503.

[3]زغدود،مرجع سابق،ص ص36-37.

لإقناعهم ايضا وإذا لم يقتنعوا عندها قال الأخ كريم بلقاسم: لننفذ موقفنا على الجميع، ونجعلهم أمام الامر الواقع، وإن التاريخ يسجل عليهم كل شيئ..رفعت الجلسة على الساعة الحادية عشر والربع.[1]

اجتماع24 أوت1957:

تم الاجتماع على الساعة التاسعة ليلا(بفونتانا)[2] انعقد اجتماع حضره الجميع وكان مدار الحديث حول الاتصالات مع الإخوان الذين كانوا بصفة عامة مشتتين وكانت لهذه الاتصالات نتيجتها الحسنة[3]، وفي الاجتماع أثيرت مناقشات جديدة حول الأخ الصادق دهيليس وحصل الإجماع بالترخيص له بحضور الاجتماعات، وذكر مبروك بلحسين انه يستطيع الإتيان به للاجتماع المقرر في اليوم الموالي، كما جرت مناقشة غير رسمية حول ابراهيم مزهودي، لكنه لم يتناول بصورة مجددة[4].

اجتماع25 أوت1957:

عقد على الساعة التاسعة ليلا بالمكان المسمي(بفونتانا)، انعقد اجتماع حضره الجميع، مضافا إليهم الأخوين،بومدين، وسى مصطفي، وكان فحوى الاجتماع قبول الأخوان للموقف الأساسي الذي وافق عليه الجميع،وتحديد موعد للقاء بهم في اليوم الموالي، وبعد المباحثات الطويلة والمناقشات تم تبادل الآراء، واتفق الكل على أن تكون السلطة التامة للمؤسسة في التسيير الداخلي والخارجي، ماعدا في المفاوضات مع فرنسا فانه يستشار مجلس الثورة وهذا المجلس هو مستشار للجنة التنسيق والتنفيذ، وتم كذلك الاتفاق على هذه النقاط، ورفعت الجلسة على الساعة الثانية عشر الا ربع[5].

اجتماع26 أوت 1957:

عقد على الساعة الحادية عشر والنصف قبل الزوال بالزمالك حضره نفس الاخوة، وجدول أعماله دار حول مناقشة اللقاء بالأخوة، غير أن الجلسة أجلت إلى اليوم الموالى لدراسة مسائل عامة، رفعت الجلسة على الساعة الثانية والنصف زوالا.[6]

---

[1] عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص 503.

[2] زغدود، مرجع سابق، ص39.

[3] زوزو، مرجع نفسه، ص503.

[4] زغدود، مرجع نفسه، ص40.

[5] زوزو، مرجع نفسه، ص504.

[6] زغدود، مرجع نفسه، ص41.

اجتماع27 أوت1957:

على الساعة الخامسة مساء بالقاهرة، والمكان المسمي الزمالك نفسه، والبيت رقم12 انعقد اجتماع حضره الجميع، وكان محوره تبادل الآراء حول كيفية تسيير النظام، والمناقشات حول مجلس الثورة والنفوذ الذي يجب أن يكون له وانتهى على أن يكون لمجلس الثورة النفوذ بعد تكميله، كما له الحق في إسقاط لجنة التنسيق و التنفيذ بثلثي الأصوات ويجتمع ايضا بالأغلبية نفسها.[1]

وفي نهاية الاجتماعات تم ملاحظة العديد من النقاط:

1/بعد كل هذه الاجتماعات نرى أن المسؤولين العسكريين يتخذون موقفا لكن بعد المقابلة مع المسؤولين السياسيين بتغيير الموقف تماما.

2/بعد هذا المؤتمر رأينا ان الثورة قد اصبحت في أيدي أصحابها العسكريين.

3/ايضا استطاعت الثورة ان تنقذ نفسها بنفسها من المآزق الذي كانت فيه.

4/بعد المؤتمر اصبح من السهل جدا تطهير الثورة بصفة تدريجية وبحنكة في المستقبل.

5/ان البعيد عن هذا المؤتمر يراه انه بلا فائدة،لكن القريب اليه يراه على انه خطوة كبيرة إلى الأمام لفائدة الثورة الجزائرية.

6/استطاع هذا المؤتمر ان يخيب آمال السياسيين.

7/بعد الاجتماعات التي مضت كلها، انعقد اجتماع عام شمل كل أعضاء مجلس الثورة وصادقوا على اللائحة التي قدمت لهم. [2]

وعرف اجتماع القاهرة 20 أوت 1957 بالمقارنة بمؤتمر الصومام حضور العديد من الأطراف وقيادة الثورة سواء السياسيين وحتى العسكريين لعقد المؤتمر فتميز بتعدد الأطراف التي لبت دعوة لجنة التنسيق والتنفيذ لعقد اجتماع المجلس الوطني للثورة في دورته الثانية.

---

[1] عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص505.

[2] نفسه، ص 505.

المطلب الثالث: أهم الأطراف التي حضرت المؤتمر.

لقد تميز مؤتمر القاهرة بحضور العديد من الأطراف الذين وجهة لهم الدعوات بعد عقد لجنة التنسيق و التنفيذ دورتها في تونس أي بعد قرار أعضائها الخروج، وذلك نتيجة المضايقات التي أصبح يعرفها أعضاؤها من طرف السلطات الاستعمارية فبعد الخروج مباشرة تم الاتفاق على عقد دورة المجلس الوطني للثورة في القاهرة وعرفت الدورة حضور أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ اضافة الى العديد من القادة العسكريين والسياسيين[1].

أ / المجموعة الأولى: أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ:

عبان رمضان: من مواليد 1920م، بمنطقة عزورة في القبائل الكبرى كان مناضلاً في حزب الشعب الجزائري تم توقيفه سنة 1950، بعد اكتشاف المنظمة الخاصة[2] ، وحكم عليه من طرف السلطات الاستعمارية ب 6 سنوات سجنًا[3]، وأطلق سراحه في جانفي1955 م، ومن ثم انضم إلى جبهة التحرير الوطني، استطاع عبان رمضان أن يحقق انجازا من خلال تنظيم مؤتمر الصومام وبالأخص من خلال تمرير أرضية عززت الثورة الجزائرية بمبادئها ومؤسساتها...هذا ما جعل عبان رمضان رجلاً عظيماً وما ميّزه عن باقي قادة الثورة الآخرين فقد كان على يقين بأن الرجال ميّالون بطبعهم لحب الذات والسلطة، تم اغتياله في سبتمبر1957[4].

بن يوسف بن خدة: هو سي عبد العزيز بن محي الدّين كان أبوه وجدّه قاضيان وهو الثالث بين إخوته الستة، ولد في 23 فيفري سنة 1920م، بالبرواقية ولاية المدية،[5] من عائلة مترفة،[6] بدأ حياته التعليمية بمدرسة المسجد حيث حفظ القران الكريم وأبجديات اللغة العربية ليلتحق بالمدرسة الابتدائية

---

[1] انظر الملحق رقم 06 و07.

[2] شبوب محمد، اجتماع العقداء العشر من 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959 ظروفه أسبابه و انعكاساته على مسار الثورة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف:بوعلام بلقاسمي، قسم التاريخ، جامعة وهران، 2009- 2010، ص3.

[3] توماس هدكن، جيش التحرير الوطني ،المجاهد ،ج1، عدد،11، ص183.

[4] خالفة معمري، عبان رمضان،تعريب زينب زخروف، ط2، الجزائر2008، ص9.

[5] بركاهم راعي، مريم ثابت،شخصيات في الثورة من الولاية الرابعة(1954-1962)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، إشراف محمد بوطيبي، قسم التاريخ، جامعة يحي فارس بالمدية، 2014-2015، ص49.

[6] شبوب محمد، مرجع سابق، ص6.

الفرنسية بالبرواقية، ومنها بدأ نضاله في الكشّافة الإسلامية الجزائرية التي علّمته مبادئ الرجال التي يستند إليها في نضاله السّياسي،ثم أتمّ دراسته بثانوية دوفير (ابن رشد حاليا) وهناك تعرف على بعض المناضلين السّياسيين أمثال :الأمين دباغين، سعد دحلب، عبان رمضان، علي بومنجل، محمد يزيد...الخ.

واصل دراسته، في المدرستين القرءانية والفرنسية قبل أن يلتحق بمؤسسة التعليم الثانوي الاستعمارية بمدينة البليدة وهناك تعرف على العديد من الرفاق الذين سوف يلتقي بهم فيما بعد في صفوف الحركة الوطنية في ختام دراسته في كلية الطب والصيدلة بالجزائر أنخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري سنة 1942[1]، حتى تحّصل على شهادة الدكتوراه في الصيدلة كان عضواً في اللّجنة المركزية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية التحق بالثورة مباشرةً بعد خروجه من السجن في13 ماي 1955م، لعب دورا هاما في تحقيق حركة (أحباب البيان والحرية) وهو تحت الخدمة العسكرية[2]،بدأت حياته النضالية وهو في 22 من عمره حيث انخرط في حزب الشعب الجزائرية سنة 1942م،أي في السنة التي سجل بها في كلية الطب وهذا أثناء الحرب العالمية الثانية، قام بتحريض الشباب ضدّ التجنيد الإجباري في الجيش الفرنسي سنة 1943م ، فألقي عليه القبض وتم اعتقاله وتعرض لأبشع أنواع العذاب، عين عضواً في المجلس الوطني لثورة الجزائر في مؤتمر الصومام وفي لجنة التنسيق والتنفيذ التابعة لجبهة التحرير الوطني وشكل بمعية عبان رمضان وبن مهيدى القيادة السياسية والعسكرية في المقاومة الثورية، وخارج الجزائر كان بن خدة الناطق الرسمي باسم جبهة التحرير الوطني في العديد من الدول مثل يوغسلافيا، انجلترا، أمريكا اللاتينية، الصين، حضر مؤتمر المجلس الوطني بالقاهرة في أوت1957 وواصل عمله بالخارج،[3]تولي في أوت 1961 رئاسة الحكومة الجزائرية[4].

سعد دحلب: ولد سعد دحلب عام1919م، بقصر الشلالة ولاية تيارت، درس بمسقط رأسه ثم انتقل إلى المديّة، ومنها إلى ثانوية ابن رشد بالبليدة،[5]ليواصل دراسته الثانوية حتى تحصل على البكالوريا[6]،

---

[1] بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، تر: مسعود حاج مسعود،ط3، دار الشاطبية للنشر والتوزيع الجزائر، 2013، ص ص7-9.

[2] علي زغدود، مرجع سابق، ص81.

[3] نفسه، ص81.

[4] بن خدة، مصدر نفسه، ص ص7-9.

[5] بركاهم راعي، مرجع سابق، ص ص56-61.

[6] شبوب محمد، مرجع سابق، ص6.

وهناك تعرف على بعض المناضلين السياسيين أمثال :الأمين دباغين، عبان رمضان، بن خدة، علي بومنجل، وعمارة رشيد، ومحمد يزيد...الخ، حيث كانوا يقومون بالنشاط السياسي داخل المحيط الثانوي فنال شهادة البكالوريا سنة 1940، اشتغل بمصلحة الضرائب، ثم انضم إلى المركزيين ليلتحق بالثورة مباشرة بعد خروجه من السجن في مارس1955م، عين مديرا للمكتب بوزارة الأخبار ثم كاتباً عامًا بوزارة الدفاع بعد ذلك اشتغل وزير الحكومة الخارجية في الحكومة المؤقتة الثالثة عام 1961. يعتبر دحلب من الشخصيات المرموقة بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بدأ نضاله السياسي في سن مبكرة منذ أن كان في ثانوية البليدة هذا ماجعله رجل سياسي محنك ينشط في الداخل والخارج، عاش جو أزمة القيادة سنة 1953 ، انتخب عضواً في اللجنة المركزية والتحق بجبهة التحرير في 1955 مكما أدى أول مهمة في فيفري 1956، في إطار جبهة التحرير الوطني فقد كلفه بها عبان رمضان وبن خدة بربط الاتصال بين الولايتين الأولي والثانية قصد الإطلاع والتنسيق من خلال هذه المهمة القي عليه القبض من جديد قرب المدّية وبينما هو في السجن عين في المجلس الوطني للثورة الجزائرية وكلف بالإعلام والتوجيه[1]، تم تعيينه عضواً في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ، وكان عضوا في مختلف تشكيلات الحكومات الجزائرية المؤقتة، فكان مديرًا بديوان وزارة الإعلام في الحكومة الأولي برئاسة فرحات عباس ، ثم أمينا عاما بوزارة الخارجية في الحكومة الثانية برئاسة فرحات عباس وأخيرًا وزيرا للخارجية في الحكومة الثالثة برئاسة بن يوسف بن خدة وكان ضمن الوفد المفاوض الموقع على اتفاقية إيفيان في 18 مارس 1962 ، بعد الاستقلال عين سفيراً للجزائر بالمغرب ثم انسحب من الحياة السياسية إلى غاية وفاته عام 16 ديسمبر2000 بالجزائر.[2]

كريم بلقاسم: ولد بذراع الميزان، زاول تعليمه الابتدائي والثانوي بعاصمة الجزائر كان موظفا في إدارة البلدية في ميرابو، أول حركة سياسية ظهر فيها هي أحباب البيان والحرية سنة 1943م، ثم حزب الشعب الجزائري سنة 1945م، ثم حركة الانتصار ومنذ بدأ في 1947، بدأت السلطات الفرنسية تبحث عن نشاطه السياسي، فالتحق بالجبال للتهيئة للعمل العسكري الثوري وفي سنة 1949 أصدرت المحاكم الفرنسية عليه حكم الإعدام غيابياً، كما أصدرت نفس الحكم سنة 1950، لكنه بقي يعمل في المنظمة السّرية في جبال القبائل حيث تخلى عن النشاط السياسي وتفرغ للاستعداد العسكري وتكوين الإطارات للثورة وتخرج على يده عدد كبير من الشباب الذين تحملوا في الداخل

[1] بركاهم راعي، مرجع سابق، ص61.

[2] عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص194.

بعد خروجه مسؤولية كبيرة لتسيير الثورة وكان من العناصر الأولى التي هيأت الثورة سراً، ومن الأعضاء الأولين للجنة الثورية للوحدة والعمل التي شنت الشرارة الأولى في نوفمبر1954،كان من منظمي مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م وهو عضو في مجلس الثورة وكان عضواً في لجنة التنسيق والتنفيذ الأولي والثانية[1]اغتيل بعد الاستقلال1970 [2].

ب/المجموعة الثانية: القادة العسكريين

الأخضر بن طوبال: اسمه الحقيقي سليمان بن طوبال، وهو أ حد قادة جبهة التحرير الوطني ولد بميلة عام 1923[3]، تلقى تعليمه الذي لم يكمله بقسنطينة، انخرط في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وهو من المناضلين الأولين في حزب الشعب عمل مسؤولاً في المنظمة السرية العسكرية[4]، واشرف على تنظيم خلايا عسكرية بالشمال القسنطيني وبعد اكتشاف المنظمة الخاصة لجأ إلى منطقة الأوراس أين التقي قادة حركة انتصار الحريات الديمقراطية أمثال مصطفي بن بولعيد، عمار بن عودة، رابح بيطاط، وأصبح عضواً في المجموعة ال 22 قاد أولى العمليات العسكرية بمناطق جيجل، وميلة، بعد اندلا ع الثورة في 1954 اصبح قائداً للولاية الرابعة بعد استشهاد زيغود يوسف، وشارك في مؤتمر الصومام ضمن بعثة المنطقة العسكرية الثانية وعيين عضواً في المجلس الوطني للثورة الجزائرية[5]، وكان من المسوؤلين اللذين حضروا مؤتمر 20 أوت 1957بالقاهرة، عين عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ حيث تكفل بالشؤون الداخلية[6]، وعندما تكونت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عين وزيرا للداخلية بالتكتلات الحكومية الثلاث،وشارك في المفاوضات مع السلطة الفرنسية[7]توفي بالعاصمة في21 أوت 2010.

---

[1] علي زغدود، مرجع سابق، ص53-55.

[2] انظر الملحق رقم 05.

[3] محمد الشريف ولد الحسين، من المقاومة إلى الحرب من اجل الاستقلال1830- 1962،د ط،دار لقصبة للنشر، الجزائر2010،ص75.

[4] زغدود، مرجع نفسه ، ص71.

[5]محمد الشريف، مصدر سابق، ص75.

[6] زغدود، مرجع نفسه، ص72.

[7] الشريف، مصدر نفسه، ص 77.

عبد الحفيظ بوصوف: ولد بميلة في الشمال القسنطيني عام 1928، توجه إلى قسنطينة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، شارك في اجتماع ال 22، عيين قائداً للولاية الخامسة برتبة عقيد خلفاً لبن مهيدي في ديسمبر 1956[1]،كان عضوا في حزب الشعب الجزائري و من العناصر الفاعلة في المنظمة الخاصة،[2]وهو مناضل في حزب الشغب الجزائري وفي المنظمة الخاصة وحركة انتصار الحريات الديمقراطية،[3]وعضو في اللجنة الثورية للوحدة والعمل كان أحد منظمي عمالة وهران وعين قائدا لولايتها اثر مؤتمر20 أوت 1956، وهو عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ،[4] تم تعيينه وزيرا للاستعلامات والاتصالات ثم وزيرا للتسليح والاستعلامات العامّة، مسار محفوف بالعمل المسلح جعله يبرهن لمعاصريه بأن حياته المهنية كانت حياة ثوري بالكامل هو الذي أنكر المبدأ القائل بأن الاستعمار يبدو واقعاً في اتجاه واحد، تولى مسؤولية قيادة ولاية وهران في الكفاح المسلح بعد مؤتمر 20 أوت 1956في الجزائر وبعد أن تولى الشهيد العربي بن مهيدي مسؤولية في لجنة التنسيق والتنفيذ في الجزائر خلفه بوصوف في قيادة الولاية، وفي مؤتمر 20 أوت 1956 انتخب عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية وكان حاضراً في مؤتمر القاهرة أوت1957 حيث انتخب عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ، وتم تعيينه في ماي 1958 مسؤولا عن مصلحة المخابرات[5]،كان بوصوف يرغب في الثورة أكثر من رغبته في الاستقلال[6]، اغتيل عبد الحفيظ بوصوف بعد الاستقلال عام 31 ديسمبر1980.[7]

هواري بومدين: اسمه الحقيقي هو محمد بوخروبة ولد عام 23 أوت 1932، بمنطقة قالمة في الشرق الجزائري التي شهدت عمليات القمع الفرنسي الرهيب في ماي 1945 كان أبوه مزارعاً بسيطاً اتسمت حياته بالكثير من الغموض، لقي دراسته الأولية في مدرسة قرآنية ثم في مدرسة ابتدائية والتحق في1949 بمعهد الكتانية في مدينة قسنطينة، وهو سياسي ثوري جزائري وضع بصماته على التاريخ الجزائري المعاصر قائدا عسكريا ثم رئيسا للدولة منذ 1965 وحتى 1976، ثم رئيسا للجمهورية وحتى

---

[1] محمد الشريف، مصدر سابق، ص208.

[2] Mohamed cherif Ould el hocine. Op – Cit, p 18.

[3] الشريف عبد الدايم، عبد الحفيظ بوصوف، منشوراتANEP ،د ط،ص9-10.

[4] توماس هودكن، مصدر سابق، ص183.

[5] علي زغدود، مرجع سابق، ص78.

[6] الشريف، مرجع نفسه ، ص ص9-10.

[7] محمد ولد الشريف، مرجع نفسه، ص208.

وفاته بعد عامين يعد من أقطاب عدم الانحياز ومن رواد حركة التحرير الوطني ومن طلائع قيادات العالم العربي[1]، التحق بالولاية الخامسة وعمل بها إلى أن خلف عبد الحفيظ بوصوف سنة 1957[2]، التحق بالثورة على يد الرئيس أحمد بن بلة الذي أدخله إلى المدرسة الحربية المصرية فبرع في سلاح الإشارة والاتصالات، واختار لنفسه اسما مركبا هو: هواري بومدين الذي يشير إلى اثنين من الأولياء في منطقة الغرب الجزائري وصعد سلم المسؤوليات من أسفله، جنديا بسيطا في البداية إلى أن عين نائبا لقائد الولاية الخامسة(الغرب) قادها برتبة عقيد 1957[3]، ورافق باخرة دينا التي أرسلها الرئيس بن بلة ورفقائه بالسلاح إلى المنطقة الخامسة، وكان يرأس الوفد الجزائري نظرا لخبرته العسكرية في قيادة الولاية، وصار رئيسا لهيئة الأركان لجيش التحرير الوطني ثم وزيرا للدفاع في الجزائر المستقلة ثم رئيسا ابتداء من سنة 1965 إلى1987، اغتيل 27 سبتمبر 1978.

سليمان دهيليس: الملقب بسي صادق و العقيد الصادق، واسمه الحقيقي دهيليس وهو مجاهد وقائد الولاية الرابعة خلال حرب التحرير ولد في14 نوفمبر 1920[4]بدائرة بوغنو ونشأ بدوار بمنطقة تيزي وزو تأثر برموز الكفاح الشعبي أمثال لالة فاطمة نسومر والحاج محمد المقراني، جند خلال الحرب العالمية الثانية وهو ابن العشرين وسرح عقب توقيع معاهدة الاستسلام بين الحلفاء ودول المحور في 8 ماي 1945،بعد تسريحه من الجيش الفرنسي التحق بحزب الشعب نظراً لأفكاره الثورية ووعيه القومي عمل على توزيع المنشورات والكتابة على الجدران وجمع الاشتراكات ثم رحل إلى فرنسا وبقي على احتكاك بالمناضلين الجزائريين بعد اندلا ع الثورة عاد إلى الجزائر واتصل بصديقه المجاهد حسين دحام الذي سهل له عملية الانضمام إلى صفوف الجيش التحرير الوطني قام بعدة عمليات أهمها حرق مزارع الكولون،[5] شارك في مؤتمر الصومام سنة 1956، وخلف اوعمران على رأس الولاية الرابعة بعد مغادرته إلى تونس، تم تعيينه برتبة عقيد وأصبح عضواً في المجلس الوطني للثورة من1957 إلى1962، وأصبح

---

[1] يحي محي الدين عميمور، أيام مع الرئيس هواري بومدين وذكريات آخرى، ط3، موفم للنشر والتوزيع الجزائر2000، ص ص535-536.

[2] زهير رزايمية،الاستعلامات والاستخبارات في الثورة التحريرية 1954-1962،مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في تاريخ الثورة الجزائرية، إشراف يوسف مناصرية، قسم التاريخ،جامعة العقيد الحاج لخضرباتنة،200 1-2002،ص13.

[3] عميمور،مرجع نفسه،ص535- 536.

[4] محمد الشريف ولد الحسين، مرجع سابق،ص130.

[5] عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر، من صدر الاسلام حتى العصر الحاضر، دط ، ص ص292-191.

مسؤولاً سياسياً وعسكرياً،[1]عيين نائباً للعقيد بومدين على الجبهة العربية بصفة قائد العمليات العسكرية.[2]

عمار أو عمران: ولد في دوار فريقات، ذراع الميزان يوم 19جانفي 1919 من عائلة فلاحية، دخل المدرسة حتى نال الشهادة الابتدائية، تجند في الجيش الفرنسي وحكم عليه بالإعدام إثر اشتباكات جرت بين الجزائريين و الفرنسيين سنة 1941 ونجا منه، ساهم في تكوين خلايا سرية مدربة على السلاح بأحدى المدارس بشرشال وفي 1945 حكم عليه غداة أحداث 8 ماي لكنه استفاد من العفو وألقي عليه القبض مرة ثانية سنة 1947 كان من أبرز الشخصيات الذين فجروا ثورة الفاتح نوفمبر وكان نائب كريم بلقاسم في المنطقة الثالثة ثم خلف رابح بيطاط في المنطقة الرابعة [3]، ومابين سنة 1957– 1958 تقلد رتبة عقيد ثم أسندت إليه مهمة التسليح في لجنة التنسيق والتنفيذ وذلك بعد مشاركته في اجتماع دورة المجلس الوطني للثورة في القاهرة 20 أوت 1957ولقد كان يختفي بألقاب مختلفة « أرزقي، مسعود، حسان،بوكرو»كان عضو اللجنة الوطنية للثورة الجزائرية منذ تأسيسها والتحق بلجنة التنسيق و التنفيذ الموسعة في 1960 وعين مندوب للحكومة المؤقتة بأنقرة وانتخب بعد الاستقلال في المجلس التأسيسي ولكن انسحب منه، توفي 29 جويلية1992. [4]

ج/المجموعة الثالثة: القادة السياسيين

فرحات عباس: ولد بالطاهر 24 أكتوبر 1899 القطاع القسنطيني في سنة 1924كان مؤسس جمعية الطلبة المسلمين التي ترأسها لمدة 5 سنوات وهو دكتور في الصيدلة واستقر بسطيف فأصبح مستشارا بالبلدية ومندوبا ماليا والتحق بالجيش بفرنسا كملتزم طوعي سنة 1939[5]،وناضل في صفوف حركة الشباب الجزائري بزعامة الأمير خالد ثم أصبح بعد ذلك من دعاة الإدماج والمساواة وبعد مسيرة طويلة التحق بالثورة الجزائرية سنة 1957في مؤتمر القاهرة كان عضوا في المجلس الوطني للثورة وعضوا

---

[1] اسماعيل بلي، بوبكر بن صوشة، التنظيم الإداري للثورة في الولاية الرابعة(1954-1962)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماسترفي التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف محمد بوطيبي، قسم التاريخ، جامعة الدكتور يحي فارس المدية،2014 -2015، ص43.

[2] ولد الحسين،مرجع سابق، ص 210.

[3] بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر1830-1989، ج 2، دط، دار المعرفة الجزائر 2010، ص 215.

[4] شارل أندرى فافرود، الثورة الجزائرية، تر: كابوية عبد الرحمان وأخرون، دط، منشورات دحلب الجزائر 2010، ص 217.

[5] نفسه، ص 208.

في لجنة التنسيق والتنفيذ ثم أول رئيس للحكومة المؤقتة الجزائرية 1958إلى 1961 اعتقل ووضع تحت الإقامة الجبرية وأعلن معارضته للنظام 1976 وتوفي 23 ديسمبر 1985[1].

أحمد توفيق المدني: جزائري هاجرت عائلته إلى تونس حيث ولد حوالي عام 1898تخرج من جامع الزيتونة وشارك بصفة فعالة في تنشيط الحزب الحر الدستوري وساهم في تأسيس حركة أحباب البيان و الحرية سنة 1944 اعتقل على اثر المجازر التي أعقبت حركة مايو الثورية وفي السنة 1946 شارك في تأسيس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري[2]، انضم إلى جبهة التحرير الوطني صحبة السيد فرحات عباس في أفريل1956 ، شغل منصب رئيس تحرير جريدة البصائر و التحق بالوفد الخارجي لجبهة التحرير بالقاهرة 1956 وانتخب عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية في مؤتمر الصومام بالجزائر سنة 1956 شغل منصب وزير الشؤون الثقافية ، أول حكومة للجمهورية الجزائرية و بعد الاستقلال عينة الرئيس احمد بن بله وزيرا للأوقاف عين سنة 1966 مديرا عاما للمركز الوطني للدراسات التاريخية وبقي في المنصب إلى أن توفي1983[3] .

أحمد فرانسيس: ولد سنة 1912 بغليزان دكتور في الطب بكلية باريس وعضو اللجنة المركزية لأحباب البيان والحرية وسجن ماي 1945 ثم أطلق سراحه، وكان أحد من مؤسسي حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، دافع عن ثورة أول نوفمبر 1954 بمنصة المجلس وانخرط في جبهة التحرير الوطني في نفس الوقت الذي انخرط فيه فرحات عباس وبعث الاثنان الى القاهرة لتدعيم الوفد الخارجي عين في منصب وزير المالية في الحكومة المؤقتة الأولى و الثاني ولم يشارك في الحكومة الثالثة عينه الرئيس أحمد بن بلة وزيرا للمالية في أول حكومة تم تشكيلها بعد الاستقلال الوطني.[4]

محمد الأمين دباغين: ولد سنة 1917 بمدينة شرشال دخل معهد الطب وانخرط في جمعية الطلبة المسلمين لشمال افريقيا فكانت البوابة التي دخل منها لعالم السياسة و النضال، لم يتجاوز دباغين العشرين من عمره عندما انخرط في حزب الشعب الجزائري الذي كان يرأسه مصالي الحاج ورفض التجنيد خلال الحرب العالمية الثانية وكان الثمن السجن ليفرج عنه في أحداث 8 ماي 1945 فأصبح من قيادي حزب الشعب وفي جوان 1955 ألقت السلطات الاستعمارية القبض عليه بتهمة تكوين

---

[1] رشيد بن يوب، دليل الجزائر السياسي، دط، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الجزائر 1999، ص ص158- 159.

[2] محمد العربي الزبيري، قراءة في كتاب عبد الناصر والثورة الجزائرية، دط، الطباعة الشعبية للجيش2007، ص 146.

[3] علي زغدود، مرجع سابق ، ص 84.

[4] حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دط، دار المعرفة الجزائر2007، ص 307.

مجموعة أشرار وسجن لمدة 6 أشهر وبعد خروجه التحق بصفوف جبهة التحرير الوطني بواسطة عبان رمضان، غادر الجزائر بعد أن حوصر بيته ووضع تحت الإقامة الجبرية، أقام في باريس عدة أسابيع ثم انتقل للقاهرة حيث عين مسؤولا عن الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني .

كان محمد الأمين عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ثم في لجنة التنسيق والتنفيذ الموسعة عام 1957 ليتولى منصب أول وزير للشؤون الخارجية للحكومة المؤقتة، ابتعد عن السياسة ابتداء من سنة 1959، وبعد الاستقلال تفرغ لمهنة الطب.[1]

عبد الحميد مهري: ولد سنة 1925 بالخروب – القطاع القسنطيني- من عائلة فقيرة وتابع دراسته بمدرسة القرية التقليدية وانخرط في حزب الشعب وبعد سنة 1947 قرر الالتحاق بتونس لمتابعة دراسته في جامع الزيتونة اهتم هناك بنشاطات حزب الشعب الجزائري وبعد 1953 أصبح عضوا للجنة المركزية التحق بالقاهرة لحضور دورة المجلس الوطني للثورة أوت 1957 أين تم تعيينه عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ ووزير شؤون شمال افريقيا في سبتمبر 1958، ووزير الشؤون الاجتماعية جانفي 1960 – 1969.[2]

محمد لعموري: ولد 19 جوان 1929 بقرية عين ياقوت بولاية باتنة حاليا ينتمي لأسرة جزائرية تمتهن حرفة الفلاحة والتجارة بالوسائل التقليدية، كان من تلاميذ معهد ابن باديس بقسنطينة ثم معلما للغة العربية، انخرط في صفوف حزب الشعب بعد اندلا ع الحرب العالمية الثانية شارك في اندلا ع ثورة أول نوفمبر رقي من رقيب الى نقيب سنة 1956 قبل أن يتولى مسؤولية ولاية النمامشة 1957 عزل من جميع مهامه 1958، لم يقبل بتعيين محمود الشريف على رأس الولاية الاولى وحاول مع العقيد نواورة والرائد عواشرية و النقيب مصطفى لكحل معارضة كريم بلقاسم وقلب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وخلال 16 مارس 1959 في تونس وتم محاكمتهم وإصدار قرار الإعدام في حقهم نوفمبر 1958 وأعيد لمحمد لعموري الاعتبار بعد موته ودفن بمقبرة الشهداء 24 آكتوبر1984.[3]

أمحمد يزيد: ولد بالبليد 1920 وأتم فيها دراسته الابتدائية والثانوية وأكمل دراسته العليا بباريس فحصل على شهادة ليسانس في الحقوق عين من طرف إدارة انتصار الحريات الديمقراطية مرشحا في

---

[1] بشير بلاح، مرجع سابق، ص 218.

[2] شارل أنري فافرود، مصدر سابق، ص ص216 – 217.

[3] عاشور شرفي، معلمة الجزائر القاموس الموسوعي، دط، دار القصبة للنشر 2009، ص ص1067- 1068.

انتخابات 1948 للمجلس الجزائري، القي عليه القبض عند وصوله إلى مطار الجزائر بقي عامين في السجن ثم صدر عليه حكم الإبعاد إلى باريس لعشر سنوات، أصبح رئيسا لرابطة انتصار الحريات بفرنسا فكون نواة من الجزائريين قاموا بدورهم في الكفاح التحريري داخل فرنسا خرج 1950من السجن وعين مع آيت احمد حسين ممثلا لجبهة التحرير في الأمم المتحدة في مؤتمر باندونغ 1955[1]، عين عضوا بالمجلس الوطني للثورة ووزيرا في أول حكومة مؤقتة وبعد الاستقلال نصب سفيرا ثم مدير للمكتب الإعلامي لجامعة الدول العربية بباريس ثم مديرا لمعهد الدراسات الإستراتيجية سنة 1990، توفي سنة 2003.[2]

بن يحي محمد الصديق: ولد 1932 بجيجل وهناك زاول دراسته الابتدائية و الثانوية تخرج بشهادة ليسانس حقوق من جامعة الجزائر العاصمة و قد تقلد رئاسة اتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين و شارك بهذه الصفة في مؤتمر الاتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين قبل التحاقه بجبهة التحرير الوطني و في 1956 شارك في اجتماع القاهرة 20 أوت1957 وكان عضو في المجلس الوطني للثورة و اصبح الكاتب العام للحكومة المؤقتة 1959 فخول له هذا المنصب أن يكون على دراية بكل الشؤون اكثر من غيره، وكان وزيرا مفوضا مطلق الصلاحية برفقة أحمد بومنجل،[3] شغل عدة مناصب دبلوماسية بعد الاستقلال وعين وزيرا للخارجية في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد وفي سنة 1981 تعرض لحادثة سقوط طائرة بمالي نجا منها ، وفي 3جوان 1982تعرض لحادثة جوية أخرى استشهد فيها على الحدود الإيرانية بينما كان متجها من العراق إلى إيران في مهمة صلح لتوقيف الحرب العراقية الإيرانية[4].

إن انعقاد مؤتمر القاهرة جاء لتصحيح بعض القرارات التي جاءت في مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 فقرر قادة الثورة وجوب الالتقاء لمناقشة مسار الثورة في الداخل وكذلك العمل على ضرورة مناقشة مختلف تلك النقاط الساخنة التي كانت محل خلافات مابين القادة والتي أثرت على الثورة ولو استمرت لشكلت الخطر الأكبر، فتم عقد المؤتمر في القاهرة من 20 إلى 28 أوت 1957، ولكن كانت هناك العديد من الظروف التي عرفتها الثورة قبل انعقاد المؤتمر وذلك في الفترة الممتدة مابين 1956-1957 أي الفترة الممتدة من عقد مؤتمر الصومام لغاية عقد مؤتمر القاهرة، حيث عرفت هذه الفترة

---

[1] علي زغدود، مرجع سابق، ص ص 79 – 80.

[2] بشير بلاح، مرجع سابق، ص 273.

[3] شال أنري، مصدر سابق، ص219 .

[4] بلاح، مرجع نفسه، ص 257.

اختطاف طائرة الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني في 22 أكتوبر من طرف السلطات الفرنسية التي ظنت أنها بهذه العملية سوف تقضي على امتداد الثورة ونجاحها إلى أن العكس كان صحيح بحيث أنها هذه العملية جنبت الثورة الدخول في مرحلة الصراعات والخلافات التي كانت بادية في الآفاق مابين جماعة الداخل ممثلة بعبان رمضان وجماعة الخارج ممثلة بأحمد بن بلة، فعملية الاختطاف أدت إلى إيقاف هذا الخلاف ولم تقف الثورة بعد العملية تنتظر بل واصلت عملياتها العسكرية هذه الأخيرة التي ارتكزت في العاصمة وشكلت الخطر الكبير على الفرنسيين الذين كان ردهم عنيفا فقاموا بعملية ملاحقة لكل من يشتبه به في الانتماء للثورة و الثوار، هذا الأمر الذي دفع أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ في اتخاذ قرار مغادرة أرض الوطن متجهة نحو الخارج إلى تونس فتم الالتقاء هناك مابين قادة أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ فتم الاتفاق وبعد العديد من الاجتماعات على بداية إرسال الدعوات لقادة الثورة لحضور اجتماع المجلس الوطني للثورة في دورته الثانية والتي تم الاتفاق على عقده بالقاهرة لأن الظروف في تونس لم تكن تسمح بعقده، ولقد لعبت عدة عوامل وراء عقد مؤتمر 20 أوت 1957 ولعل أهم سبب هو تلك الخلافات التي كانت مابين عبان رمضان وكريم بلقاسم فتم الالتقاء في القاهرة وتخللت الفترة التي امتد فيها المؤتمر من 20 إلى 28 أوت 1957 العديد من الاجتماعات و تم مناقشة فيها العديد من المسائل الهامة وأهم ما يلاحظ على هذا المؤتمر بالمقارنة بمؤتمر الصومام الحضور الكبير لقادة الثورة حيث لم يقتصر لا على السياسيين ولا على العسكريين بل حضره جميع قادة الثورة الذين يجمعهم وطن واحد وقضية واحدة.

المبحث الثاني: خصوصية مؤتمر القاهرة 1957.

المطلب الأول: قرارات مؤتمر القاهرة 1957.

المطلب الثاني: وثيقة القاهرة 1957.

المطلب الثالث: أوجه الاختلاف بين مؤتمر الصومام و القاهرة.

1-المبحث الثاني: خصوصية مؤتمر القاهرة

بعد مرور سنتين تقريبًا على اندلاع ثورة أول نوفمبر المجيدة انعقد مؤتمر الصومام الذي كان يحمل أبعادًا مختلفة سياسية، عسكرية ،ودبلوماسية أستطاع مؤطروه أن يجسدوها على أرض الواقع ما ساعد الثورة على الانتقال من مرحلة المبادرات والأشخاص إلى مرحلة التنظيمات والمؤسسات وأصبح للثورة قيادة سياسية تشرف عليها، غير أن الرافضين لمؤتمر الصومام كما يؤكد العديد من المؤرخين والمتخصصين في تاريخ الثورة قاموا بعقد مؤتمر القاهرة في أوت 1957، الذي جاء ليصحح الأخطاء الإستراتيجية والمنهجية التي وقع فيها اجتماع الصومام المنعقد في أوت 1956 ، خاصة وأنه أحدث فجوة كبيرة في صفوف زعماء الثورة كاد من خلالها أن يؤثر على مسار الثورة التحريرية بقراراته التي خرجت عن مبادئ أول نوفمبر1954، فما هي أهم القرارات التي خرج بها مؤتمر الصومام؟ وما هي انعكاساتها على مسار الثورة؟

المطلب الأول: قرارات مؤتمر القاهرة 1957.

يذكر المؤرخون أن مؤتمر القاهرة المنعقد في أوت1957، جاء من أجل أن يصحح الأخطاء التي وقع فيها مؤتمر الصومام، لذا اصطلح عليه بأنه المؤتمر التصحيحي لمسار الثورة فهو لم يلغ قرارات الصومام إنما أبقى عليها وأضاف بعض التعديلات في شتى المجالات السياسية، العسكرية، الدبلوماسية، وحتى الإستراتيجية، وذلك من خلال القرارات التي تمخضت عنه ، والتي تعتبر بمثابة تعديلات وتنظيمات لمسار ثورة التحرير المجيدة ، فما هي أهم القرارات التي خرج بها هذا المؤتمر؟ وما هي النتائج التي تمخضت عنها؟.

ابتداء من 20 أوت 1957، بدأت أشغال مؤتمر القاهرة الذي عقد برئاسة فرحات عباس أما عن القرارات التي خرج بها المؤتمر فقد أملاها الباءات الثلاث أي كل من عبد الحفيظ بوصوف، لخضر بن طوبال، عبد الكريم بلقاسم .

و تركزت أهم القرارات التي خرج بها المؤتمر فيما يلي:

1-تفويض لجنة التنسيق والتنفيذ لتولى اختصاصات القيادة العليا للثورة الجزائرية بحيث تكون تعليماتها لها صفة الإلزامية لكل الهيآت بالنسبة لجبهة وجيش التحرير الوطنيين.

2-إقرار مبدأ رفض المفاوضات مع الحكومة الفرنسية ما لم تعترف هذه الأخيرة باستقلال الجزائر وسيادتها الوطنية.

3-التأكيد على عروبة الجزائر أرضًا وشعبًا.

4-لجنة التنسيق والتنفيذ مقيدةً بالعودة إلى المؤتمر الوطني إذا ما تعلق الأمر بقبول مبدأ المفاوضات مع الحكومة الفرنسية أو حول أيّة قضية تخص تقرير مصير الشعب الجزائري.[1]

5-تقدم لجنة التنسيق والتنفيذ تقريرها السنوي حصيلة نشاطها في الداخل والخارج في المؤتمر القادم لعام 1958[2].

6-إعطاء الحرية لأعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ في العمل بين العواصم العربية خاصة بين القاهرة وطرابلس وتونس ومراكش و توسيع النشاط الدبلوماسي للجنة التنسيق والتنفيذ على الصعيد الدولي قصد كسب المزيد من الدعم والتأييد الدوليين للقضية الجزائرية في المحافل الدولية خاصة بالنسبة للهيئة الدولية.[3]

7-إلغاء كل ما جاء في مؤتمر الصومام يمس بمبادئ أول نوفمبر بما في ذلك قضية الأولويات.

8-توسيع المجلس الوطني للثورة من أربع وثلاثين عضوًا إلى أربع وخمسين عضوًا.

9-توسيع أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ من خمسة أعضاء إلى أربعة عشر عضوًا.

10-اعتبار المجلس هو الممثل لجميع التيارات السياسية التي انضمت للثورة التحريرية.

11-إعطاء صلاحيات مطلقة للمجلس على حساب لجنة التنسيق والتنفيذ التي حددت صلاحياتها نوعا ما.

12-اعتبار زعماء الثورة المسجونين في فرنسا أعضاء شرفيين في لجنة التنسيق والتنفيذ.

13 -التساوي بين العسكريين والسياسيين.

---

[1] مريم الصغير، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962، د ج، طبعة ثانية ،دار الحكمة للنشر، الجزائر،2012، ص ص197-200.

[2] مريم الصغير، مرجع سابق، ص ص197- 200.

[3] فتحي الديب، مصدر سابق، ص356.

14-لا فرق بين الداخل والخارج، وهو ما رفضه عباس و دهيليس خلال التصويت.

15-التذكير بما جاء في بيان أول نوفمبر بتأسيس جمهورية جزائرية ديمقراطية واجتماعية لا تتناقض مع المبادئ الأساسية للإسلام.

16-طرح مشكلة التسليح وعبور خط موريس.

17-التخويل للجنة التنسيق والتنفيذ مهمة تأسيس حكومة جزائرية مؤقتة متى رأت الوقت مناسبًا.

18-وقف إضراب الطلبة مع افتتاح السنة الدراسية لسنة1957-1958، وذلك بعد أن أدى المهمة المنتظرة منهم وبرهن للعدو انتماءه للجبهة الوطنية وأن الثورة الجزائرية هي ثورة كل الجزائريين.

19- التوصية على تكثيف النشاط الدبلوماسي من أجل تدويل القضية الجزائرية وفضح أكاذيب العدو الفرنسي ومناوراته الدبلوماسية .

20-النظر في قضيّة العلاقات المغاربية على أنها من الأولويات وأوصت الجلسة بضرورة الاهتمام والتذكير بقرارات مؤتمر الصومام ومن قبلها بيان أول نوفمبر التي ظلت حبرًا على ورق.

21-توحيد النشاط السياسي بإنشاء لجنة التنسيق والتنفيذ بين الأحزاب الوطنية وجبهة التحرير.

22-إنشاء لجان شعبية لتأييد الثورة الجزائرية.

23-التدخل بمختلف الوجوه في جميع المناطق.

24-الاتصال الدائم بالجزائريين المقيمين في المغرب وتونس و تحسيس الرأي العام والصحافة والحكومة بالقضية الجزائرية.

25-التضامن بين الهيآت النقابية المركزية التونسية والمغربية والجزائرية.

26-التعاون بين الاتحادات الثلاثة للطلبة.

27-تنسيق الهيآت الاقتصادية المركزية الثلاث.[1]

[1] رجاء مسعودي، الثورة بين مؤتمر القاهرة والحكومة المؤقتة أوت1957- سبتمبر1958م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ المعاصر، اشراف مريم الصغير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2، 2010-2011م، ص ص 59-61.

انطلاقا من هذه المعطيات التاريخية فإن مؤتمر القاهرة كان وراء عودة بعض القادة الأوائل للثورة والذين تم استبعادهم في مؤتمر الصومام ، كما استطاع أن يقلص إلى حد كبير نفوذ عبان رمضان وجماعته سياسيًا وعسكريًا بدليل أنّه كلّف فقط بالإعلام داخل لجنة التنسيق والتنفيذ وكانت النهاية المأساوية أن قتل على يد زملائه بالمغرب الأقصى في 27 ديسمبر1957، وانتهت العملية بتوزيع المهام الرئيسية بين هؤلاء القادة الذين ينتمون إلى الرعيل الأول للثورة بحيث تشكلت لجنة جديدة ضمت السادة:

1-كريم بالقاسم (مسؤول الشؤون الحربية).

2-عبد الحفيظ بوصوف (مسؤول التموين بالسلاح وجهاز الاستعلامات).

3-محمود الشريف (منصب الشؤون المالية).

4- الأخضر بن طوبال (منصب التنظيم الإداري والشؤون الداخلية).

5-فرحات عباس (مكلف بالإعلام والصحافة).

6-عبد الحميد مهري (مكلف بوزارة الشؤون الاجتماعية).

بالإضافة إلى تأسيس لجنة التنظيم لعسكري التي سبقت الإشارة إليها عام1958، والتي ضمّت كل من السادة: هواري بومدين والسعيد محمدي وعمار بن عودة ولعموري وعمارة بوقلاز[1].

كانت هذه هي أهم القرارات التي خرج بها مؤتمر القاهر 20 أوت 1957م، وهي قرارات تنظيمية وتصحيحية للقرارات التي تمخضت عن مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 ، وانطلاقا منا يتضح لنا بروز تيار جديد في قيادة الثورة هذا التيار الذي تنازل عن المبادئ التي اقرها مؤتمر الصومام، حيث اعتبر أن كل من اشتركوا في كفاح التحرير بالملابس العسكرية أو بدونها متساوون لذلك تم إلغاء تقديم السياسي على العسكري والداخل على الخارج، و استطاع المؤتمرون أي بعد انتهاء أشغال مؤتمر المجلس الوطني للثورة يوم 28 أوت 1957 أن يخرجوا بوثيقة انبثقت عنه تؤكد على جملة من القرارات التي لابد من السير بها بعد انتهاء أشغال المؤتمر، فما هو محتوى تلك الوثيقة ؟ وما هي أهم القرارات المنبثقة عنها؟.

[1] مريم الصغير، مرجع سابق، ص ص197-200

2/ المطلب الثاني:وثيقة مؤتمرالقاهرة1957.

مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية 28 أوت1957

المحضر الرسمي للجلسة[1].

سير الجلسات:

عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته العادية لسنة 1957م، بالقاهرة في 20 أوت إلى 28 أوت، وفتحت الجلسة على الساعة 19و 50د.

الحاضرين: عبان-عباس-عمارة-بن عودة-بن خدة- بن يحي- بومدين- بوصوف-دحلب-دهليس-بن طوبال- فرنسيس-كريم -لعموري-مزهودي- أوعمران-طالبي-توفيق المدني-يزيد-لمين-مهري-شريف محمود[2]، عين فرحات عباس رئيسا للجنة ومحمد الصديق بن يحي كاتبا لها،

قرأ عبان رمضان التقرير الخاص بنشاطات لجنة التنسيق والتنسيق، تمت المصادقة عليها بالإجماع.

بعد المناقشات التي دارت في مختلف الجلسات قرر المجلس الوطني للثورة الجزائرية توسيع هياكله الإدارية، وصوت بالإجماع على التصريح بالمبادئ التالية:

1-أصبح المجلس الوطني للثورة الجزائري يتكون من 54 عضوًا وهو يمثل الهيئة العليا للثورة يجتمع مرةً في السنة في دورة عادية، ويستطيع الاجتماع في دورات استثنائية بطلب من لجنة التنسيق والتنفيذ بأغلبية أصواتها، أو بطلب من ثلثي أعضاء المجلس نفسه.

2-لجنة التنسيق والتنفيذ مكلفة بتطبيق سياسة المجلس الوطني للثورة الذي له صلاحية تثبيتها أو حلها بغالبية الثلثين

3-للجنة التنسيق والتنفيذ صلاحيات واسعة في كل القضايا، باستثناء ما يتعلق بمستقبل البلاد[3] مثل: المفاوضات، وقف التمردات، التكتل مع هذه الكتلة أو تلك، الحل العالمي للمشكل الجزائري ، دخول طرف ثالث في المشكل الفرنسي الجزائري....

---

[1] أنظر الملحق رقم 08.

[2] وجدت الأسماء غير كاملة

[3] رجاء مسعودي،مرجع سابق، ص70

4-لجنة التنسيق والتنفيذ مسؤولة أمام المجلس الوطني للثورة.

-من جهة أخرى وفي نفس السياق صوت المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالإجماع على القرارات الآتية:

أ-اعتبار المساجين الخمسة هم من بين الذين حضروا ونظموا وقرروا تفجير الثورة في الفاتح من نوفمبر 1954م.

ب-اعتبارًا لتغيب الإخوة الخمس عن مؤتمر 20 أوت 1956م، لظروف خارجة عن إرادتهم.

ج-اعتبارًا للمصلحة العامّة، يجب أن يظل هؤلاء الإخوة مشاركين في التنظيمات القيادية التنفيذية وذلك رغم تواجدهم في السجن.

د-اعتبارًا لتوسيع ثورتنا وتطلبها اتساع في التنظيمات القيادية و التنفيذية، ويقرر المجلس الوطني للثورة الجزائرية:

1-تنصيب كل من آيت احمد، بن بلة، بيطاط، بوضياف وخيضر أعضاء شرفيين في لجنة التنسيق والتنفيذ.

2-رفع عدد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ إلى 14عضواً، و أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى54.

- من أجل إلغاء كل سوء فهم، صوت المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالإجماع على القرارات اعتبارًا لاتخاذ بعض المبادئ التي نص عليها مؤتمر 20 أوت1956 تفاسير مختلفة، واعتبارًا لضرورة تسيير الثورة الجزائرية في ظروف واضحة من أجل الحفاظ على وحدة الشعب[1]، ويقرر المجلس الوطني للثورة الجزائرية من جديد ما يلي:

1-يتساوى كل من يشارك في الحرب التحريرية سواء بالزي العسكري أو من دونه، ولا وجود لأولوية السياسي على العسكري ولا فرق بين الداخل والخارج.

2-كل أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية أصليون.

3-يبقى الهدف من الثورة إرساء جمهورية جزائرية ديمقراطية واجتماعية لا تتناقض مع المبادئ الأساسية للإسلام، وامتنع عبان ودهيليس عن التصويت لمبدأ تساوي

[1] مريم الصغير ، مرجع سابق، ص71.

الداخل والخارج، وباشر المجلس الوطني للثورة الجزائرية بانتخاب أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ التسعة وتم انتخاب الآتية أسماؤهم بالإجماع: عبان رمضان، عباس فرحات، عبد الحفيظ بوصوف، كريم بالقاسم، لمين دباغين، محمود الشريف، مهري عبد الحميد، أوعمران عمر، وأعطى المجلس الوطني للثورة الجزائرية للجنة التنسيق والتنفيذ الحرية المطلقة لتعيين الأعضاء العشرين الجدد في المجلس الوطني للثورة الجزائرية وذلك في اجتماعه المقبل، تسلم قائمة المرشحين لفرحات عباس في خلال ال48ساعة المقبلة لكل من يهمه الأمر.
رفعت الجلسة على الساعة 22و30دقيقة[1].

إمضاء رئيس الجلسة الكاتب

فرحات عباس محمد بن يحي

بعد انتهاء أشغال اجتماعات مؤتمر القاهرة 20 أوت 1957 تم الخروج بهذه الوثيقة التي ضمت القرارات التي تم الاتفاق عليها بين المجتمعون في المؤتمر و كذلك أشغال سير المؤتمر وأهم الأطراف التي حضرته فكانت هذه الوثيقة صورة توضيحية جامعة لكل المناقشات التي عرفها المؤتمر وبطاقة تعريفية له.

[1] رجاء مسعودي، مرجع سابق، ص 72.

المطلب الثالث: أوجه الاختلاف بين قرارات الصومام وقرارات القاهرة

1 –انعكاسات مؤتمر الصومام:

–أسباب فشل قرارات مؤتمر الصومام:

فشل اجتماع قادة الداخل في المحاولة الإعادة امتلاك زمام المبادرة وتذليل العقبات التنظيمية والتمويلية لقوات الثورة ومواجهة العدو ومن بين الأسباب التي أدت إلى فشلها نذكر:

1–عدم حضور جماعة الخارج المؤتمر.

2–تخلف الولاية الخامسة عن حضور المؤتمر.

3–عدم مشاركة الولاية الأولى في المؤتمر مشاركة فعلية وفعالة كما أسلفنا الذكر بحيث كان موقفها موقف القوم الذين قالوا لنبيهم:(**اذهب أنت وربك فقاتلا إنا هنا قاعدون**...)[1] صدق الله العظيم.

4–أُعتبِر المؤتمر من قبل قادة الخارج مؤامرة ضد الثورة وهكذا حكموا عليه غيابياً بالإعدام.

و هكذا تحالفت جملة من الظروف القاهرة لتحبط نتائج هذا المؤتمر الذي كان على قدر من الإستراتيجية التنظيمية في مواجهة مخططات العدو.[2]

- **عدم قبول بن بلة بقرارت المؤتمر:**

أعترض بن بلة على مبدأ أولوية الداخل على الخارج وأولوية العمل السياسي على العمل العسكري وقد شاركه في هذا الرأي أعضاء آخرون من الوفد الخارجي[3]،

بعد المؤتمر قام عبان ببعث رسالة لمحمد خيضر في سبتمبر 1956م، يخبره فيها عن قرارات الصومام، فتقبلها خيضر بتحفظ أمّا بن بلة فقد غضب واستنكر كل القرارات حينما أدرك فعلاً أن الثورة في الداخل فصلت نهائيا في مسألة الزعامة والصراع على السلطة بفضل اختيار مبدأ القيادة الجماعية عملاً بالمبادئ الواردة في بيان أول نوفمبر 1954م، بن بلة الذي أراد تسيير الثورة من الخارج، وقد قدم

---

[1] القرآن الكريم ، سورة المائدة، الآية 24

[2] لخضر بورقعة ،شاهد على اغتيال الثورة، د ج، د ط، دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، 2014، د ص

[3] بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص76

بـن بلـة تقريـرًا مطـولاً مـن سـبع وعشـرين صـفحة انتقـد فيـه أرضـية الصـومام وجماعـة عبان بخصوص النقاط التالية:

-أتهـم عبـان بتـدبير مـؤتمر متحيـز أقصـى منـه أعضـاء الوفـد الخـارجي، ورفـض مبـدأ أولويـة الـداخل علـى الخـارج باعتبـار أن كـريم بالقاسـم وبـن مهيـدي تعـديا علـى العهـد الـذي التزمـا بـه مـع بـاقي القـادة التـاريخيين حينمـا اتفقـوا علـى القيـام بـالثورة، فأوجـد بـن بلـة لأول مـرة مـا يسـمى بشـرعية القـادة التـاريخيين الـذين لهـم حـق احتكـار الثـورة والقيادة وصنع القرار.

-رفـض بـن بلـة أولويـة السياسـي علـى العسـكري المبـدأ الـذي أعطـى حسـبه مكانـة للسياسـيين ((غـير المـؤهلين)) الـذين القـي علـى عـاتقهم مسـؤولية تـدهور الأوضـاع السياسـية قبـل نـوفمبر1954، وكـان بـن بلـة يظـن أن السياسـيين يشـكلون ثقافـة طفيليـة و بإمكانهـا إضـعاف الجسـد الـوطني، وقـد ربـط السياسـة بالسياسـيين، وقـد أعطى الأهمية والأولوية للعمل العسكري.[1]

كادت الأمور تسير نحو مزيد من الانشقاقات والخلافات بين القادة الثوريين بعد اعتراض بن بلة على مقررات مؤتمر الصومام لولا ما حدث يوم 22 أكتوبر1956م، إثر اختطاف طائرة الزعماء الخمس التي كانت تنقلهم من الرباط إلى تونس عبر جزر البليار لحضور الاجتماع الذي بادر إلى تنظيمه الملك محمد الخامس وبورقيبة لمناقشة إمكانية إيجاد حل للقضية الجزائرية.[2]

أسباب الصراع بين قادة الداخل والخارج.

عادة مترد جذور هذين الصرعين إلى قرارات مؤتمر الصومام التي نصت على أولوية الداخل على الخارج وأولوية السياسي على العسكري مما أدى إلى رفض الوفد الخارجي لهذه القرارات ونشوب صراع بين بن بلة وعبان رمضان الذي انتهى باختطاف طائرة الزعماء لخمس يوم22 أكتوبر 1956م، مما يدفعنا إلى القول إن فرنسا قد قدمت بذلك من حيث لا تعلم خدمة كبيرة للثورة لأنها بذلك أوقفت عملية تآكل بين الثوار كانت آتية لا محال[3]، فما هي أسباب هذا التآكل وهذا الصراع؟

---

[1] حميد عبد القادر، عبان رمضان مرافعة من أجل الحقيقة، د ج،د ط، منشورات الشهاب ،الجزائر، ،ص ص110-112

[2] حميد عبد القادر، فرحات عباس، مرجع سابق ،ص178

[3] رابح لونيسي،"الصراعات الداخلية للثورة الجزائرية في الخطاب التاريخي" الجزائري، إنسانيات عددان 25-26،جويلية- ديسمبر 2004 ،ص ص27-28

-مناقشة مبدأ أولوية الداخل على الخارج:

لقد أثارت قرارات مؤتمر الصومام بمبدأ أولوية الداخل عن الخارج حفيظة بعض مسؤولي الوفد الخارجي، ومنهم بن بلة الذي طلب من القيادة التنفيذية للجبهة بعدم نشر هذه القرارات إلى غاية حصول المواجهة بين وجهات نظر جميع الإخوة كما لم يرض أحمد مهساس فقد شككا في المؤتمر خاصة بعد أن تحولا إلى مجرد مكلفين بمهمة في الخارج.

كما نص المؤتمر على أولوية السياسي على العسكري فالثورة عمل مسلح يخضع للفكر والنظرية ،وقد أثار هذا المبدأ حفيظة العسكريين في الخارج خاصة كريم بالقاسم، ويرى الدكتور سليمان الشيخ أن هذه الصراعات صراعات زعامات وأشخاص على السلطة، أمّا المؤرخ محمد حربي فيعتقد أن هذه الصراعات مردها إلى خلافات إيديولوجية بين القادة أبانت عن عدم تجاوز ضعف الجبهة وذلك لوجود تصورين بين السّياسيين والعسكريين فعبان أراد الاعتماد على الفئات العمالية والبرجوازية لنقل الثورة إلى المدن، أما التصور الثاني ويمثله قادة جيش التحرير فكان يستند على الطبقات الريفية وهي القادرة على تحمل مسؤولية الثورة فلا أهمّية للمسائل الإيديولوجية، بل اعتمد على الارتباط بالتقاليد الثورية للفلاحين.

هذا المبدأ تبناه عبان رمضان في مؤتمر الصومام ...عندما بدأ الحديث يدور على إمكانية الحصول على الاستقلال الداخلي، من هنا أراد جماعة الداخل أن يستأثروا بالأمر من دون الخارج فيتولوا هم التفاوض مع الحكومة الفرنسية بدل الوفد الخارجي، والذي نفهمه هو أن عبان رمضان قد نجح في ضرب الخارج وذلك بفرض أولوية الداخل عليه كما أنه نجح في ضرب الداخل بفرض أولوية السياسي على العسكري، وذلك كله يعني أنه حصر قيادة الثورة في الداخل لأنه هو من الداخل وحاصرها في السياسي لأنه هو نفسه سياسي وليس عسكري.

-لكن سرعان ما وجد عبان نفسه وحيداً في ديار الغربة حيث لا معين له ولا نصير فأصبح أول من يطالب بتعديل فكرة أولوية الداخل على الخارج ...فأصبح عبان رمضان هو نفسه أول من طالب بتغيير هذا المبدأ ليصبح على الصيغة

الآتيــة "لا أولويــة للــداخل علــى الخــارج"[1] وقــد كــان وجــوده الاضــطراري في الخــارج ســببًا مباشــرًا في مطالبتــه بــإجراء هــذا التغيير...وذلــك بعــد انعقــاد أول مجلــس وطــني للثــورة في أوت1957م، فقــد تغلــب السّياســيون علــى العســكريين عنــدما أزاحــوهم عــن قيــادة لجنــة التنســيق والتنفيــذ ...وأبعــدوا بــن يوســف بــن خــدة وســعد دحلــب عــن هــذا الجهــاز التنفيــذي وأنزلــوا عبــان رمضــان منزلــة دون الــتي خولهــا لــه مــؤتمر الصــومام أو المنزلــة الــتي خولهــا لنفســه خــلال هــذا المــؤتمر، وهــذا يعــني أن لجنــة التنســيق والتنفيــذ قد أصبحت أمورها بأيدي القادة الخمسة للولايات العسكرية.

– الحقيقــة هنــاك تكــاملاً بــين السياســيين والعســكريين فــلا الأوائــل كــانوا يســتطيعون وحــدهم تســيير الثــورة لأنهــم ليســوا مــن مفجريهــا أصــلاً ولا يســتطيعون أن يســيرون الثــورة لأنهــم كــانوا فاقــدين لعنصــر الكفــاءة والمقــدرة ولــذلك كــانوا يكملــون بعضــهم البعض.[2]

كمــا أنــه كــان يوجــد تكــاملاً بــين الــداخل والخــارج[3] ،فقــد كــان هــذا الأخــير يــتكلم باســم الثــورة في الــداخل ويعــبر عــن نشــاطها العســكري وعــن تضــحيات الشــعب والقمــع والاضــطهاد الــذي كــان يتعــرض لــه[4] ، كمــا أن الــداخل كــان متشــجعًا لأنّــه كان يشعر أن له قيادة شرعية تمثله في الخارج.

2–مناقشة مبدأ أولوية السياسي على العسكري:

أيضًــا كانــت فكــرة عبــان رمضــان الــتي تبناهــا مــن تلقــاء نفســه وبــوحي مــن بعــض مستشــاريه الــذين أســند إلــيهم العضــوية في لجنــة التنســيق والتنفيــذ علــى رأســهم ســعد دحلــب وبــن يوســف بــن خــدة همــا اللّــذين أشــارا علــى عبــان رمضــان بالتنصــيص عليــه في مــؤتمر الصــومام فــاكتفى بالصــمت...فقد أشــاروا إلى ذلــك مــن خــلال قــرارات الصــومام الــتي أوحــت أنــه يوجــد هنــاك عســكريين منفــذين وسياســيين مســؤولين عــنهم كــانوا قــد رفضــوا بــالأمس القريــب أن تســند إلــيهم قيــادة الثــورة

[1] محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية الولاية الأولي نموذجا، د ج،د ط، المطبعة الرسمية ،الجزائر،2007،ص ص 33 .36

[2] محمد زروال مرجع سابق، ص36

[3] نفسه ، ص38

[4] نفسه، ص 46.

وانطلاقا من مبدأ أولوية السياسي على العسكري، انتقد عبان رمضان بشدة تصرف العسكريين ومن جهتهم أخذ عليه هؤلاء محاولة فرض سلطته على الثورة مستندين في ذلك على شرعيتهم التاريخية ، فهم من الأوائل الذين انضموا إلى الكفاح ، فضلاً على أنّ أحدهم وهو كريم بالقاسم كان من العناصر الستة الذين خططوا للفاتح من نوفمبر وعليه فإنهم لن يقبلوا لا بسلطة عبان الذي انضم إلى الكفاح متأخراً و لاسلطة المركزيين سعد دحلب وبن خدة[1]، فضابط المخابرات المصري فتحي الديب أورد في كتابه "عبد الناصر وثورة الجزائر"، أنّ السيد أحمد بن بلة أكد له بأن صراعاً قد بدأ بين السياسيين والعسكريين ،وهذا خاصة بعد انتشار نغمة سياسي وعسكري، في أوساط جيش التحرير الوطني[2]، وهذا ما أورده أيضاً مصطفى هشماوي في كتابه جذور نوفمبر1954م، بأن ذلك التصنيف ليس له مرجعية، ثمّ تساؤل كيف يمكن أن يصنف هذا بأنه سياسي وذاك بأنه عسكري، لكن السيد عمار بن عودة ذكر أن المقصود بأولوية السياسي على العسكري هو التركيز على التفاوض مع العدو ،لضبط شروط وقف إطلاق النار، لأنّ الانتصار العسكري على واحدة من أكبر الدول الاستعمارية في العالم، يعد من باب المستحيلات تقريباً، ولقد أكد رابح لونيسي ذلك في كتابه" الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين" فقد ذكر بأن مبدأ أولوية السياسي على العسكري، وضع لأنه كانت هناك اتصالات جد متقدمّة مع السلطة الفرنسية، ولهذا لابد من إعطاء الفرصة للسياسيين لقيادة المفاوضات السياسية لأنهم الأقدر عليها، وهذا ما ذهب إليه خالفة معمري في كتابه عبان رمضان حينما ذكر الأجهزة التي تسمي بالسياسة تتمتع بالأولوية على حساب الأجهزة العسكرية في حالة الفصل في قضية مهمة[3]،

فقد أدي مبدأ أولوية السياسي على العسكري كما أدى مبدأ أولوية الداخل عن الخارج إلى نتائج وخيمة عرفتها الثورة فهو قد تسبب بعد أحد عشر شهراً من

---

[1] حكيمة شتواح، المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، إشراف: عبد الحميد زوزو،جامعة الجزائر، 2000- 2001م، ص62

[2] فتحي الديب ، مصدر سابق ،ص248

[3] شبوب محمد، إجتماع العقداء العشر، مرجع سابق، ص7

التنصيص عليه في اغتيال عبان المدافع المتحمس عن هذا المبدأ وكان هذا المبدأ الذي تنادى به القيادة في الداخل قد أدي إلى ظهور مبدأ مضاد له وهو أولوية العسكري علي السياسي، وكان أحمد بن بلة ومحمد بوضياف وعلي مهساس، هم الذين حملوا هذا الشعار إذ كان هؤلاء ينادون في الخارج بأن قيادة الثورة يجب أن تسند إلى العسكريين بحكم أنّهم هم الذين فجروا الثورة أمّا القيادة السياسية في الداخل فقد كانت تنادي بأن الثورة يجب أن يقودها السياسيون لأنها لا تستطيع أن تحقق النصر العسكري على العدو وذلك لأسباب داخلية وخارجية تتمثل أساسًا في الافتقار إلى الإمكانيات الحربية الكبيرة التي تضمن لها النصر، وقد حملت هذه الفكرة بعض أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ على محاولة نقل الحرب المسلحة من الجبال إلى المدن بهدف العمل التدريجي على تحقيق هذا النصر السياسي لكن سرعان ما وقع تعديل في أول اجتماع انعقد في القاهرة في 1957، بين هذين المبدأين أولوية الداخل على الخارج وأولوية السياسي على العسكري"

ونتيجة لهذا التعديل فقد أصبح عدد العسكريين في لجنة التنسيق والتنفيذ أكثر من عدد السياسيين،[1] وهكذا تم تجاوز هذا الخلاف و الصراع القائم بين الجناح العسكري المتمثل في جماعة الخارج والجناح السياسي بقيادة عبان رمضان الذي تم تصفيته فيما بعد نتيجة لذلك الذي راح ضحية لهذا الخلاف

إذن يمكن اعتبار أن مؤتمر القاهرة جاء للرد على قرارات مؤتمر القاهرة ومحو أثر و نتائج 20 أوت 1956 خاصة بعدما اعتبر مؤتمر الصومام مؤتمر مبتور أي لم يكن مؤتمر الإجماع فلذلك اعتبر مؤتمر القاهرة مؤتمر الإجماع لأنه جاء ليدعم مؤتمر الصومام والرفع من مؤسسات الثورة وكذلك أن هذا المؤتمر ضم بعض منظري الصومام حضروا مؤتمر القاهرة

وهناك طرف رأي أن القاهرة جاء للرد على الصومام فقد عقد في نفس تاريخ الصومام وبالتالي جاء لمحو قرارات الصومام، إذن مؤتمر القاهرة جاء لاسترداد العسكري لما أخذه منه السياسي في الصومام

[1] محمد زروال، مرجع سابق، ص 44.

المبحث الثالث: نتائج مؤتمر القاهرة 20 أوت 1957.

المطلب الأول: من الناحية السلبية.

- إنشاء لجنة التنظيم العسكري10أفريل1958
- تأسيس الحكومة المؤقتة 19 سبتمبر 1958.

المطلب الثاني: من الناحية الإيجابية.

- اغتيال عبان رمضان 27 ديسمبر 1957.
- مؤامرة لعموري سبتمبر – نوفمبر 1958.

المبحث الثالث: نتائج مؤتمر القاهرة 20 أوت 1957.

بعد انعقاد مؤتمر القاهرة 20 أوت 1957م، وانتهاء أشغال الدورة بدأت تعرف الثورة مجموعة من الأحداث والتي يمكن اعتبارها أنها من أهم النتائج التي خرج بها مؤتمر القاهرة، فكانت أحداث عديدة سواء من الناحية الإيجابية كتأسيس لجنة التنظيم العسكري وذلك لتوحيد جيش التحرير، اضافة إلى تأسيس الحكومة المؤقتة،

أما من النتائج السلبية التي ظهرت عقب المؤتمر فتمثلت في ظهور الاغتيالات حيث عقب المؤتمر مباشرة تم اغتيل عبان رمضان وظهرت مؤامرة محمد لعموري والتي كان المخطط منها إحداث انقلاب عسكري ضد الحكومة المؤقتة.

المطلب الأول:من الناحية الإيجابية:

من النتائج الإيجابية التي ترتبت عن انعقاد مؤتمر القاهرة 1957م، تلك النتائج التي أعطت للثورة تنظيم عسكري وسياسي، فمن الناحية العسكرية بعد المؤتمر تقرر إنشاء لجنة التنظيم العسكري والتي كان الهدف من إنشائها هو تنظيم جيش التحرير الوطني، أما من الناحية السياسية فأكبر نتيجة خرج بها المؤتمر هو ضرورة إنشاء حكومة تكون الممثل الشرعي للشعب الجزائري وثورته، أي الناطق الرسمي باسم الثورة التحريرية.

1- إنشاء لجنة التنظيم العسكري:

لقد أوضح ميثاق الصومام في قراراته على ضرورة تنظيم المقاومة وتوحيد الصفوف ومختلف التنظيمات، وفي هذا الإطار أي توحيد جيش التحرير الوطني وتجاوز بذلك مفهوم الولايات قرر المجلس الوطني للثورة ضرورة الإسراع بإنشاء قيادة موحدة لجيش التحرير الوطني، لكن تنفيذ هذا القرار تعثر في بداية الأمر نتيجة الصراع الذي صاحب خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من الجزائر والذي قام في أساسه بين السيد كريم بلقاسم و عبان رمضان

وبعد التخلص من هذا الأخير في 27 ديسمبر 1957م،[1] ظهر للوجود في شهر أفريل1958م لجنة التنظيم

العسكري COM[2] التي تم إنشاؤها في غار الدماء بتونس و وجدة بالمغرب، وكان كريم بلقاسم هو صاحب فكرة إنشائها، فلاقت فكرته موافقة كل عبد الحفيظ بوصوف، والأخضر بن طوبال، وأصبحت هذه اللجنة تقوم بتسيير الثورة من الخارج انطلاقا من (COM) الغربي في وجدة و(COM) الشرقي بتونس،[3]وبذلك تم تقسيم التراب إلى فرعين عسكريين أحدهما في الشرق و الثاني في الغرب.

وترأس الفرع الأول أي (COM) الغربي العقيد هواري بومدين، مقره وجدة بالمغرب وكان نائبه العقيد الصادق دهيليس و كان يشمل الولايات الرابعة و الخامسة والسادسة[4]، أما عن الفرع الثاني أي(COM) الشرقي فترأسه محمدي السعيد، مقره غار الدماء بتونس وكان نائبه كل من محمد لعموري عن الولاية الأولى والعقيد بن عودة قائد الولاية الثانية وقائد القاعدة الشرقية عمار بوقلاز.[5]

و الهدف من إنشاء لجنة التنظيم العسكري بفرعيه الشرقي والغربي هو تنظيم جديد لجيش الحدود و الاهتمام بتزويد المقاومة بالأسلحة والذخيرة مع تعزيز وتنسيق العمل العسكري في صفوف المقاومة وتحويل جيش التحرير الوطني إلى جيش نظامي وعصري يعتمد الوحدات العسكرية الكبرى[6]، ولقد وفق الفرع الأول بقيادة هواري بومدين فبمجرد التنصيب وانطلاق العمل تمكن من تنظيم عمل الفرع تنظيما عصريا تميز في تلك الفترة

---

[1] عبان رمضان الذي تم اغتياله في المغرب من طرف الباءات الثلاث، كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف ، لخضر بن طوبال بتاريخ 27 ديسمبر 1957.

[2] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2، مرجع سابق، ص 103.

[3] حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، مرجع سابق، ص191.

[4] محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص104.

[5] يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث حول الثورة الجزائرية 1954- 1962 ، د ط، دار هومة الجزائر 2007، ص 248.

[6]جودي أتومي، وقائع سنين الحرب في الولاية الثالثة منطقة القبائل 1956- 1962،ج 2،دط، دار ريم للنشر، الجزائر،2009، ص 306.

بالدقة في التخطيط والانضباط في ممارسة النشاط العسكري[1]، على خلاف الفرع الثاني الشرقي الذي كان بقيادة محمدي السعيد الذي لم يحالفه النجاح في تأدية مهمته حيث بعد خمسة أشهر من إنشائه قامتCCE بحل « الكوم الشرقي » بسبب انتشار الفوضى وانعدام الانضباط وعدم القدرة على إيصال الأسلحة إلى الداخل[2]، وأيضا وجد صعوبة في إقناع نوابه بمسؤوليته عليهم، وراح كل واحد يعمل مستقلا ومباشرة مع الولايات التي جاء منها أو كان يشرف عليها وبالتدرج تأزم الوضع في الحدود الشرقية خاصة في الولاية الأولى و القاعدة الشرقية[3]، فبات واضحا عدم قدرة محمدي السعيد على تسيير شؤونه بخلاف هواري بومدين هذا الأخير الذي استطاع أن يتحكم في تنظيم (الكوم الغربي).

أما عن السبب الثاني الذي من خلاله تم حل (الكوم الشرقي)هو قيام القيادة الجديدة بتوظيف شروط للحكومة المؤقتة بخصوص اجتماعات المجلس الوطني للثورة الجزائرية في الحدود التونسية بالقرب من المجاهدين، وأيضا طالبت بتقديم توضيحات حول اغتيال عبان رمضان[4]، ونتيجة هذه الأسباب والتطورات الخطيرة أقر يوم 19 سبتمبر 1958م عجز القائد محمدي السعيد ونوابه[5]وهكذا أدركت لجنة التنسيق والتنفيذ عدم نجاعة (الكوم الشرقي) ليصدر كريم بلقاسم الأمر إلى لجنة التنسيق والتنفيذ بحله وتم إصدار عقوبات مختلفة في حق القائد محمدي السعيد ونوابه تراوحت بين الإنزال في الرتب والنفي إلى كل من بغداد والسعودية ولبنان، وكانت لهذه القرارات الأثر الأكبر في تأزم الأوضاع الثورية وظهور فيما بعد بما عرفت بمؤامرة لعموري ضد تأسيس الحكومة المؤقتة 1958م.

2 – الحكومة المؤقتة الجزائرية 19سبتمبر 1958.

أمام الوضع الذي آلت إليه الثورة التحريرية والمتمثل في الانتصارات العديدة التي حققتها منذ اندلاعها سواء على الصعيد الداخلي وحتى الخارجي، و نتيجة التقدم الذي

---

[1] محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 104.

[2] حميد عبد القادر، مرجع سابق، ص 191.

[3] الزبيري، مرجع نفسه، ص 104.

[4] جودي أتومي، مصدر سابق، ص 306.

[5] عبد القادر، مرجع نفسه، ص 206.

شهدته خاصة بعد توحيد القيادة الوطنية من خلال المجلس الوطني للثورة CNRA ولجنة التنسيق والتنفيذ CCE، وأمام زيادة النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير والحصول على التأييد الكبير من معظم الدول العربية وحتى الأجنبية، لذلك كان لزاما على قادة لجنة التنسيق والتنفيذ الإعلان عن تشكيل أول حكومة مؤقتة للثورة الجزائرية، حتى تستطيع بذلك الحفاظ على المكتسبات التي تحققهم الثورة والعمل على التقدم نحو نجاح أوسع .

أ- تأسيس الحكومة المؤقتة:

إن فكرة تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كانت في أذهان قادة الثورة، وظهر أول اقتراح لتشكيل الحكومة المؤقتة على يد كل من بن بلة و خيضر و آيت أحمد في عام 1956م، في الرسائل التي كان أعضاء الوفد الخارجي يتبادلونها مع قيادة العاصمة ولكنها جوبهت بالرفض الشديد من طرف عبان رمضان الذي رد باسم قادة الداخل.[1]

وفي هذا الاطار يذكر السيد رضا مالك: بأن فكرة تأسيس حكومة مؤقتة بقيت قائمة بعد اختطاف الزعماء الخمس يوم 22 أكتوبر1956م وذلك بهدف الرد على العدوان الفرنسي،[2] لتطرح الفكرة بشكل جدي من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية التي قامت بها بناءا على توصيات المجلس الوطني للثورة الجزائرية والذي انعقد في أوت 1957م الذي أعطاه صلاحيات واسعة ومطلقة من أجل القيام بالخطوات العملية الضرورية،[3] وفي هذا الصدد يذكر علي كافي:« وهكذا استأثرت لجنة التنسيق و التنفيذ بسلطة تشكيل الحكومة وتعيين واختيار الوزراء وكتاب الدولة دون أخذ أي اعتبار للداخل [4]» وبذلك طرحت فكرة التأسيس من خلال جلسات المؤتمر الثاني للمجلس الوطني للثورة والذي انعقد بالقاهرة، حيث فوض في هذا اللقاء القرار للجنة التنسيق والتنفيذ بتشكيلها، ثم جاء بعد

---

[1] رضا مالك، الجزائر في ايفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956- 1962، تر: فارس غصوب، ط1، دار الغارابي، الجزائر، 2003، ص ص45-46.

[2] محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص ص105- 106.

[3] الطاهر بن حروف الله، المؤسسات السياسية للثورة الجزائرية، مجلة الذاكرة، العدد 1، المتحف الوطني للمجاهد الجزائر 1994، ص 42.

[4] علي كافي، مصدر سابق، ص 227.

ذلك مؤتمر طنجة[1] فأوصي بعد مشاورات بين حكومتي تونس و المغرب بضرورة إقامة حكومة بالمنفي[2].

فبدأ قادة الثورة ولاسيما أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ يفكرون بجد في تشكيل حكومة جزائرية وهذه المسألة دافع عليها العقيد أوعمران عمار في تقريره الذي قدمه للجنة التنسيق والتنفيذ بتاريخ 17 أبريل 1957م حيث قال « حتى لا تتجاوزنا الأحداث يجب تشكيل حكومة نستطيع بواسطتها دعم الاتصالات بالحكومات الأجنبية ودعم شرعية الثورة في المحافل الدولية[3]»، وبهذا توفرت الأسباب الكافية لتأسيس الحكومة التي فوض المجلس الوطني مهمة تأسيسها إلى لجنة التنسيق و التنفيذ بحيث تشكلت لجنة فنية و إدارية قامت بتحضير مسودة مشروع تأسيس الحكومة، فاجتمعت لجنة التنسيق في 9 سبتمبر ووضعت الخطة النهائية لتشكيل الحكومة[4]، ليتم يوم 19 أيلول – سبتمبر- 1958م بالقاهرة الإعلان عن تأسيس أول حكومة مؤقتة للثورة الجزائرية وكان يصادف تأسيسها اليوم 1416 من أيام الثورة[5]، و اجتمع رجال الصحافة ومختلف ممثلي وكالات الصحف الأجنبية في عمارة بشارع مديرية التحرير وحضر الاجتماع سفير العراق بالقاهرة الأستاذ رفيق السامرائي، وتولى فرحات عباس تلاوة قرار الإنشاء وأخذ أحمد التوفيق المدني الكلمة ليقوم بتعريب الخطاب للحاضرين[6] وبذلك فإن ميلاد الحكومة المؤقتة سنة 1958م هو محاولة لإعادة بعث بعث الدولة الجزائرية وإحيائها من جديد، وقد تضمنت التشكيلة كل التوجهات السياسية من جمعية العلماء المسلمين و المركزيين و أعضاء حركة انتصار الحريات الديمقراطية[7]، فكانت مزيجا بين أربعة تيارات وبذلك رجحت الكفة تماما للعسكريين بوصوف وكريم

---

[1] عقد مابين 27- 30 أفريل1958 ، عقده حزب الاستقلال المغربي وحزب الدستور التونسي وجبهة التحرير الوطني حيث أوصي بضرورة إنشاء حكومة جزائرية بالمنفي.

[2] وحيدة نعمي، الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958- 1962، مرجع سابق، ص ص32- 33.

[3] علي زغدود، ذاكرة ثورة التحرير الجزائري، مرجع سابق، ص 43 .

[4] مصطفي هشماوي، جذور نوفمبر1954في الجزائر، مرجع سابق، ص114.

[5] ازغيدي محمد لحسن، مرجع سابق، ص 191.

[6] أحمد التوفيق المدني، مصدر سابق، ص 580.

[7] حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، مرجع سابق، ص ص203- 204.

بلقاسم، وعن رئيس أول حكومة فتم عرض اسمين لرئاسة الحكومة وهما كريم بلقاسم الذي يعد من التاريخيين و الدكتور الأمين دباغين الذي كان رئيس البعثة الخارجية لجبهة التحرير الوطني، إلا أنهما رفضا فالأول تم رفضه من طرف لخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف للحفاظ على التوازن معه، و الثاني تم رفضه من قبل المختطفين الخمس خاصة أحمد بن بلة، وبعد مناقشات طويلة تم اختيار فرحات عباس[1] ليكون أول رئيس للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وبمجرد تعينه تباينت الآراء بين الموافقة والاعتراض فيقول أحمد بن بلة: « لقد تعجبنا جميعا في السجن من إعلان الحكومة برئاسة فرحات عباس فالرجل لم يكن يؤمن بالثورة وكانت لديه مشكلة في قضية الهوية و لم يكن يصلح ليكون رمزا للثورة الجزائرية أو الشعب الجزائري » أما بن خدة فيقول: يجب أن نعترف أنه تم اختيار فرحات عباس لاعتداله وكبر سنه 59 سنة وخبرته الطويلة في النضال السياسي وعدم ميله لأي كتلة من التكتلات التي كانت موجودة داخل القيادة العليا[2]، والحقيقة أن الرئيس فرحات عباس لم يكن يتمتع بالسلطة الفعلية، فالقرارات كانت تتخذ في مختلف هيئات جبهة التحرير الوطني بصفة جماعية، أما السلطة الفعلية كانت بيد الباءات الثلاث، فأصبحت الحكومة المؤقتة تباشر مهامها ابتداء من يوم الجمعة ربيع الأول 1379ه الموافق ل 19 سبتمبر 1958م على الساعة الواحدة بعد الزوال بتوقيت الجزائر.[3]

وعين المجلس الوطني أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي ضمت تسعة عشر شخصية برئاسة فرحات عباس، أربعة عشر وزيرا ونائبين للرئيس وثلاث كتاب دولة،فكانت التشكيلة على النحو التالي: رئيس المجلس الوزاري ووزير المالية السيد ابن يوسف بن خدة، نائب رئيس المجلس مجلس الوزراء وزير الداخلية السيد كريم بلقاسم، نائب رئيس مجلس الوزراء السيد أحمد بن بلة، نائب رئيس الوزراء محمد بوضياف، وزير دولة السيد حسين آيت أحمد وزير دولة السيد الأخضر بن طوبال، وزير دولة سعيد

---

[1] عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958- 1959، مرجع سابق، ص48.

[2] عز الدين معزة، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، إشراف: عبد الكريم بوصفصاف، قسم التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة، 2004 - 2005، ص 242.

[3] جريدة المجاهد، 19 ديسمبر 1958، ص 1.

محمدي، والسيد محمد خيضر ورابح بيطاط وزير الشؤون الخارجية، سعد دحلب، وزير التسليح والمواصلات العامة السيد عبد الحفيظ بوصوف، وزير الأخبار السيد محمد ايزيد أمناء سر الدولة مصطفى استنبولي،[1] عمر أوصديق،[2] وأصدرت وزارة الأخبار للحكومة المؤقتة بيان التأسيس في أوت،[3] وبمجرد الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة تباينت الردود حول الاعتراف وعدم الاعتراف بالحكومة المؤقتة.

ب- ردود الفعل حول تأسيس الحكومة المؤقتة:

لقد تباينت ردود الفعل الداخلية و الخارجية حول تأسيس أول حكومة للجمهورية الجزائرية، فعلى الصعيد الداخلي كان لنبأ إعلان الحكومة المؤقتة صداه لدى الشعب الجزائري حيث استقبله بفرح بالغ وأقام الشعب في كل جهة من التراب الجزائري الاحتفالات، فرح بميلاد الحكومة وأطلق عليها عيد الجمهورية[4]، أما عن ردود فعل مسؤوليها وقادتها اعتبر فرحات عباس الإعلان عنها بعث حماس لدى الشعب الجزائري وأملا أن يكون هناك دعم للثورة على الصعيد الخارجي[5] أما العقيد علي كافي[6] والذي يعد من المعارضين لقرار التأسيس إلا أنه اعتبر التشكيلة حدثا تاريخيا وبعثا للدولة الجزائرية، وانتقاما ساطعا من لطخة سيدي فرج، وإن الشعب المهتم بكل ما يرجع كرامته قد

---

[1] **مصطفى استنبولى:** ولد 10 مارس 1920 بمعسكر، انخرط حزب شمال افريقيا و حزب الشعب الجزائري، دخل السجن العديد من المرات، عين في الحكومة المؤقتة الأولى ، توفي 20 أفريل1984. للمزيد انظر: ينظر،كمال بوطارن، كاتب دولة في الحكومة المؤقتة في طي النسيان، مجلة أول نوفمبر، المنظمة الوطنية للمجاهدين،عددان151 - 152، الجزائر 1997، ص ص9- 10.

[2] عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج 2،د ط، دار العلمانية، الجزائر، 2013،ص 158.

[3] جريدة المجاهد، 28 أوت 1961، ص 3.

[4] لحسن زغيدي، مرجع سابق، ص 191.

[5] وحيدة نعمي، مرجع سابق، ص 45.

[6] **علي كافي:** كان قائد الولاية الثانية، الشمال القسنطيني، ولد بالحروش1928 ناضل في صفوف حزب الشعب الجزائري شارك في معركة أوت 1955 قاد الولاية الثانية مابين1957- 1959 عين بعد الاستقلال سفيرا في العديد ثم رئيسا 1992 للمزيد أنظر: الطيب بن نادر ، الجزائر حضارة و تاريخ، د ط، دار الهدي ، الجزائر 2008، ص 235.

استقبل النبأ بكل حماسة وفرحة فللمرة الأولى منذ 1830 تولد حكومة بجهد الشعب وحده وبيد أبنائه[1].

وبمجرد الإعلان عن التأسيس، ومن أجل تسهيل الحصول على التأييد وموافقة العديد من الدول العربية، قام كل من مهري ودباغين و بوصوف وبلقاسم ومحمود الشريف بزيارات للتعريف بالحكومة وتوزيع بيان الحكومة المؤقتة إلى كل السفارات العربية بالقاهرة[2]، حيث وبمجرد الإعلان عن التأسيس سجلت أربعة اعترافات في يوم واحد وهي على التوالي الجمهورية العربية المتحدة، المملكة الليبية المتحدة، الجمهورية العربية العراقية، المملكة المتوكلية اليمنية، الجمهورية التونسية،[3] أما بالنسبة لدول العالم فقد أيدت بعض الدول التأسيس مثل الصين الشعبية، الفيتنام ، كوريا، اندونيسيا[4].

أما على الصعيد الفرنسي لقد أدركت القيادة الفرنسية حقيقة هذا التيار خاصة بعد الإعلان عن تأسيس الحكومة و انضمام العديد من جنود القوم[5] بصفة متتالية ومخالفة للعادة، الذين الذين أصبحوا يشعرون بعد الإعلان عن الحكومة بأنهم متمردون على السلطة الفرنسية، وقد أدركت القيادة الفرنسية خطورة الأمر حيث أصبحت تتخوف منهم أكثر من ذي قبل حتى أنها اصبحت تسرحهم من الجندية وتضعهم في السجن، وباشرت الحكومة الفرنسية كذلك بإبلاغ جميع الدول أنها ستعتبر الاعتراف بالحكومة عملا غير ودي[6]،وفي محاولة بائسة لوقف الاعترافات بالحكومة الجزائرية المؤقتة، صرح الجنرال ديغول في حديث له مع مدير جريدة

---

[1]علي كافي، مصدر سابق، ص 226.

[2]عمر بوضربة، مرجع سابق، ص ص 46 -47.

[3]علي زغدود، مرجع سابق، ص 46.

[4] بوضربة، مرجع نفسه، ص ص31- 32.

[5]كلمة القوم أو القومية أطلقها المستعمر على المجندين الجزائريين الذين كانوا في صفوف قواته ليحاربهم جيش التحرير الوطني.

[6]لحسن زغيدي، مرجع سابق، ص 192.

«L'EDO D'RAN» صدى وهران، أن فرنسا ستقطع علاقاتها فورا مع أية حكومة رسمية تعترف بالحكومة الجزائرية[1] إلا أن هذا التصريح لم تبال به أية دولة، حيث أن ثلاث حكومات افريقية كانت تحت الحماية الفرنسية « ليبريا- التوغو- مالي» أعلنت اعترافها بالحكومة الجزائرية المؤقتة[2].

وبذلك توالت ردود الأفعال حول تأسيس أول حكومة للجمهورية الجزائرية والتي منذ تأسيسها لقيت تأييد منقطع النظير، الذي ساهم في استمرارية وازدياد قوة الثورة التي اصبحت تحضي بمزيد من التأييد العربي و حتى العالمي.

إذن فنبأ الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كان ضربة قوية للاستعمار الفرنسي حيث جاء في وقت صممت الحكومة الفرنسية وعلى رأسها ديغول على دمج الجزائر بصفة نهائية بفرنسا و استعملت لذلك شتى الأساليب السياسية لتحقيق مالم تستطع تحقيقه الحكومات التي سبقتها ولقد كان نبأ تأسيسها حلما لطالما انتظره الشعب الجزائري، ولقد تجسد هذا الحلم على أرض الواقع ابتداء من 19 سبتمبر 1958م وبتحقيق هذا الحلم اصبح الشعب يؤمن بقرب النصر الحاسم على المستعمر أكثر من أي وقت.

إن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهوري الجزائرية بعد أربع سنوات من عمر الثورة، يعد حدثا تاريخيا هاما في مسيرة الثورة التحريرية، وخطوة جريئة أقدم عليها قادة الثورة، فكان إعلانها تأكيد عل أن الثورة تسير بخطى ثابتة نحو تحقيق هدف شعب بأكمله بالاستقلال، ولكن رغم الصدى الذي عرفه تأسيس الحكومة المؤقتة وردود الفعل والترحيب الداخلي بهذا الانجاز، هذا لم يمنع من ظهور بعض المؤامرات ضد الحكومة من الداخل ومن أخطر هذه المؤامرات مؤامرة محمد لعموري

---

[1] مصطفى طلاس، الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 372.

[2] عمار قليل، مصدر سابق، ص 161.

المطلب الثاني:من الناحية السلبية.

أما من النتائج السلبية التي ترتبت عن انعقاد مؤتمر القاهرة1957 توسيع فوهة الاغتيالات والمؤامرات، فظهرت العديد من الاغتيالات فكان أول ضحية لقرارات مؤتمر القاهرة خاصة قرار إلغاء أولوية السياسي على العسكري هو اغتيال عبان رمضان، أما عن المؤامرات فظهرت مؤامرة محمد لعموري التي كانت تهدف للانقلاب ضد الحكومة المؤقتة.

1- اغتيال عبان رمضان19 ديسمبر 1957 :

تميز انعقاد مؤتمر القاهرة 20 أوت1957م، باصطدام الصراع و تبادل الاتهامات بين السياسيين بزعامة عبان رمضان و العسكريين بزعامة كريم بلقاسم، حيث أنه جاء ليصحح قرارات مؤتمر الصومام، أما عبان رمضان فقد اعتبره بأنه كان تحدي له خاصة و أنه قام بتصحيح العديد من القرارات خاصة تلك القرارات التي تخص مبدأ أولوية السياسي على العسكري، فعرف مؤتمر القاهرة هجوم عبان رمضان الكاسح على خصومه و على رأسهم كريم بلقاسم فأسفر المؤتمر على معارضة تامة لعبان رمضان، الذي خرج من الدورة غاضبا خاصة بعد قرارات الدورة المتمثلة، في توسيع مجلس الثورة من 34عضوا إلى 54 عضوا كلهم أصبحوا عسكريين كما وسعت لجنة التنسيق و التنفيذ من 5 أعضاء إلى14أعضاء و بذلك تم إبعاد حليفي عبان بن خدة و دحلب، ليحل محلهما عبد الحميد مهري و فرحات عباس إلى جانب الأمين دباغين و بذلك رجحت كفة العسكريين بعد انتهاء اجتماع المجلس الوطني للثورة بالقاهرة 1957 و خروجه بالعديد من القرارات، تم من خلاله انتخاب فرحات عباس ناطقا رسميا للجنة التنسيق و التنفيذ، و بعد انتهاء الأشغال سيطرو العقداء على الثورة الأمر الذي أدي بعبان رمضان إلى التمسك برأيه و خاطب بصرامته قائلا «لن تتخلصوا مني بسهولة »[1]، و في ظل تشبث عبان رمضان برؤية و أفكاره و معارضته لأعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ أدى الأمر إلى أن ساءت العلاقة بين الأخ عبان رمضان و بين أغلب رجال لجنة التنسيق و التنفيذ رغم كل محاولات التسوية التي هي

[1] حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، مرجع سابق، ص 183.

أحسن و لفائدة الثورة لأن التسوية سوف تخدم الثورة أكثر من الخلافات[1]،و نتيجة تصاعد الخلافات قام العقداء بارسال الأعضاء السياسيين للتوسط و حل الخلاف فالتقى فرحات عباس بعبان وطلب منه أن يكف عن زرع الانشقاقات بين الصفوف، لأن ذلك سوف يضر بالثورة إلا أن عبان رمضان رفض مقترح فرحات عباس[2]،

ونتيجة لذلك بدأ العقداء في التخطيط لعزل عبان وإزاحته من قيادة الثورة والتصفية الجسدية و اللجوء إلى العناصر التي كانوا يسمونها بالإصلاحية و المعتدلة لتشكيل الواجهة السياسية بعد عبان رمضان[3]، وقد تم اتهام عبان من طرف كريم بلقاسم بأنه شرع في عمل تقسيمي من خلال قراراته التي خرج بها في مؤتمر الصومام بحيث عمل على تصنيف الثورة على أساس عسكري وسياسي ورفع كفة السياسي على العسكري.

أما الاتهام الثاني الذي وجه له هو أنه كان يقوم بعملية تمييزية حيث كان يمارس رؤية تقوم على أساس التمييز القائم على الانتماء الجهوي والاجتماعي[4]،

أما الاتهام الثالث فكان الاتهام الأخطر حيث يوضح كريم بلقاسم أن محمود الشريف كشف لأعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ متأسفا أن عبان كان على اتصال سري مع القائد حاج علي وأن هذا الاخير كان منشقا ووافق على تحريك فيالقه العسكرية في اتجاه تونس لتطهير لجنة التنسيق وتحقيق ديكتاتورية كاملة لعبان رمضان.[5]

وفي ظل تصاعد الخلافات أدى الامر إلى ظهور جولة جديدة من الصراع مابين السياسيين والعسكريين وقد تمكن قادة الولايات في الداخل بالاطلاع على هذا الانشقاق اثر اجتماعهم في تونس بالقادة العسكريين للجنة التنسيق والتنفيذ ديسمبر 1957م وهو

---

[1]أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، مصدر سابق، ص576.

2حميد عبد القادر، عبان رمضان مرافعة من أجل الحقيقة، د ط، منشورات الشهاب الجزائر 2003، ص ص144145.

3عبد النور خيثر، تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954- 1962، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر،إشراف: حباسي شاوش، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2005- 2006، ص 174.

4خالفه معمري، عبان رمضان، مرجع سابق، ص ص478- 480.

5 نفسه، ص ص480- 481.

الاجتماع الذي حضره علي كافي حيث يقول: أنه أثناء الاجتماع بالقادة كريم بلقاسم وبن طوبال تحدث هذا الأخير عن تصرفات عبان متهما إياه بالتطلع لزعامة الثورة ويضيف علي كافي بأن عبان رمضان أراد استمالته إلى تحالفه وبالتالي استمالة الولاية الثانية وذلك من خلال اللقاء الذي تم بينهما في مترل رشيد قايد،[1]ونتيجة لإصرار عبان في المحافظة على مكانتة و السيطرة على زمام الأمور لم يجد العقداء أمامهم سوى حلين إما تصفيته أو سجنه، فأبدى العقيد الشريف تحفظا بخصوص القتل وبأنه يفضل السجن وشاركه أعمران الرأي واعتبر التصفية أمر خطير سيضر بالثورة، أما عن بلقلسم وبن طوبال وبوصوف فكانوا يرون أن مسألة السجن غير ممكنة[2] فالتصفية أحسن وحسب محمد بجاوي فإن بوصوف رجل المخابرات في الثورة كان هو صاحب الاقتراح بتصفيته،[3]ولكن رغم الاختلافات وآراء القادة الخمسة بدأت عملية التخطيط لتصفيته. حيث انتقل الوفد[4] في 23 ديسمبر 1957م إلى روما ومنها إلى تطوان بالمغرب، وحل الوفد على الساعة الحادي عشر قبل منتصف النهار[5] وبذلك تم استدراج عبان رمضان إلى المغرب بحجة حضور اجتماع هناك مع سلطان المغرب لتسوية بعض المشاكل العالقة، وعند الوصول أمر عبد الحفيظ بوصوف اثنان من رجاله باغتيال عبان وتصفيته عن طريق الشنق وذلك يوم 27 ديسمبر 1957م[6]، ويضيف محمود الشريف حول تلك الحادثة الأليمة أنه بعد تقييد عبان دار جدال بين القادة الحاضرين حول القتل و يضيف أنهم ذهبوا إلى الغرفة التي كان فيها عبان ولمحت في ثانية إعدام عبان خنقا بواسطة حبل صغير جذبه جلادان إلى الخلف[7]وذلك يوم 27 ديسمبر1957م و لم يتم الإعلان عن وفاته إلا بعد خمسة أشهر أي يوم 29 ماي 1958م وذلك عندما كتبت جريدة المجاهد في الصفحة الأولى « عبان استشهد في معركة الشرف »

1علي كافي، مصدر سابق، ص 213.

2حميد عبد القادر، عبان رمضان مرافعة من أجل الحقيقة، مرجع سابق، ص 145.

[3]محمد عباس، فرسان الحرية، شهادات تاريخية، د ط، دار هومة الجزائر 2001، ص 100.

[4]حيث ضم الوفد كل من: كريم بلقاسم، عبان رمضان، الشريف محمود.

[5]عباس، مرجع نفسه، ص 102.

[6]حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، مرجع سابق، ص 184.

[7] رتيبة جعفر، لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية 1956- 1958، مذكرة لنيل شهادة الماستير تخصص تاريخ معاصر، إشراف: فريح لخميسي، قسم التاريخ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013- 2014، ص 97.

وكان ذلك مرفوقا بصورته ومقال مطول عددت فيه خصال المرحوم وانجازاته في مسيرته النضالية[1]، ويقول خالفة معمري في كتابه: لم يستنطق رمضان عبان ولم يحاكم ولم يخبر بالحكم الذي صدر ضده فكانت هذه هي المأساة[2]،وبذلك تم اغتياله داخل نظام الثورة من دون محاكمة.

أما قادة الداخل فلم يعلموا خبر مقتله إلا في اجتماع جانفي1958 وكان رد فعلهم الاستنكار من هذا الفعل، واعترف كريم بلقاسم بأنه كان وراء تصفيته وتحمل مسؤوليته وفي هذا الصدد يصرح فرحات عباس بأنه يوم «19فيفري 1958م جاء كريم لرؤيتي وقال لي لقد مات عبان وأتحمل مسؤولية موته، وأصرح بذمتي و ضميري أنه كان خطرا على حركتنا ولست نادما على شيء»[3]، وبذلك اغتيل عبان رمضان يوم 19سبتمبر 1957م ولم ينشر خبر وفاته إلى في 29 ماي 1958م، ورغم اختلاف الآراء حول تحديد الأسباب الكامنة وراء عملية الاغتيال وبذلك اعتبر عبان ضحية للصراع الذي شهدته الثورة الجزائرية في مختلف مراحلها، ولقد ظن قادة الثورة بأن بهذه العملية أي عملية التصفية ما كانوا يعتبرونهم خونة أو خارجون عن قوانين الثورة بأنهم سوف يضعون حدا للصراعات و الاختلافات و الخلافات التي عرفتها الثورة، غيرأن هذا القرار كان خاطئا حيث تم اتخاذه تحت الطاولات بين عناصر من قادة الثورة، وبعد عملية التصفية عرفت لجنة التنسيق والتنفيذ المزيد من الصراعات و الانشقاقات، وتكونت العديد من الزمر المتصارعة ولم يبقى على مستوي القمة أي توجهات سياسية،بل حلت المصالح الشخصية و العوامل الذاتية محل العلاقات القائمة على أساس أفكار سياسية، فأصبح قادة الثورة يفكرون في كيفية الدوام و الاستمرارية في وسط يسوده الحذر و الشك و المؤامرات و الاغتيالات، وبذلك بدأت الثورة تأخذ منحى جديدا في تاريخها.

---

[1] جريدة المجاهد، 29 مارس 1957، عدد 42، ص1.

[2] بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 454.

[3] خالفه معمري، مرجع سابق، ص 488.

2- قضية لعموري سبتمبر- نوفمبر 1958:

مباشرة بعد تأسيس الحكومة المؤقتة، واجهت هذه الأخيرة أخطر مؤامرة و هي مؤامرة لعموري التي تعود حيثياتها إلى "محمد لعموري" الذي كان وزير من وزراء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، فكان يباشر أعماله و يقوم بمختلف النشاطات التي توكل له إلى غاية 1958 أين تفجرت و ظهرت هذه المؤامرة على مسرح أحداث الثورة التحررية، و تعود جذور مؤامرة لعموري إلى فيفري 1957عندما قررت لجنة التنسيق و التنفيذ إنشاء لجنة التنظيم العسكري COM[1]في غار الدماء بتونس ووجدة بالمغرب، ولما تأكد عدم نجاعة (الكوم الشرقي) بقيادة محمدي السعيد تقرر حله بأمر من كريم بلقاسم، غير أن العقوبات التي نزلت بقادتها الآخرين هي التي سوف تغذي المؤامرة حيث تقرر تعليق مهام محمدي السعيد لمدة شهر و تم تجريد كل مساعديه من رتبتهم العسكرية، و إبعادهم و نفيهم إلى القاهرة و بغداد.[2]

يقول أحمد توفيق المدني « و كنت قد كلفت أنا شخصيا بتنفيذ الأمر الذي صدر في حق أعضاء لجنة العمليات العسكرية فأشرفت على تسفير عمارة بوقلاز إلى بغداد و عمار بن عودة إلى لبنان أما محمد لعموري فإنه رفض تنفيذ هذا الأمر»[3] و لكن بعض المصادر تؤكد أنه التحق بالسعودية كسفير فيها للثورة غير أنه غادرها بعد ذلك إلى القاهرة، حيث بدأ يجري بعض الاتصالات بالسلطات المصرية و كان هدفه من ذلك هو العمل على العودة إلى الحدود التونسية و قد ساعده في هذه الاتصالات شخص يدعي سعدية الجمعي و اسمه العسكري.

---

[1] اقترح فكرة إنشاء لجنة التنظيم العسكري كريم بلقاسم فلاقت الفكرة موافقة بوصوف وبن طوبال، فأصبحت هذه اللجنة تسيير الثورة من الخارج انطلاقا من (الكوم الغربي) في وجدة بقيادة هواري بومدين و(الكوم الشرقي) في غار الدماء بقيادة محمدي السعيد للمزيد انظر: حميد عبد القادر فرحات عباس رجل الجمهورية ، مرجع سابق، ص 191.

[2] نفسه، ص 206.

[3] أحمد التوفيق المدني، مصدر سابق، ص 191.

مصطفي الأكحل [1]وكان فتحي الديب[2] أول من اتصل بمحمد لعموري و أخبره عن استياء عبد الناصر من الحكومة المؤقتة و العقداء: كريم بلقاسم، محمود الشريف، لخضر بن طوبال و عبد الحفيظ بوصوف، و أعرب كذلك أن الحكومة المصرية مستعدة لمساعدته بالأسلحة و الذخيرة[3]، و بعد لقاء كل من محمد لعموري و مصطفي لكحل بفتحي الديب التقي أيضا بجمال عبد الناصر، و كان صلب المناقشات هو تشكيل حكومة جديدة و يقال أن الدكتور الأمين الدباغين كان هو المقترح لرئاسة هذه الحكومة.

وفي شهر أكتوبر اتصل الرجلان بعبد الحفيظ بوصوف ليعلماه عن مشروعها الذي يستهدف الإطاحة بشخص بلقاسم كريم، و لكن عبد الحفيظ بوصوف تحفظ على الأمر و لم يشارك به مباشرة و حسب قول فتحي الديب في هذا الشأن : «ثبت لنا من تحرياتنا الدقيقة أن بوصوف و بن طوبال كانا على اتصال وثيق بالعموري و اليوز باشي مصطفي الأكحل و أن هذا الاتصال تم بالقاهرة[4]».

وتعود أسباب تأييد الحكومة المصرية لمحمد لعموري إلى مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م الذي جاء في أحد قراراته و التي أدت إلى استياء المصريين على أن الثورة ليست من صنع أي دولة أجنبية و لو كانت هذه الدولة هي الحكومة المصرية، إضافة إلى أن المؤتمر قام بتقليص الوزن السياسي لأحمد بن بله الذي كان المصريون يرون فيه زعيما للثورة الجزائرية و الذي كان له معهم علاقات متينة جدا، إضافة إلى أسباب أخرى، فالحكومة المصرية كانت مستاءة من قيام قيادة الثورة الجزائرية بتأسيس الحكومة المؤقتة دون استشارتهم، خاصة وأن المصريين كانوا ينظرون لفرحات عباس بأن ميوله السياسية غربية رأسمالية لا

---

[1] **سعدية الجمعي** المدعو مصطفي الأكحل كان طالبا قديما في القاهرة انخرط في 1954 في فرقة مغاوير الشمال الافريقيين، تابع دراسته العسكرية في الكلية الحربية بالقاهرة كانت له أفكار العروبية تصب في مصب واحد مع محمد لعموري من جهة ومع المخابرات المصرية من جهة أخري للمزيد أنظر: محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة التحريرية – مرجع سابق، ص 388.

[2] **فتحي الديب** مسؤول المخابرات المصرية والمكلف بالاتصال مع جبهة التحرير الوطني أثناء الثورة التحريرية.

[3] حميد عبد القادر، مرجع سابق، ص 207.

[4] فتحي الديب، مصدر سابق، ص 406.

تتماشي و السياسة الاشتراكية التي ينتهجونها[1]، فهذه الأسباب مجتمعة جعلت بالحكومة المصرية تعلن تأييدها لأي مبادرة سياسية تستهدف الإطاحة بأول حكومة جزائرية مؤقتة.

أ- المؤامرة و إلقاء القبض على محمد لعموري:

بعد اجتماعات محمد لعموري ومصطفى الأكحل بفتحي الديب وجمال عبد الناصر بالقاهرة، قرر محمد لعموري الانتقال إلى الكاف بتونس لعقد اجتماع في 28 نوفمبر 1958م جمع محمد لعموري 28 إطارا من جيش التحرير[2] لمناقشة قضية الانقلاب على الحكومة المؤقتة حيث عند وصوله لتونس عقد اجتماعا سريا حضره عدد من رجاله وكان منهاج الاجتماع يقوم على:

- عدم الاعتراف بالحكومة المؤقتة.

- حجز الوزراء وسجنهم في مكان بعيد.

- الاستيلاء على كل مراكز الحدود التونسية وإدارتها بصفة مستقلة[3].

وعن الأنشطة السياسية التي قام بها محمد لعموري بتونس، فإن المرحوم محمد الواعي[4] يذكر أن محمد لعموري قد عقد ثلاث اجتماعات في الطابق الرابع بأحد المباني في مدينة الكاف و كان هدفه من عقد هذا الاجتماع هو مناشدة الحكومة المؤقتة أن تدرس هذه العقوبات التي لم يتحملها لأنه غير منصفة ولا عادلة، وأنه لم يكن يفكر في القيام بمثل هذا العمل العسكري و المتمثل في الانقلاب على الحكومة المؤقتة[5]، و بعد تحريات دامت ثلاثة أشهر، استطاع من خلالها كريم بلقاسم وبن طوبال معرفة هذه المؤامرة ضد الحكومة المؤقتة.

---

[1] محمد زروال، مرجع سابق، ص ص389- 390.

[2] بوعلام بن حمودة، مرجع سابق، ص 459.

[3] أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 588.

[4] محمد الواعي الذي صرح بأنه كان حاضرا أثناء الاجتماعات وكان يحرر مطالبهم بالتحقيق من العقوبات باللغة العربية بينما كان السعيد عبيد يكتبها باللغة الفرنسية.

[5] محمد زروال، مرجع سابق، ص 395.

ويعود اكتشاف المؤامرة حسب علي كافي إلى المناضل الليبي سالم شلبك الذي كان يحسن اللهجة الأمازيغية الشاوية، وكان لعموري في ضيافته فلما تحدث لعموري عبر الهاتف مع جماعته باللهجة الأمازيغية فهم سالم شلبك ما تحدث به لعموري فلاحظ أن شيئا ما يعقد وقد يمس بالثورة أبلغ القادة.[1]

إلى أن حسب كتابات آخري فإن محمود الشريف هو وراء اكتشاف المؤامرة فحسب فتحي الديب: يري أن محمود الشريف هو من قام باكتشاف المؤامرة بطريق الصدفة بعد وصول لعموري إلى تونس، وحاول هذا الأخير الاستنجاد ببوصوف ولكنه وجد منه عدم اكتراث فأسرع محمود الشريف لإخبار كريم بلقاسم بالانقلاب،[2] أما الطاهر الزبيري يري بأن فرحات عباس هو وراء اكتشاف المؤامرة، فأتصل بالحبيب بورقيبة وأخبره بما يجري في مدينة الكاف، ومهما اختلفت الروايات والشهادات حول كيفية معرفة المؤامرة، إلى أنه تم اكتشافها فسارع كريم بلقاسم بعد معرفة المؤامرة إلى طلب المساعدة من الحكومة التونسية لإلقاء القبض على محمد لعموري وجماعته والذي ادعى أن محمد لعموري يعمل مع صالح بن يوسف[3] المعارض للحبيب بورقيبة ويرغب بالإطاحة به، وبذلك قام بإقناع السلطات التونسية على وجود مؤامرة بين الطرفين، هذه الأخيرة التي أصدرت الأوامر إلى الحرس الوطني الذي حاصر المبني الذي كانوا مجتمعين فيه وتم إلقاء القبض على محمد الطاهر عواشرية، أحمد نواورة، محمد لعموري وغيرهم[4]، وحسب فتحي الديب تم القاء القبض على ثمانية وعشرين شخصا.[5]كانوا رفقة محمد لعموري أثناء إلقاء القبض عليهم.

بعد ثبات المؤامرة وجمع الأدلة اللازمة لمدة ثلاثة أشهر، تشكلت هيئة المحكمة من هواري بومدين رئيسا و الصادق دهيليس وأحمد قائد نائبين عنه، أما المساعدين فهم عبد العزيز

---

[1] علي كافي، مصدر سابق، ص 218.

[2] فتحي الديب، مصدر سابق، ص ص406 – 407.

[3] **صالح بن يوسف:** الأمين العام للحزب الدستوري التونسي كان يدعوا لتبني النموذج الجزائري لنيل الاستقلال غير المشروط عكس بورقيبة الذي تبني سياسة المفاوضات مما سبب الخلاف بينهما ، تم فصله من مهامه اغتيل بألمانيا 1961 من قبل أجهزة المخابرات التونسية للمزيد انظر: شبوب محمد، مرجع سابق، ص 19.

[4] محمد زروال، مرجع سابق، ص 396.

[5] الديب، مصدر نفسه، ص 408.

زرداني، علي بنمشيش، محمد فلوح، أما علي منجلي فكان الوكيل العام للثورة[1]، وجرت جلسات التحقيق في مركز الدندان[2]وكان عدد المستجوبين ثلاثة عشر، وكان كريم بلقاسم هو الذي أعد الملف الخاص بقضية لعموري، وقد مر تقرير المحكمة إلى السلطة المختصة – وزارة القوات المسلحة –يوم 28 فيفري 1959م، ومن أهم التهم التي وجهت لمحمد لعموري

هي تدبير مؤامرة لتحطيم السلطة الشرعية الثورية بوسائل القوة، اضافة إلى رفضه القيام بمهمة سفير للثورة لدى المملكة العربية السعودية[3].

ونتيجة هذه الاتهامات كانت محاكمة لعموري في ديسمبر 1958م و أوائل 1959 بسبب التهمة التي وجهت إليه بالتمرد على الحكومة المؤقتة، وتم تنفيذ قرار الإعدام في يوم 16 مارس 1959م في حق أربعة متهمين هم العقيد محمد لعموري، محمد نواورة، محمد عواشوية والنقيب مصطفي الأكحل، أما المتهمين الآخرين فتم التنزيل من الرتب و الحكم بالسجن من أربعة أشهر إلى عامين، وبذلك تم القضاء على مؤامرة لعموري خلال16 مارس1959م.[4] ورغم إصدار قرار الإعدام إلا أنه كان على قيادة الثورة أن تعصم نفسها من سفك الدماء و تبرئ ذمتها، وأن تعمل على إيجاد حلول آخري تراعي مناصبهم الثورية وخدماتهم الجليلة التي قدموها للجزائر.

إذن فالمحاكمة أو عملية التصفية إما جاءت للحفاظ على مكاسب وحماية هذه الثورة من أي مؤامرات يمكن أن تعصف برياح الأمل في تحقيق الاستقلال بعيدا، وإلى أنها جاءت من أجل حفاظ بعض القادة على مكاسبهم ومكانتهم في الثورة، فتمت العملية من أجل الاستمرارية و البقاء والصراع حول الزعامات في وسط ثوري تسود فيه المنافسة، فكانت الثورة في نظرهم الاستمرارية للأقوى و البقاء في وسط يسوده المؤامرات و الاغتيالات.

---

[1] زروال، مرجع سابق، ص 401.

[2] هو أحد الأحياء في مدينة تونس.

[3] محمد زروال، مرجع نفسه، ص403.

[4] نفسه، ص 405.

الخاتمة

خاتمة

تميزت الثورة الجزائرية منذ سنة 1954م وصدور بيان أول نوفمبر، بإعطائها أولوية كبيرة واعتمادها على مبدأ أساسي وهو القيادة الجماعية للثورة والذي تم اعتماده كمرجع أساسي للثورة وهو نفس المبدأ الذي سوف يدخل بعض قادة الثورة في باب الصراعات و الخلافات.

وفي ختام بحثنا توصلنا إلى الاستنتاجات التالية:

- بعد صدور بيان نوفمبر بدأ قادة الثورة في التفكير بضرورة العمل على تنظيم الثورة وبالتالي العمل على استمراريتها وتحقيق آمل الاستقلال، لذلك عمل هؤلاء القادة على تبني سياسة تقييم الثورة وفي نفس الوقت التعريف بها في مختلف المحافل الدولية وتجسد من خلال عقد العديد من المؤتمرات خاصة مابين سنة 1955-1957م، حيث عرفت الثورة في هذه الفترة انعقاد نوعين من المؤتمرات مؤتمرات دولية كمؤتمر باندونغ ومؤتمر بريوني وكان الهدف من المشاركة فيها كسب تأييد العديد من الدول وبالتالي إعطاء الثورة صدى عالمي أما عن المؤتمرات المحلية فكان الهدف منها هو تنظيم الثورة وإعطائها تشريعات وتنظيمات في مختلف الجوانب السياسية والعسكرية وبالتالي إعطاءها مفهوم دولة الثورة، فتنظيم الثورة ساهم في اكتسابها تأييد كبير ونقل القضية إلى هيئة الأمم المتحدة.
- لقد لعبت مجموعة من الظروف الداخلية في انعقاد مؤتمر القاهرة 20 أوت 1957م الذي جاء كمؤتمر تصحيحي لمؤتمر الصومام 20 أوت 1956م فقد كان لصراع الذي نشب بين جماعة الداخل و الخارج وظهور أزمة داخلية كبيرة تمثلت في الصراع بين كريم بلقاسم و عبان واختطاف طائرة الزعماء الخمسة، ومعركة الجزائر ورد فعل الفرنسيين بعدها كانت كلها ظروف مجتمعة أدت لمغادرة لجنة التنسيق و التنفيذ إلى خارج الوطن وهناك تقرر عقد اجتماع المجلس الوطني للثورة بالقاهرة 20 أوت 1957م.
- إن مؤتمر القاهرة عقد في 20 أوت 1957 إلى غاية 27 أوت وشهدت فترة انعقاده إجراء العديد من الاجتماعات لدراسة ومناقشة مختلف قضايا الثورة خاصة وأن الشعب الجزائري كان في هذه الفترة كان منضما داخل الثورة التي اصبحت تتمتع بمكانة دولية و تشهد تضامنا دوليا لذلك كان على المجلس الوطني في هذه الدورة العمل على الخروج بقرارات في مستوى الأحداث التي كانت تشهدها الثورة.

- تميز مؤتمر القاهرة عن مؤتمر الصومام بحضور العديد من قادة الثورة حوالي 23 عضوا منهم 10 مصنفين كعسكريين والباقي مدنيين وانتهى المؤتمر بالمصادقة على مجموعة من القرارات والتي كانت وليدة لقرارات مؤتمر الصومام بحيث، أن هذه القرارات لقيت تأييدا كبيرا من الحضور إلا فيما يخص قرار إلغاء الأولويات حيث هذا القرار أدي لظهور مرحلة جديدة من الصراعات من خلال ظهور كتلتين متصارعتين مباشرة بعد المؤتمر كتلة عبان رمضان أما الكتلة الثانية فكانت بقيادة كريم بلقاسم .
- لقد كان لهذه الدورة الأثر الكبير على العديد من جوانب الثورة التحريرية حيث بانتهاء المؤتمر انتقلت الثورة لأيدي العسكريين وسجل المؤتمر خيبة أمل لصالح السياسيين.

فانعكس المؤتمر على الثورة بناحيتين ايجابية تجسدت بالتنظيم العسكري والسياسي لها من خلال إنشاء لجنة التنظيم العسكري وتأسيس الحكومة المؤقتة و مواصلة التنظيم المحكم والدقيق للثورة أي العمل على تحقيق الاستمرار و النجاح والوصول للهدف الأعظم بتحقيق الاستقلال، أما عن النتائج السلبية التي تبلورت بعد انتهاء أشغال المؤتمر من خلال ظهور مرحلة الاغتيالات والمؤامرات، بحيث أن المؤتمر لم يقضي على الخلاف الذي خرج به مؤتمر الصومام بل ساعد في تغذيته واتساعه خاصة بين عبان رمضان وكريم بلقاسم والذي انتهى باغتيال عبان دون محاكمة، وكذلك ساهم المؤتمر في اتساع مرحلة المؤامرات وذلك لأجل حفاظ القادة على مكاسبهم في ظل جو المنافسة داخل الوسط الثوري.

- إن مؤتمر القاهرة لم يعطى الأهمية الكبيرة في كتابات المؤرخين إلى أنه استطاع أن يقف على مكاسب عديدة ومتعددة للثورة خاصة في فترة 1955-1957م، حيث ساهم في تأسيس أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية وبالتالي وضع خطوة ثابتة نحو تحقيق استقلال ثوري شامل واستطاع أن يجمع قادة الثورة سواء سياسيين أو عسكريين في حكومة شاملة اضافة في هذه الفترة عرفت الثورة اتساع التآمر والخلافات مابين قادتها فيما يسمى بالسعي نحو زعامة الثورة فأصبح القادة يسعون للبقاء وسط يسوده المؤامرات والاغتيالات.
- وأخيرا يمكن القول أنه برغم الدراسة التي مست مؤتمر القاهرة 20 أوت 1957م وتطرقنا إلى الجوانب التي تخدم الموضوع وتثريه وتفصيلنا لبعض الحوادث التي كانت تبدو مجهولة للكثيرين إلا أنه تبقي هذه المحاولة المتواضعة بابا مفتوحا للراغب في التوسع لأنه كلما كان البحث أكثر كلما استوفت الدراسة حقها.

الملاحق

الوثائق: – الملحق رقم 01: أعضاء المجلس الوطني للثورة.

- الملحق رقم 04: أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ.
- الملحق رقم 08: وثيقة القاهرة 20 أوت 1957 باللغة الفرنسية.
- الملحق رقم 09: نص تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية 1958.

الخرائط : الملحق رقم 02: خريطة التقسيم الإداري للجزائر بعد مؤتمر الصومام .

الصور: – الملحق رقم 03: الوفد الخارجي للجبهة التحرير الوطني أثناء عملية اختطاف الطائرة 22 أكتوبر 1958.

- الملحق رقم 05: صورة كريم بلقاسم .
- الملحق رقم 06 و 07: بعض القادة السياسيين والعسكريين للثورة الجزائرية .
- الملحق رقم 10: صورة أول رئيس للحكومة المؤقتة الجزائرية 1958
- الملحق رقم 11: صورة لبعض أعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية 1958.
- الملحق رقم 13: صورة عبان رمضان.
- الملحق رقم 14: صورة الرائد محمد لعموري.

الجداول: الملحق رقم 12: الدول التي اعترفت بالحكومة المؤقتة الجزائرية.

الملحق رقم 01:

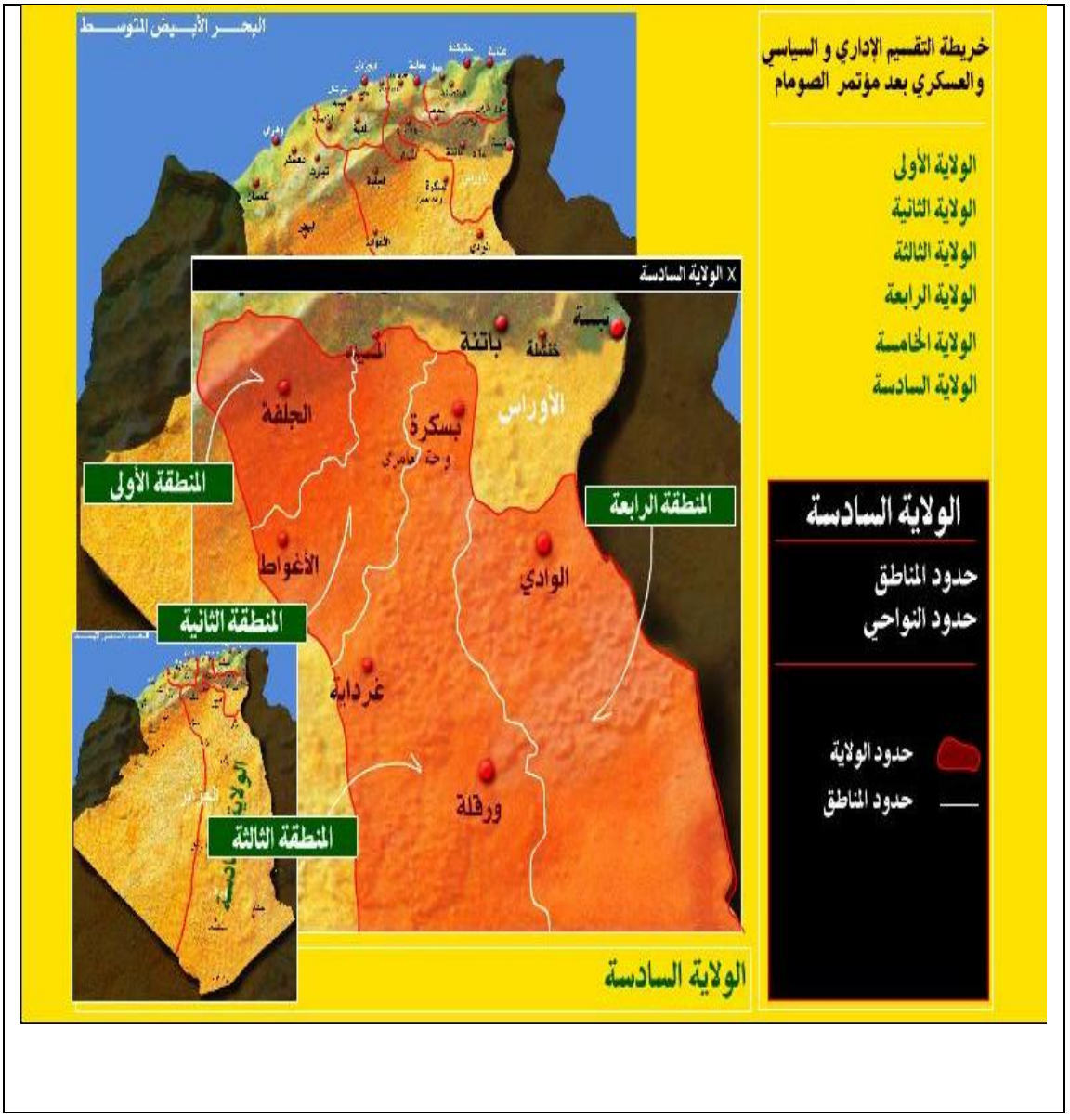
أعضاء المجلس الوطني للثورة [1].

الأعضاء المرسمون	الأعضاء المستخلفون
1- مصطفى بن بولعيد	1 - لخضر بن طوبال
2- زيغود يوسف	2- البشير الشيحاني
3- كريم بلقاسم	3-سعيد محمدي
4- عمر أوعمران	4-سليمان دهيليس
5- محمد العربي بن مهيدي	5-عبد الحفيظ بوصوف
6- رابح بيطاط	6- علي ملاح
7- محمد بوضياف	7- سعد دحلب
8- عبان رمضان	8- محمد صالح الوانشى
9- أحمد بن بلة	9-محمد بن يحي
10- محمد خيضر	10- عبد الحميد مهري
11- حسين آيت أحمد	11- الطيب الثعالبي
12- محمد الأمين دباغين	12-محمد البجاوي
13- عيسات ادير	13-محمد فرنسيس
14- فرحات عباس	14- عيسى بن عطاء الله
15- محمد يزيد	15-الإتحاد العام للعمال الجزائريين
16- أحمد التوفيق المدني	16- ابراهيم مزهودي
17-بن يوسف بن خدة	17- عبد الملك تمام

[1] سعد دحلب، المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر،دط، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص ص226.

الملحق رقم 02 :

خريطة التقسيم الإداري للجزائر بعد مؤتمر الصومام[1].



[1] نصر الدين مصمودي، دور ومواقف العقيد محمد شعبانيفي الثورة وفي مطلع الاستقلال،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، إشراف: بن يوسف تلمساني، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2009- 2010، ملحق خرائط.

الملحق رقم03:

الوفد الخارجي للجبهة التحرير أثناء عملية حادثة اختطاف الطائرة 22أكتوبر1958.[1]



من اليمين إلى اليسار: أحمد بن بلة، مصطفى الأشرف ،محمد بوضياف، حسين آيت أحمد ، محمد خيضر

[1] عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، مصدر سابق، ص 94

الملحق رقم04:

أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ 1956- 1957[1].

أولا: أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ أثناء مؤتمر الصومام20 أوت 1956.

1-العربي بن مهيدي.
2-كريم بلقاسم.
3-بن يوسف بن خدة.
4-سعد دحلب.
5-عبان رمضان.

ثانيا: أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ بعد مؤتمر القاهرة 20أوت1957.

1-عبان رمضان.
2-كريم بلقاسم مكلف بالقوات المسلحة.
3-عمر أوعمران مكلف بالتموين والتسليح.
4-عبد الحفيظ بوالصوف مكلف بالعلاقات والاتصالات والاستعلامات.
5-محمود الشريف مكلف بالمالية.
6-عبد الحميد مهريمكلف بالشؤون الاجتماعية و الثقافية.
7-فرحات عباس مكلف بالإعلام.
8-الأخضر بن طوبال مكلف بالداخلية.
9-الأمين الدباغين مكلف بالشؤون الخارجية،بالإضافة للأعضاء المعتقلين مجموعة الخارج"
أحمد بن بلة، بوضياف محمد، محمد خيضر، رابح بيطاط، حسين آيت أحمد.

[1] أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954- 1962، ص ص 90- 91.

الملحق رقم05:

صورة كريم بلقاسم 1922- 1970 قائد منطقة القبائل[1].



[1] عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر، مصدر سابق، ص 114.

الملحق رقم06:

بعض القادة السياسيين والعسكريين للثورة الجزائرية[1]."نموذج من جريدة المجاهد"



محمد الامين دباغين :

٤٠ سنة ، دكتور في الطب نظم اول خلية للمناضلين في حزب الشعب الجزائري ثم ارتقى الى العضوية في اللجنة الادارية لهذا الحزب سنة ١٩٤٣ هو الذي سهر على اضرام نار الثورة ومشاعلها الكبرى خلال سنتي ١٩٤٥ـ ١٩٤٦ ثم تراس كتلة النواب لحركة انتصار الحريات الديمقراطية . التحق بصفوف جبهة التحرير الوطني ، في ديسمبر ١٩٥٤ ثم بعد مدة قضاها في النشاط السري بارس الوطن عين لتعزيز وفد جبهة التحرير الوطني فكان احد مسيريه وهو المسؤول عنه اليوم . عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية وفي لجنة التنسيق والتنفيذ .

عبد الحميد مهري :

٣٢ سنة ، مناضل في حزب الشعب الجزائري . كان في السابق مسؤولا عن حركة انتصار الحريات الديموقراطية في القطر التونسي . استحضر الى عاصمة الجزائر ، تولى مسؤولية الصحافة العربية للحركة التحق بجبهة التحرير الوطني في شهر جويلية ١٩٥٥ ، وبعد مدة قضاها عاملا في ارض الوطن عين عضوا لوفد جبهة التحرير الوطني في الخارج ، عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، وفي لجنة التنسيق والتنفيذ .

بلقاسم كريم :

٣٠ سنة ، يدخل المدرسة سنة ١٩٤٧ ، يسير نشاط الوطني الواعي في العمال ، اعتقل حكمت عليه المحاكم العسكرية بالاعدام بتهمة المس بامن الدولة الاستعمارية ، كان عضوا في اللجنة الثورية للوحدة والعمل ، وفي اللجنة التي اعلنت الثورة في فاتح نوفمبر ١٩٥٤ ، وهو احد منظمي مؤتمر ٢٠ اوت ١٩٥٦ عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية وفي لجنة التنسيق والتنفيذ .

عبد الحفيظ بوصوف :

٣١ سنة ، مناضل في حزب الشعب الجزائري ، وعضو في اللجنة الثورية للوحدة والعمل كان احد منظمي عمالة وهران وعين قائدا لولايتها اثر مؤتمر ٢٠ اوت ١٩٥٦ عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، ولجنة التنسيق والتنفيذ .

محمد خيضر :

٤٥ سنة ، مناضل في حزب الشعب الجزائري . نائب حركة انتصار الحريات الديموقراطية في البرلمان الفرنسي . حكمت عليه المحاكم الاستعمارية ، فانتقل الى القاهرة في سنة ١٩٥١ عضو في اللجنة الثورية للوحدة والعمل ، وفي اللجنة التي اعلنت الثورة في فاتح نوفمبر ١٩٥٤ كان احد مسيري وفد جبهة التحرير الوطني في الخارج ، الى يوم اختطاف الطائرة المغربية . من طرف السلطات الفرنسية عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية : وفي لجنة التنسيق والتنفيذ .

عمر وعمران :

٣٨ سنة ، مناضل في حزب الشعب الجزائري ، الفى عليه القبض وحكم عليه بالاعدام اثر مؤامرة شرطال سنة ١٩٤٥ اعفي عنه سنة ١٩٤٦ فانخرط نشاطه في حزب الشعب الجزائري ، يعتقد عند الفرنسيون سنة ١٩٤٧ فاعتقلي في الحال ، حكم عليه بالاعدام غيابيا للمرة الثانية بتهمة المس بامن الدولة ، عضو في اللجنة الثورية للوحدة والعمل ، واحد منظمي الثورة في الجزائر ، الى ان عين قائدا لولاية الجزائر ، شارك مشاركة فعالة في تهيئ مؤتمر ٢٠ اوت ١٩٥٦ ثم عين لتعزيز وفد جبهة التحرير الوطني في الخارج عند اختطاف الطائرة المغربية . عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية وفي لجنة التنسيق والتنفيذ .

مهام لجنة التنسيق والتنفيذ

فلجنة التنسيق والتنفيذ هي مجلس حربي حقيقي ، فهي التي تقود وتوجه جميع فروع الثورة : الفرع العسكري والفرع السياسي والفرع الديبلوماسي ، ومن اختصاصها الاشراف على جميع مرافق الثورة السياسي والعسكري والديبلوماسي والاجتماعي والاداري ، الخ ... »

وفي ٢٠ اوت ١٩٥٧ عقد المجلس الوطني للثورة مؤتمره الثاني ، فقرر رفع عدد اعضائه من ٣٤ الى ٥٤ كلهم بالاصالة ، وعين اعضاء مجلس التنسيق والتنفيذ وهم ١٤ منهم ستة بالاصالة وهم الاخوان : عبان وعباس وابن طبال وبوصوف وكريم والامين ومحمود ومهري وخيضر .

وخمسة شرفيون وهم الاخوان الموجودون الان في السجون الاستعمارية : آيت احمد ، وابن بلة وبطاط وبوضياف وخيضر .

وهكذا اصبح عناصر الشعب الجزائري المناضل يقومون بواجبهم في الكفاح حيث توقعهم الظروف والحاجات ، سواء في واجبها بالقتال او في المدن والبوادي او خارج الحدود الجزائرية .

الامس واليوم

ان جيش التحرير الوطني يتمتع حقا ، بحب الشعب الجزائري حبا عميقا ، وبتاييده المتحمس التديد وتضامنه الفعال المعنوي والمادي المتين .

انه جيش الشعب من الشعب واليه .

ولذلك فهو لا ينى يدافع عن الشعب بكل قواه ، فيرد عنه كيد المستعمرين، ويحرر الاسرى المخطفين كما حرر عدة مناطق ، وقسم اراضيها على العناصر الشعبية ، وجدد بعض الدور التي حطمتها طائرات « التهدئة » في عملياتها الاستفزازية ضد المدنيين العزل ، بل ان جيش التحرير قد شيد المدارس الحرة،

يتعلم فيها ابناء الشعب لمستقبل الشعب .

خصائصه الرئيسية

والمجاهد في جيش التحرير الوطني يتمتع بحيوية بالغة ، وشباب فياض ، ونشاط مفعم اذ قبل ان يسمح له بالانخراط في صفوف جيش التحرير الوطني يشترط فيه المؤهلات الجدية : ان يكون ذا بنية تجعله قادرا على تحمل اعباء الشاقة ، وهو يمارس الرياضة البدنية كل صباح ، ويؤدي فريضة الصلاة وان يكون على خلق عظيم ، وان يخفض جناحه للسكان ، وينسجم ويقوي معنويات الاهالي اذا ما جالسهم ، وان يتجنب العنف كيفما كان ضد الاسرى والا فانه تنفذ عليه عقوبات شديدة صارمة. وان للمجاهد عقيدة مكينة صادقة ، يمكس جنود

البقية على الصفحة العاشرة

[1] جريدة المجاهد، العدد 11، نوفمبر 1958، ص 9.

الملحق رقم07:

بعض القادة السياسيين والعسكريين للثورة الجزائرية[1]. "نموذج من جريدة المجاهد"



حسين آيت احمد :

٣٢ سنة ، مناضل في حزب الشعب الجزائري ، قائد المنطقة العسكرية التحضيرية ، المنطقة الخامسة ، حكم عليه لدى المحاكم الاستعمارية ، فاشتغل الى القاهرة سنة ١٩٥١ عضو في اللجنة الثورية للوحدة والعمل منذ ١٩٥٤ وفي اللجنة التي اعلنت الثورة في نفس السنة ، كان احمد مسيري وفد جبهة التحرير الوطني في الخارج الى يوم اختطاف الطائرة المغربية من طرف السلطات الفرنسية ، عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، ولجنة التنسيق والتنفيذ

رمضان عبان :

٣٧ سنة ، مناضل في حزب الشعب الجزائري ، القى عليه القبض ، وحكم عليه بست سنوات سجنا اثر ، مؤامرة ، ١٩٥٠ اطلق سراحه في شهر جانفي ١٩٥٥ فالتحق فورا بصفوف جبهة التحرير الوطني في ناحية البليدة ، وتولى تنظيم مصالح الاتصالات مع الداخل والخارج ، كان احمد مطلي مؤتمر ٢٠ اوت ١٩٥٦ عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ .

فرحات عباس :

٥٨ سنة مزدادي ، ابتدا نشاطه في حركة حزب الشعب الوطنية منذ تشرجه من الكلية ، اسس جمعيه الطلبة المسلمين لشمال افريقيا وتولى رئاستها ، ثم ومع بطاق نشاطه ، فضل بجانب جماعة الامير خالد البيان امس ، احباب البيان والحرية ، حيث حقق امله في توحيد الشعب الجزائري ، كان احد محرري وثيقة «البيان» وحين شروجه من السجن في سنة ١٩٤٦ امس «الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري» واشرف على تسييره الى فاتح نوفمبر ١٩٥٤ التحق بجبهة التحرير الوطني في شهر ماي ١٩٥٥ بعد مدة من النشاط في الجزائر ، عين لتمثيل وفد جبهة التحرير الوطني في الخارج ، عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، ولجنة التنسيق والتنفيذ .

احمد بن بله :

٣٨ سنة ، مناضل في حزب الشعب الوطني ، قائد المنطقة العسكرية التحضيرية ، ، المنطقة الخامسة ، التي عليه القبض اثر ، مؤامرة ، ١٩٥٠ ثم افلت من السجن سنة ١٩٥٢ واتصل الى القاهرة ، عضو في اللجنة الثورية للوحدة والعمل ، وفي اللجنة التي اعلنت الثورة في فاتح نوفمبر ١٩٥٤ كان احمد مسيري وفد جبهة التحرير الوطني في الخارج الى يوم اختطاف الطائرة المغربية من طرف السلطات الفرنسية ، عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ .

الاخضر بن طبال :

٣٤ سنة ، حكمت عنه السلطات الفرنسية ، وحكمت عليه غيابيا اثر ، مؤامرة ، ١٩٥٠ فاختفى في الجبال ، عضو في اللجنة الثورية للوحدة والعمل ، واحد منظمي المقاومة الباسلة في الشمال القسنطيني ، ثم مؤتمر ٢٠ اوت ١٩٥٦ عين قائدا لولاية الشمال القسنطيني ، بعد استشهاد يوسف زيغود ، عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، وفي لجنة التنسيق والتنفيذ .

رابح بيطاط :

٣١ سنة ، مناضل في حزب الشعب الجزائري ، بحثت عنه السلطات الاستعمارية سنة ١٩٥١ وحكمت عليه غيابيا بسبب ، مؤامرة ، ١٩٥٠ ـ عضو في اللجنة الثورية للوحدة والعمل ـ وفي اللجنة التي اعلنت الثورة في فاتح نوفمبر ١٩٥٤ اعتقل منذ شهر فبراير ١٩٥٥ عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ .

هؤلاء هم ا

محمد بوضياف :

٣٩ سنة ، مناضل في حزب الشعب الجزائري ، سير ، المنطقة الخامسة ، في سالة قضائية حكم عليه غيابيا سنة ١٩٥٠ ، انتقل الى القاهرة في شهر اكتوبر ١٩٥٤ عضو في اللجنة الثورية وفي اللجنة التي اعلنت الثورة في فاتح نوفمبر ١٩٥٤ كان احمد مسيري وفد جبهة التحرير الوطني في الخارج ، الى يوم اختطاف السلطات الفرنسية ، عضو في ال الجزائرية ، ولجنة التنسيق والتنفيذ

محمود الشريف :

٣٣ مدارس ١٩٢١ امين امثال وريع في الدبو وهر

التحق بجيش التحرير بعد عملية فدائية قيادة كومندو ثم منطقة ، ثم من ناحية واحد ، عضو في المجلس الوطني للثورة ، ولجنة .

جيش التحرير الوطني بين

ان جيش التحرير الوطني اليوم هو صرخة ١٩٧ وصرخة شعب كامل مطالبا بحقه الشرعي في الحياة الذي من اجل تحقيقه انطلقت اول رصاصة في اول نوفمبر ١٩٥٤ ولن يوضع السلاح الا بعد تحقيق هذا الشرط المقدس وهو الاستقلال ! .

شعبية جيش التحرير

ان شعبية جيش التحرير الصادقة النزيهة هي من ابرز الاسباب التي مكنته من قلوب الشعب ، وبوأته ذلك الاحترام والحظوة الكبيرة التي يتمتع بها لدى الشعب بجميع طبقاته وشتى عناصرها .

جيش التحرير منذ ثلاث سنوات

لا ذوه بهم الا الايمان وسلاح بسيط

... واليوم : نظام وعتاد ، مع ايمان وانتصار !

المحكمة ، واحتلال المدن ، وتخريب المواصلات .

انه جيش التحرير الذي قال عنه كنيدا (لاكوست) بانه ، كمشة من الخارجين عن القانون لا خلاق لهم ولا دستور ، !

ان جيش التحرير ، بعد ثلاث سنوات ، اصبح جيشا حقيقيا عصريا منظما له مراكزه وعتاده واطاراته ومصالحه .

ولقد اقام البرهان الكافي ـ وقد تم توحيد نظامه العسكري ـ على انه متمكن من الفن المطلوب ضرب تشمل عامة القطر الجزائري .

بنادق صيد ، واخرى بالاسلاك مشدودة، تتقلدها فئة ممن عاهدوا الله والوطن ، وصرخت الجزائر مع اول رصاصة انطلقت في ذلك اليوم التاريخي ، اول نوفمبر ١٩٥٤ فكانت المعجزة الجزائرية .

فئة قليلة العدد والعتاد ، مختلفة الازياء ، موزعة هنا وهناك ، هذه صورة مصغرة لقوتنا الوطنية المسلحة منذ ثلاث سنوات .

فمن هي القوة التي تكاثر افرادها شيئا فشيئا ، وتعددت هجوماتها وتنوعت اسلحتها وحسن عتادها يوما بعد يوم ، والتي استطاعت ان تقف امام قوات الحلف الاطلسي المهنمية وخنقت الجيش الاستعماري فاصبح لا يتمون في اكثر المناطق الا بالطائرات والبوارج ، وكثيرا ما جعلته يعيش في معزل عن العالم من جراء الهجومات العنيفة ، والمحاصرات

[1] جريدة المجاهد، مصدر سابق، ص 10.

الملحق رقم 8: وثيقة مؤتمر القاهرة 20 أوت 1957 باللغة الفرنسية.

LES VOIES DE LA REVOLUTION

DOCUMENT N° 37

PROCES-VERBAL DE LA REUNION DU CNRA

28 aot2t 1957. AUTEUR : CNRA. SOURCE :archives personnelles.

La réunion du Conseil national de la révolution algérienne au Caire (20/28 aot2t 1959) revient sur certaines déciSIOns du Congrès de la Soummam et révise la composition des organismes dirigeants, en dépit de l'opposition d'AbbaneRamdane.

Les travaux de la réunion ordinaire du CNRA de i'année 1957 ont eu lieu au Caire1entre le 20 et 28 aoOt 1957.

Etaient présents: Abbane, Abbas, Amara, Benaouda, Ben Khedda, Benyahia, Bou-medi,ene, Boussouf, Dahlab, Dhilles, Bentobbal, Francis, Krim, Lamouri, Mezhoudi,Ouamrame, Taalbi, Tewfik El Madani, Yazid, Lamine, Mehri, Cherif Mahmoud.

Ferhat Abbas est désigné président de séance et Mohamed Ben Yahia secrétaire.

RamdaneAbbane donne lecture du bilan des activités du CCE sortant. Ce bilan est1adopté à l'unanimité.

Lors des débats qui eurent lieu au cours des séances, le CNRA a décidé d'élargir sesoranismes de direction. A cet effet, il a voté à l'unanimité la déclaration des principessuivants:

«Le CNRA est composé de 54 membres. Il constitue l'organisme souverain de la révo-lution. Il se réunit une fois par an en session ordinaire. Il peut être convoqué en sessionextraordinaire soit par le CCE à la majorité simple, soit par les deux-tiers des membresdu CNRA.

Le CCE est chargé d'appliquer la politique élaborée par le CNRA ; il est investi ou ren-versé par le CNRA à la majorité des deux-tiers.

Durant les intersessions du CNRA, le CCE a des pouvoirs étendus sur tous les problè-mes, sauf ceux qui engagent l'avenir du pays, par exemple: négociations, arrêt deshostilités, alignement sur un bloc ou sur un autre, solution internationale au problèmealgérien, intervention d'une troisième partie dans le conflit franco-algérien, etc.

Le CCE est responsable devant le CNRA.

D'autre part, et toujours dans le même ordre d'idées, le CNRA a voté à l'unanimité larésolution suivante:

« Considérant que les frères arrêtés et emprisonnés sont parmi les hommes qui ontpréparé, organisé et décidé le déclenchement de la révolution du 1er novembre 1954.

« Considérant que ces frères n'ont pu assister au congrès du 20 aoOt 1956 pour desraisons indépendantes de leur volonté.

« Considérant qu'il est de l'intérêt général que ces frères, malgré leur emprisonne-ment, restent associés aux organismes de direction et d'exécution.

« Considérant, par ailleurs que l'extension que prend notre révolution commande que les organismes de direction et d'exécution doient être complétés et élargis. "

« Le CNRA décide:

1. La désignation à titre honorifique de Aït Ahmed, Ben Bella, Bitat, Boudiaf et Khider comme membres du CCE.

2. De porter à neuf, les membres du CCE et à 54, celui de CNRA. »

Par ailleurs, le CNRA dans le but de dissiper toutes les équivoques a voté à l'unani-mité la résolution suivante:

« Considérant que certaines positions affirmées par le congrès du 20 aoOt 1956 ont

reçu une interprétation équivoque.

« Considérant que la révolution algérienne doit être dirigée dans la clarté, condition

essentielle pour maintenir lunité du peuple algérien.

«Le CNRA réaffirme:

1º Tous ceux qui participent à la lutte libératrice, avec ou sans uniforme, sont égaux.

En conséquence, il n'y a pas de primauté du politique sur le militaire, ni de différenceentre l'intérieur et l'extérieur.

Tous les membres du CNRA sont titulaires.

2º Le but de la révolution algérienne demeure l'institution d'une république algérienne démocratique et sociale qui ne soit pas en contradiction avec les principes fon-damentaux de l'islam. »

Abbane et Dhilles se sont abstenus lors du vote sur le principe de l'absence de diffé-rence entre l'intérieur et l'extérieur.

Le CNRA a ensuite procédé à l'élection des 9 membres du CCE

Ont été élus à l'unanimité:

Abbane, Abbas, Bentobbal, Boussouf, Krim, Lamine, Mahmoud, Mehri, Ouamrane.

Enfin le CNRA a donné pleins pouvoirs au CCE pour désigner les 20 nouveaux membres du CNRA lors de sa prochaine réunion. Les candidatures seront déposées auprès deAbbas, doyen d'âge, dans les 48 heures, par tout membre du CNRA qui en exprime ledésir.

La séance est levée à 22 h 30

Le président de séance Le secrétaire

FERHAT ABBAS [1]J' MOHAMED BENYAHIA .

[1] Mohammed HARBI, LES ARCHIVES DE LA REVOLUTION ALGERIENNE, Achève d'imprimer sur les presses Algérie 2013, pp 175,176.

الملحق رقم09:

نص تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية 1958.

بسم الله الرحمن الرحيم

جبهة التحرير الوطني جيش التحرير الوطني الجزائري

الجزائري

بإسم الشعب الجزائري.

نظرا للسلطات التي خولها المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى لجنة التنسيق و التنفيذ – لائحة 28 أوت 1957 فإن لجنة التنسيق و التنفيذ قد قررت تكوين حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية وقد حددت تشكيلتها كما يلي:

رئيس الحكومة .....فرحات عباس.

نائب رئيس ووزير القوات المسلحة.....كريم بلقاسم.

نائب رئيس.....أحمد بن بلة.

وزراء دولة..... حسين آيت أحمد، رابح بيطاط، محمد بوضياف، محمد خيضر.

وزير الشؤون الخارجية.....محمد الأمين دباغين.

وزير السلاح والتموين.....محمد بوضياف.

وزير الداخلية.....الأخضر بن طوبال.

وزير الإتصالات العامة والمخابرات..... عبد الحفيظبوالصوف.

وزير شؤون المغرب العربي.....عبد الحميد مهري.

وزير الشؤون الاقتصادية والمالية.....أحمد فرنسيس.

وزير الأخبار.....محمد يزيد.

وزير الشؤون الاجتماعية.....ابن يوسف بن خدة.

وزير الشؤون الثقافية.....أحمد التوفيق المدني.

كتاب الدولة..... الأمين خان، عمر أوصديق، مصطفى استنبولى.

إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مسؤولة أمام المجلس الوطني للثورة الجزائرية وهي تباشر مسؤولياتها ابتداء من هذا اليوم الجمعة 4 ربيع الأول 1378ه، الموافق ليوم 19 سبتمبر 1958 على الساعة الواحدة بعد الزوال بتوقيت الجزائر[1].

[1] محمد العربي ولد خليفة، المحنة الكبري، مرجع سابق، ص ص 343- 344.

الملحق رقم 10:

صورة أول رئيس للحكومة المؤقتة الجزائرية 1958- فرحات عباس- [1]



[1] كواسي محمد، الكواسي، ترجمة جيلالي خلاص،د ط، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص 132.

الملحق رقم11 :

صورة لبعض أعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية 1958.[1]



[1] جريدة المجاهد،العدد 30،الجمعة 10 أكتوبر 1958،ص17.

الملحق رقم 12:

الدول التي اعترفت بالحكومة المؤقتة الجزائرية[1].

الدول التي اعترفت	التاريخ
العراق	19 سبتمبر 1958.
المغرب	19 سبتمبر 1958.
تونس	19 سبتمبر 1958.
ليبيا	19 سبتمبر 1958.
المملكة العربية السعودية	20 سبتمبر 1958.
الأردن	20 سبتمبر 1958.
مصر	21 سبتمبر 1958.
اليمن	21 سبتمبر 1958.
السودان	22 سبتمبر 1958.
الصين الشعبية	22 سبتمبر1958.
كوريا الشعبية	25 سبتمبر1958.
فيتنام الديمقراطية	26 سبتمبر1958.
أندونيسيا	27 سبتمبر1958.

[1] عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، مصدر سابق، ص 160.

غينيا	30 سبتمبر1958.
منغوليا الشعبية	15 ديسمبر1958
لبنان	15 ديسمبر 1958.
ليبريا	7 يونيو 1960.
التوجو	17 يونيو1960.
مالي	16 فبراير1961.
الكونغو- كنشاسا-	19 يونيو 1961.
كوبا	29 فبراير 1961.
باكستان	3 أغسطس 1961.
افغانستان	2 سبتمبر 1961.
كمبوديا	5 سبتمبر 1961.
يوغسلافيا	5 سبتمبر 1961.
غانا	5 سبتمبر 1961.
الإتحاد السوفياتي	19 مارس 1962.
رومانيا	20 مارس 1962.
البانيا	21 مارس 1962.

بلغاريا	21 مارس 1962[1].

[1]قليل، مصدر سابق، ص 161.

الملحق رقم13:

صورة عبان رمضان[1].



[1] خالفه معمري، عبان رمضان، مرجع سابق، ص544.

الملحق رقم14:

صورة الرائد محمد لعموري[1].



[1]صورة مقدمة من طرف متحف المجاهد لولاية المدية، يوم 12 أفريل 2016، الساعة 11.00

قائمة البيبليوغرافيا

قائمة المصادر و المراجع

1- المصادر

القرآن الكريم

أ- المصادر باللغة العربية

1- أتومي جودي، العقيد عميروش بين الأسطورة والخيال، دط، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008.

2- وقائع سنين الحرب في الولاية الثالثة منطقة القبائل 1956-1962، جزء 2، دط، دار ريم للنشر، الجزائر، 2009.

3- أوساريس بول، شهادتي حول التعذيب مصالح خاصة الجزائر 1955-1957، ترجمة مصطفى فرحات، دط، دار المعرفة، الجزائر، 2008.

4- آيت أحمد حسين، روح الإستقلال مذكرات مكافح 1942-1962، ترجمة سعيد جعفر، دط، منشورات البرزخ، الجزائر، دت.

5- بلحسين مبروك، المراسلات بين الداخل والخارج، الجزائر-القاهرة 1954-1956، مؤتمر الصومام في مسار الثورة الجزائرية التحريرية، ترجمة الصادق عمار، دط، دار القصبة، الجزائر، 2004.

6- بن خدة بن يوسف، جذور أول نوفمبر 1954، ترجمة مسعود حاج مسعود، ط3، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

7- بن خدة بن يوسف، شهادات ومواقف، ط1، دار النعمان للطباعة والنشر والتوزيع، 2004.

8- بورقعة لخضر، شاهد على اغتيال الثورة، دط، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

9- حربي محمد، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة نجيب عياد وآخرون، دط، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 1994.

10- دحلب سعد، المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، دط، منشورات دحلب، الجزائر، 2008.

11- الديب فتحي، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984.
12- شريط شريط، جميلة بوحيرد، دط، دار موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
13- قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، جزء 2، دط، دار العلمانية، الجزائر، 2013.
14- كافي علي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، ط1، دار القصبة، الجزائر، 1996.
15- كشيدة عيسى، مهندسو الثورة، ترجمة موسى اشرشور، دط، منشورات الشهاب، الجزائر، 2003.
16- المدني أحمد التوفيق، حياة كفاح، جزء3، دط، دار البصائر، الجزائر، 2009.
17- ملاح عمار، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دط، دار الهدي، الجزائر، 2012.
18- ميرل روبير، مذكرات أحمد بن بلة، ترجمة العفيف الأخضر، دط، دار الآداب بيروت، لبنان، دت.
19- ولد الحسين محمد الشريف، من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال 1830-1962، دط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.

ب- المصادر باللغة الفرنسية

1- Harbi mohamed, ler archives, de la revolution algerienne, achève d'imprimer sur les presses algèrie 2013.
2- Ould-hocine mohamed cherif,èlements pour la memoir a fin que nul n'oublie, casbah, editions, algèrie 2009.

2- قائمة المراجع

1- احدادن زهير، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1945-1962، ط1، مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
2- ازغيدي محمد لحسن،مؤتمرالصومام و تطور ثورة التحرير الوطني الجزائري،1956-1962، دط، دار هومة الجزائر2009.
3- ايفينو باتريك و جون بلانشايس، حرب الجزائر ملف و شهادات، ترجمة بن داود سلامنية، ج2، دط، دار الوعي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

4- بلاح بشير ، تاريخ الجزائر المعاصر 1830- 1989، ج2، دط، دار المعرفة الجزائر، 2010.

5- بن حمودة بوعلام، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر1954 معالمها الأساسية، دط، دار النعمان للطباعة والنشر، 2012.

6- بن خليف عبد الوهاب، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، ط1، دار طليطلة الجزائر2009.

7- بوحوش عمار، التريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1997.

8- بوضربة عمر، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة الجزائرية سبتمبر 1958- جانفي 1960، دط، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012.

9- بوعزيز يحي، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرون،ج2، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.

10- تابليت علي وآخرون، القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة 1957-1958، طبعة خاصة، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

11- حميد عبد القادر، عبان رمضان مرافعة من أجل الحقيقة، دط، منشورات الشهاب، الجزائر، 2003.

12- دبش اسماعيل، السياسة العربية والمواقف الدولية اتجاه الثورة الجزائرية 1954-1962، دط، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1994.

13- الزبيري محمد العربي وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة الجزائرية 1954-1962، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954.

14- الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر1954-1962، ج2، دط، منشورات اتحاد الكتاب العرب،1999.

- قراءة في كتاب عبد الناصر والثورة الجزائرية، دط، المطبعة الشعبية للجيش، 2007.

15- زروال محمد، اشكالية القيادة في الثورة التحريرية – الولاية الأولى نموذجا-، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، دت.
16- زغدود علي، ذاكرة ثورة التحرير الجزائري، دط، المؤسسة الوطنية للاتصالات و النشر الرويبة، 2009.
17- زوزو عبد الحميد، محطات في تاريخ الجزائر دراسات في تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية على ضوء وثائق جديدة، دط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
18- سعيود أحمد، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1954-1958، دط، دار الشرق للطباعة والنشر، 2008.
19- الشيخ سليمان، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين دراسة تحليلية في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، ترجمة محمد حافظ الجمالي، ط1، دار القصبة للنشر، الجزائر2003.
20- الصغير مريم، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية، 1959-1962، ط2، دار الحكمة للنشر الجزائر2012.
21- ضيف الله عقيلة، التنظيم السياسي و الإداري للثورة 1954-1962، ط1، دار البصائر للنشر الجزائر2013.
22- طاس ابراهيم، السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1956-1958، دط، دار الهدى عين مليلة، الجزائر، دت.
23- طلاس مصطفى وبسام العسلي، الثورة الجزائرية، ط1، دار الشورى لبنان، 1982.
24- عامر رخيلة، التطور السياسي و التنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1993.
25- عباس محمد الشريف، من وحي نوفمبر، ج2، دط، منشورة وزارة المجاهدين2004.
26- عباس محمد، فرسان الحرية شهادات تاريخية، دار هومة، الجزائر 2001.

-نصر بلاثمن الثورة الجزائرية 1954-1962، ط1، دار القصبة، للنشر، 2007.

27- عبد القادر حميد، فرحات عباس رجل الجمهورية، دط، دار المعرفة، الجزائر 2007.

28- عميمور محي الدين، أيام مع الرئيس هواري بومدين وذكريات آخرى، ط3، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.

29- فافرو أندري، الثورة الجزائرية، ترجمة كابوية عبد الرحمن وآخرون، دط، منشورات دحلب، الجزائر، 2010.

30- الفرحي بشير كاش، مختصر وقائع و أحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر، 1830-1962، طبعة خاصة وزارة المجاهدين،الجزائر، دت.

31- كواسي محمد، الكواسي، ترجمة جيلالي خلاص، دار القصبة، الجزائر 2007.

32- مالك رضا، الجزائر في ايفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956- 1962، ترجمة فارس غصوب، ط1، دار الغارابي، الجزائر، 2003.

33- معمري خالفه، عبان رمضان، تعريب زينب زخروف، طبعة خاصة، منشورات ثالة الجزائر 2007.

34- مقلاتي عبد الله، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، 1954-1962، دط، شمس الزيبان للنشر و التوزيع، 2011.

35- مقلاتي عبد الله، صالح لميش، مصر والثورة الجزائرية، دط، وزارة الثقافة، الجزائر، دت.

36- مناصرية يوسف، دراسات وأبحاث حول الثورة الجزائرية 1954-1962، دط، دار هومة الجزائر، 2007.

37- نادر بن الطيب، الجزائر حضارة وتاريخ، دط، دار الهدى، الجزائر، 2008.

38- هارون علي، خيبة الانطلاقة فتنة أو صيف 1962، ترجمة الصادق عماري، أمال فلاح، دط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003.

39- هشماوي مصطفى، جذور نوفمبر1954 في الجزائر، دط، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، دت.

40- يوب بن رشيد، دليل الجزائر السياسي، دط، الموسوعة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1999.

3- الدوريات والمجلات.

أ- المجلات

1- العياشي علي، الوضع السياسي والعسكري في آواخر سنة 1956 وبداية 1957، مجلة أول نوفمبر، عدد 81، جانفي 1987.

2- بن حروف الله الطاهر، المؤسسات السياسية للثورة الجزائرية، مجلة الذاكرة، عدد1، المتحف الوطني للمجاهد 1994.

3- بوطارن كمال، كاتب دولة في الحكومة المؤقتة في طي النسيان، مجلة أول نوفمبر، عددان 151- 152، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر 1997.

4- جيلي الطاهر، مؤتمر الصومام والقاعدة الشرقية، مجلة المصادر، عدد 9، يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954.

5- خليفي عبد القادر، المؤتمرات الآفرو آسيوية والقضية الجزائرية، مجلة المصادر، عدد 8، يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954.

6- داهش محمد علي، الحركة الوطنية الجزائرية 1954- 1962، الفكر السياسي.

7- العياشي علي، مؤتمر الصومام أول مؤتمرات جبهة التحرير الوطني، مجلة أول نوفمبر، عدد 78، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر 1986.

8- قنان جمال، نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني، مجلة الذاكرة، عدد4، مجلة الدراسات التاريخية والثورة 1996.

9- لونيسي رابح، الصراعات الداخلية للثورة الجزائرية في الخطاب التاريخي، انسانيات، عدد 25-26، جويلية ديسمبر 2004.

10- هشماوي مصطفى، تحديات مؤتمر الصومام، مجلة أول نوفمبر، عدد64، 2000.

11- يحياوي جمال، ظروف انعقاد مؤتمر الصومام، مجلة المصادر، عدد 5، يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954.

ب- الجرائد

جريدة المجاهد اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري:

- جريدة المجاهد، عدد 11، بتاريخ نوفمبر 1957.

- توماس هدكن، جيش التحرير الوطني المجاهد، جزء الأول، عدد 11

- جريدة المجاهدعدد 9، بتاريخ 19 ديسمبر 1958.

- جريدة المجاهد عدد 10، بتاريخ 28 أوت 1961.

- جريد المجاهد عدد 42، بتاريخ 29 مارس 1957.

- جريدة المجاهد عدد 30، بتاريخ 10 أكتوبر 1958.

- جريدة المجاهد عدد 11، بتاريخ نوفمبر 1958.

- جريد الشعب عدد 3392، بتاريخ 1 نوفمبر 1954.

4- الملتقيات

1- غربي الغالي، جيش التحرير الوطني دراسة في النشأة و التعداد و التكتيك، أعمال الملتقي الدولي حول نشأة و تطوير جيش التحرير الوطني المنعقد بفندق الأوراس 2-3-4جويلية 2005، منشورات وزارة المجاهدين ،الجزائر، 2005.

2- الملتقي الوطني حول تطور الدبلوماسية الجزائرية من 1830-1962، اعداد وحدة البحوث و التوثيق منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954.

4- الأطروحات و الرسائل الجامعية

1- جعفر رتيبة، لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية 1956-1958، أطروحة لنيل شهادة الماستير تخصص تاريخ معاصر، إشراف: فريح لخميسي، قسم التاريخ، جامعة محمد خيضر بسكرة 2013- 2014.

2- خيثر عبد النور، تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954-1962، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، إشراف: حباسي شاوشي، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2005- 2006.

3- راعي بركاهم، ثابت مريم، شخصيات في الثورة من الولاية الرابعة 1954 -1962، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ حديث و معاصر، إشراف: محمد بوطيبي، قسم التاريخ، جامعة يحي فارس المدية 2014-2015.

4- رزايمية زهير، الاستعلامات و الاستخبارات في الثورة التحررية 1954-1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة الجزائرية، اشراف: يوسف مناصرية،قسم التاريخ، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة 2001-2002.

5- شتواح حكيمة، المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، إشراف: عبد الحميد زوزو، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2000-2001.

6- شيوب محمد، اجتماع العقداء العشر من11أوت إلى16 ديسمبر1954 ظروفه و أسبابه و انعكاساته على مسار الثورة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، إشراف: بوعلام بلقاسمي، قسم التاريخ، جامعة وهران 2009-2010.

7- عون يمينة، الدور التنظيمي لمؤتمر الصومام و تأثيره على الثورة 1954-1956، الولاية السادسة التاريخية نموذجا، رسالة لنيل شهادة الماستر، اشراف شلبي شهرزاد، قسم التاريخ، جامعة محمد خيضر بسكرة 2012-2013.

8- ليتيم عيسى، الكتلة الآفرو آسيوية و قضايا التحرير، القضية الجزائرية نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، إشراف: صاري أحمد، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر باتنة 2005-2006.

9- مسعودي رجاء، الثورة بين مؤتمر القاهرة والحكومة المؤقتة أوت 1957-1958، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، إشراف: مريم الصغير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2، 2010-2011.

10- مصمودي نصر الدين، دور ومواقف العقيد محمد شعباني في الثورة وفي مطلع الاستقلال، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، إشراف: بن يوسف تلمساني، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2009- 2010.

11- معزة عز الدين، فرحات عباس و دوره في الحركة الوطنية و مرحلة الاستقلال، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، إشراف: عبد الكريم بوصفصاف، قسم التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة 2004-2005.

12- منغور أحمد، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962، رسالة مقدمة لنيل الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية، إشراف عبد الكريم بوصفصاف: قسم التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة 2006-2007.

13- نعمي وحيدة، الحكومة المؤقتة الجزائرية 1958-1962، مذكرة لنيل شهادة الماستر، إشراف محمد الطاهر بنادي، جامعة محمد خيضر بسكرة 2012-2013.

14- نون عبد القادر، ناهد لكحل، تدويل القضية الجزائرية 1954-1962، مذكرة تخرج في التاريخ الحديث و المعاصر لنيل شهادة أستاذ تعليم ثانوي، إشراف: حاج موسى، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة 2007-2008.

15- يلي اسماعيل، بوبكر بن صوشة، التنظيم الاداري للثورة في الولاية الرابعة1954-1962، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث و المعاصر، إشراف: محمد بوطيبي، قسم التاريخ، جامعة الدكتور يحي فارس2014-2015.

5- الموسوعات و المعاجم

1- البعلبكي منير، معجم أعلام المورد موسوعة تراجم لأشهر الأعلام العرب والأجانب القدامى والمحدثين، ط1، دار العلم لبنان1992.

2- سعيفان أحمد، قاموس المصطلحات السياسية و الدستورية والدولية عربي- انخليزي- فرنسي، دط، مكتبة لبنان للنشر، دت.

3- شرفي عاشور، قاموس الثورة الجزائرية، ترجمة عالم مختار، دط، دار القصبة، الجزائر.

4- ضاهر تركي، أشهر القادة السياسيين من يوليوس قيصر إلى جمال عبد الناصر، ط2، دار الحسام للطباعة و النشر والتوزيع، بيروت لبنان، دت.

5- الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، الموسوعة العربية للدراسات والنشر، جزء 6، ط2، دار الهدي لبنان 1990.

6- نبهان محمد يحي، معجم المصطلحات التاريخية، ط1، دار يافا العلمية للنشر الأردن 2008.

7- نويهض عادل، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، دط.

الموسوعات باللغة الأجنبية:

1- Dujardin Camille Lacoste-, Dictionnaire de la culture Berbère en Kabylie, Ed La Découverte, Paris, 1947.

الفهارس

فهرس الموضوعات

الرقم	العنـــــوان	الصفحة
الشكر و التقدير		-
الإهداء		-
قائمة المختصرات		-
المقدمة		أ- د
المبحث التمهيدي:ماهية المؤتمرات والقضية الجزائرية1955-1957م		
	أولا: ماهية المؤتمرات	**6- 7**
	ثانيا: القضية الجزائرية	**8**
1	**المؤتمرات الدولية**	**8**
أ	**مؤتمر باندونغ**	**8- 9**
ب	**مؤتمر بريوني**	**10- 11**
ج	**مؤتمر تضامن الآفرو آسيوي**	**12- 13**
2	**المؤتمرات المحلية**	**14**
	مؤتمر الصومام 20أوت 1956م	**14**
1	**الظروف التي سبقت عقد مؤتمر الصومام**	**15**
-	**على الصعيد الداخلي**	**15**

-	على الصعيد الدولي	16
2	عقد المؤتمر	17- 20
3	قرارات المؤتمر	21- 24
4	تقييم المؤتمر	24- 25
	ثالثا: مناقشة القضية الجزائرية	26
	الدورة العاشرة من 20 سبتمبر إلى 20 ديسمبر 1955م	26- 27
	الدورة الحادية عشر من 12 نوفمبر 1956 إلى 08 مارس1957م	28- 30
	الدورة الثانية عشر من 17سبتمبر 1957م إلى 14 ديسمبر 1957	31- 32
المبحث الأول: مؤتمر القاهرة 20 أوت 1957م		
	المطلب الأول: الظروف التي سبقت عقد مؤتمر القاهرة	35
1	اختطاف طائرةالوفد الخارجي	35
	القرصنة الجوية لطائرة الوفد	37- 40
2	معركة الجزائر وخروج لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الخارج	40
أ	معركة الجزائر 1957	41 - 42
	انتقال لجنة التنسيق والتنفيذ نحو الخارج	42 - 44
	المطلب الثاني: عقد مؤتمر القاهرة 20 أوت م1957م	44

1	دواعي انعقاد المؤتمر	45
2	عقد مؤتمر القاهرة	48 - 45
3	محضر اجتماع القاهرة	52 - 49
	المطلب الثالث: أهم الأطراف التي حضرت المؤتمر	53
أ	المجموعة الأولى: أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ	56 - 53
ب	المجموعة الثانية: القادة العسكريين	59 - 56
ج	المجموعة الثالثة: القادة السياسيين	62 - 59
المبحث الثاني: خصوصية مؤتمر القاهرة 1957م		
	المطلب الأول: قرارات مؤتمر القاهرة 1957م	68 - 65
	المطلب الثاني: وثيقة مؤتمر القاهرة 1957م	71 - 69
	المطلب الثالث: أوجه الاختلاف بين قرارات الصومام وقرارات القاهرة	72
1	انعكاسات مؤتمر الصومام	72
	أسباب فشل قرارات مؤتمر الصومام	73 - 72
	أسباب الصراع بين قادة الداخل والخارج	73
2	مناقشة مبدأ أولوية الداخل على الخارج	75 -74
3	مناقشة مبدأ أولوية السياسي على العسكري	77 - 75
المبحث الثالث: نتائج مؤتمر القاهرة 20 أوت 1957م		

	المطلب الأول: من الناحية الإيجابية	79
1	إنشاء لجنة التنظيم العسكري	81 -79
2	الحكومة المؤقتة الجزائرية 19 سبتمبر 1958	81
أ	تأسيس الحكومة المؤقتة	84 -82
ب	ردود الفعل حول تأسيس الحكومة المؤقتة	87 - 85
	المطلب الثاني: من الناحية السلبية	88
1	اغتيال عبان رمضان 19 ديسمبر 1957م	90 -88
2	قضية لعموري في سبتمبر-نوفمبر 1958م	92 - 91
أ	المؤامرة وإلقاء القبض على محمد العموري	95 - 93
الخاتمة		98 - 97
الملاحق		118 -100
قائمة البيبيوغرافيا		128 -120
الفهرس		134 -130